ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023

التقرير السنوي 2023

كانون الثاني 2024

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

أبرز انتهاكات دولة الاحتلال
والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

التقرير السنوي
2023

جميع الحقوق محفوظة لـ ©
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
رام الله – 2024

المقر الرئيسي – رام الله / الماصيون دوار محمود درويش

تلفاكس مكتب الرئيس :02-2989115

فاكس : 02-2989130

هاتف : 02-2989133

فريق إعداد التقرير

الإشراف والتحرير: أمير داود.

فريق توثيق الانتهاكات : نعمة سلامة،

محمد مصري، إسلام أبو سل، ساندي قاحوش، حسن قنديل،

سجى مخلوف، بكر بشير، سجى عابد.

إعداد البيانات المكانية والأوامر العسكرية: حسن حلايقة، لينا حمدان

فريق الترجمة: إسلام ناصيف، لينا شنيور.

فريق البحث: مي مشيعل، عبدالله شحادة.

التصميم والإخراج: أمل صوافطة.

مرجعية الصور: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
تقديم رئيس الهيئة	**8**
الملخص التنفيذي	**10**
جدول تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في العام 2023	**13**
الفصل الأول: إجراءات دولـة الاحتـلال لدعــم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	**14**
أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في العام 2023	16
ب : قرارات الحكومة الإسرائيلية في العام 2023	17
ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في العام 2023	18
ث : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال	22
الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية	**26**
أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية	28
ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف	30
ت : عطاءات البناء الاستيطاني في العام 2023	33
ث: التوسع الاستيطاني عبر المواقع الأثرية: مشروع سبسطية مثالاً.	34
ج: إعادة الاستيطان إلى مستعمرات مخلاة (حومش نموذجاً)	36
الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي	**38**
. أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال العام 2023	40
ب: تعديل حدود مستعمرات، وشرعنة بؤر استعمارية	47
ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية	49
ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي».	56
الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية	65
أ: عمليات الهدم	66
ب: إخطارات الهدم	68
ت: إخطارات الأخلاء المؤقت	70
الفصل الخامس: اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة	**76**
الفصل السادس: الملفات التحليلية	**88**
أولاً: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في قطاع غزة في ظل الحرب	90
ثانياً: المصادرة بحجة الدواعي الأمنية: بوابة أخرى للاستيطان	92

ثالثاً: أوامر الاستملاك: مصلحة الجمهور تعني المستعمرين فقط! 94
رابعاً: المحميات الطبيعية الفلسطينية: طمع الاحتلال المتواصل في الأرض 97
خامساً: مناطق سموترتش "الآمنة": كانتون آخر للفلسطينيين 99
الفصل السابع: الملاحق **102**
أولاً: المخططات الهيكلية التي تمت دراستها (إيداع ومصادقة) في العام 2023 104
ثانياً: مخططات المستعمرات الجديدة و / أو التوسعات الاستعمارية في القدس 109
ثالثاً: مخططات لزيادة الوحدات السكنية داخل المستعمرات القائمة أو المخطط لاقامتها في القدس 110
رابعاً: العطاءات النشطة. 111
خامساً: عمليات التجريف 124

تقديم رئيس الهيئة

يمكننا الادعاء هذه الأيام أن دولة الاحتلال وفي العام المنصرم، وعلى كل المستويات، التشريعية والعملياتية التنفيذية على الأرض، لم تترك خطاً أحمر إلا تجاوزته ضاربة بعرض الحائط أبسط أخلاقيات التعامل في الحروب والأزمات والنزاعات، بل ويمكننا الادعاء أيضاً بأن قانوناً دولياً واحداً أو تشريعاً أو بنداً من ذلك الركام الطويل من المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية والإنسانية التي سطرتها البشرية على مدار رحلتها الطويلة من الحرب والسلم إلا ضربته بعرض الحائط، مستفيدة من السكوت الذي يصل لمستوى الانحطاط من دول العالم ومن الكيانات التي كان من المفروض أن تكون راعية حقيقية لهذه القوانين والقواعد.

وبدلالة ما حدث في مجمل العام 2023، وبدلاً من أن تفتح لجان التحقيق والمنظمات الحقوقية الدولية وعلى رأسها الجنائية الدولية ملفاتها من أجل محاكمة مجرمي حرب الاحتلال، قام هؤلاء بزيارات تفقدية لدولة الاحتلال، واستخدموا خطاباً ممجوجاً يتجاهل عقوداً سبعة من الاحتلال والقمع والمحو واعتبروا أن السابع من أكتوبر هو نقطة صفرية لمحاكمة الحادثة دون التفات لمسيرة طويلة من المعاناة والقمع والوحشية وامتهان أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في كل أماكن تواجده، سواءً في الضفة الغربية والقدس ولمحتلة، أو قطاع غزة، أو حتى في الشتات مما يثير الكثير من السخرية، بدلاً من الاحترام، ومن انعدام القيمة بدلاً من اعتبارها ملجأ، لتستحيل انعدام القيمة عنواناً للمرحلة لما وصلت أو لما يمكن أن تصل إليه الأمور.

إذاً ثمة ما يفسر هذا الإيغال الإسرائيلي في الأرض والدم الفلسطيني، سواءً من خلال الإمعان في المخالفات الجسيمة بالسيطرة المطلقة على الأرض المحتلة، أو بتنفيذ الجرائم التي وصلت لمستويات الإبادة الجماعية المؤكدة ناهيك عن جرائم الترحيل القسري والفصل العنصري والعقوبات الجماعية، وهي كلها في الوضع الطبيعي يمكن أن تقيم الدنيا ولا تقعدها، لكن لطالما أن الفاعل هو الابن المدلل للغرب المزيف في قوانينه وشعاراته، أصبحت الأمور أبعد ما تكون عن كونها مثيرة للصدمة والدهشة لشعب اعتاد ازدواجية المعايير المضحكة من قبل العالم، وأصبح يقابلها بالمزيد من الجدية في كشف هذه الوجوه، وجوه الغرب ورفعة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، بالدفاع عن نفسه قانونياً وجماهيرياً حتى تحقيق مصيره الحتمي بالتحرر الكامل وتقرير المصير.

ولعل العام 2023، وفي مكان ما في هذا السياق يمكن اعتباره الأكثر اعتداءات من الناحية الإحصائية والأكثر دموية ووحشية من حيث أعداد الشهداء على يد الجيش والمستعمرين، والأكثر خطورة نظراً لما تحاول أن تنفذه دولة الاحتلال من مخططات استعمارية إحلالية مكشوفة الوجه والدلالات.

وإذ تستغل دولة الاحتلال انشغال العالم بحرب الإبادة التي تخوضها ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة بتنفيذ مخططات لا تقل خطورة ودموية في الضفة الغربية من خلال تهجير السكان وإعدام المدنيين العزل

في وضح النهار وفرض منظومة الأبارتهايد والإغلاق المكثف في واحدة من أشكال العقوبات الجماعية التي ترقى لمستوى جرائم الحرب، إلا أن مليشيات المستعمرين تتلطى الآن أسفل قوانين الحرب والطوارئ التي فرضتها والتي تعفيها من المسائلة والمحاكمة بارتكاب المزيد من المجازر والمحارق.

لقد تعرض شعبنا ولا زال يتعرض في هذه المرحلة الحساسة لهجمة خطيرة ممتدة تستهدف وجوده وأرضه وممتلكاته بلا هوادة تتناوب في تنفيذها قوات الاحتلال ومليشيات المستعمرين الذين أخذوا ضوءاً أخضر بتنفيذ هذه الهجمات من خلال تمكينهم من جديد في مناصب تستهدف الضفة الغربية والقدس.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

الملخص التنفيذي

منهجياً وميدانياً، انقسم العام 2023 إلى مرحلتين فاصلتين، الأولى منذ مطلع العام 2023 وحتى صبيحة السابع من أكتوبر، والثانية ما تلا هذا اليوم، وإذا كان ما تلا السابع من أكتوبر فاق في خطورته وانتهاكاته المروعة كل القواعد والتشريعات المعلنة دولياً، إلا أن ما حدث قبل ذلك لم يقل خطورة على صعيد التشريعات والانتهاكات وعلى صعيد طبيعة الحكومة التي رافق تشكيلها مطلع العام 2023.

لقد كانت المرحلة الأولى من هذا العام، أي حتى السابع من أكتوبر، مرحلة للإجهاز على إطار الدولة الفلسطينية السياسي من خلال العبث التام بالجغرافية الفلسطينية من خلال العديد من القرارات التي كان أبرزها عودة الاستيطان الاستعماري إلى شمال الضفة الغربية، وإعادة بناء المستعمرات المخلاة (حومش وغانيم وكاديم وصانور) ونقل الكثير من صلاحيات البناء الاستيطاني إلى وزير المالية والوزير في وزارة الجيش سموتريتش من أجل تسريع عمليات المصادقة على توسعة المستعمرات وشرعنة البؤر، لقد استخدم الساسة، أو النازيون الجدد الذين اعتلوا سدة الحكم في دولة الاحتلال، مسألة التوسع الاستيطاني الاستعماري كمادة دعائية لمجتمع يميني متلهف للقضاء على الوجود الفلسطيني لصالح المستعمرين المستعمرين، ورصدنا في هذا التقرير أبرز مقولات التحريض ودعوات الفصل العنصري والتي برزت على لسان أفراد وقادة وممثلين رسميين لهذا الجمهور، كمحاولة منا لتقديم الخطاب، كمادة للتحليل، إلى جانب الإجراء، كأداة مركزية لمنظومة الاستيطان الاستعماري، بهدف إدانة المنظومة، التي كما أسلفنا سابقاً لم تعد تخفي ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد من أجل إماطة اللثام عن وجهها الحقيقي.

لم تأخذ الحكومة اليمينية الفاشية المتطرفة التي شكلها بنيامين نتنياهو إلى جانب إيتمار بن غفير وبتسلائيل سموتريتش وأورويت ستروك ويواف غالانت، وقتاً طويلاً حتى بدأت ملامح هذه الحكومة بالوضوح، ولعل أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلة كانت مسرحاً لمجمل التشريعات والإجراءات التي لم تخفها الحكومة كمساحة للاستهداف أو للحسم وفق واحد من أكبر عناوين خطط أعضاءها، واستعرضنا في هذا التقرير ثلاثة أقسام منهجية لتناول البنية التشريعية لهذه الحكومة في هذه المرحلة من خلال تحليل أبرز الحوافز والتخصيصات والتسهيلات التي أقرتها الحكومة لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري، وكذلك استعراض أبرز قرارات الحكومة بالخصوص، بالإضافة إلى إحاطة كل ما تم تقديمه وإقراره على جدول كنيست الاحتلال من قوانين ومشاريع قوانين تتعلق بالمشروع الاستعماري وإجراءات القمع والفصل العنصري وأخيراً إجراءات المصادرة والتوسع الاستعماري على الأرض الفلسطينية، لا سيما مسألة بناء البؤر الاستعمارية وتحديداً تلك التي أخذت شكلاً رعوياً زراعياً كأداة لعمليات الترحيل القسري وفرض البيئة القهرية الطاردة، باعتبار أن هذه العناوين هي أكثر العناوين تجلياً في السنوات القليلة الماضية في دولة الاحتلال دون مواربة أو خجل أو محاولة إخفاء.

وفي إطار نطاق اختصاص التقرير وما يحاول التقرير أن يرصده ويحلله ويقاربه بالمعطيات الميدانية والدلائل المكانية، فقد أظهرت عمليات المصادرة الواقعة في العام 2023، ارتفاعاً يصل إلى الضعف في عمليات مصادرة الأراضي مقارنة بالعام 2022 الذي وصلت حصيلة مصادرة الأراضي فيه مجموع 26 ألف دونماً، لكن في هذا العام بلغت المساحات المصادرة ما مجموعه 50,524.66 دونماً (الدونم 1000 متر مربع) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد). أصدرت من

خلالها 32 أمراً لوضع اليد استهدفت (618.965) دونماً، وأصدرت أربعة أوامر استملاك صادرت ما مجموعه (433.362) دونما، وأمري إعلان أراضي دولة استهدف (515.5) دونماً، وأربعة أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية صادرت من خلالها (48,959) دونماً.

وعلى صعيد التوسع الاستيطاني، عقد مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية الاحتلالية 7 جلسات لدراسة (إيداع ومصادقة) على مخططات هيكلية بغرض توسعة مستعمرات قائمة أو تغيير استخدامات الأراضي التي تم السيطرة عليها سابقاً وتم تحويليها لصالح الاستيطان الاستعماري. وعليه ومنذ مطلع العام الحالي تمت دراسة ما مجموعه 173 مخططا هيكليا بواقع 18,625 وحدة استعمارية، نتج عنها المصادقة على بناء 8,137 وحدة استعمارية وتم إيداع ما مجموعه 10,486 وحدة استعمارية للمصادقة اللاحقة، تستهدف هذه الأعمال ما مجموعه 17,881 دونماً من أراضي المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس، تركزت عمليات دراسة المخططات في محافظة القدس بـ48 مخطط هيكلي جديد، تليها محافظة بيت لحم بـ 26 مخطط هيكلي جديد، ومحافظة سلفيت بـ23 مخطط هيكلي جديد، وترتب على جملة المصادقات "شرعنة" مجموعة من البؤر الاستعمارية وهي ثلاث بؤر تحيط بمستعمرة عيلي المقامة على أراضي محافظتي رام الله ونابلس.

وعلى صعيد الاعتداء على الممتلكات الفلسطينية، نفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2023 ما مجموعه 514 عملية هدم، هدمت خلالها 659 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ171 عملية هدم خلفت 209 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تليها محافظة الخليل بـ67 عملية هدم خلفت 82 منشأة مهدومة، ثم محافظة نابلس ب 66 عملية هدم خلفت 74 منشأة مهدومة. وكذلك فقد أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (1333) اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظتي الخليل (356) إخطار ومحافظة بيت لحم بـ(246) إخطار. في حين تركز ما تبقى من الإخطارات في محافظات سلفيت والقدس وأريحا ونابلس.

وعلى مستوى الاعتداءات والانتهاكات المسجلة بحق المواطنين وممتلكاتهم، فقد رصدت طواقم التوثيق والنشر لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه 12161 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كان منها 9751 اعتداء على يد الجيش الاسرائيلي، و 2410 على يد ميليشا مستعمريه، و 206 اعتداء مشترك " مستعمرين بحماية جيش الاحتلال"

إذ نفذ المستعمرون 842 اعتداء في محافظة نابلس، تليها محافظة رام الله بـ419 اعتداء ثم محافظة الخليل بـ376 اعتداء، تليها محافظة بيت لحم ب 204 اعتداء. أما محافظات طوباس و سلفيت فكانت اعتداءات المستعمرين فيها لا تقل عن مئة اعتداء لكل محافظة.

وأدت هذه الاعتداءات إلى استشهاد 530 مواطناً فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس، منهم 319 شهيداً بعيد بدء العدوان في السابع من أكتوبر بالإضافة إلى أكثر من 21 ألف شهيد في قطاع غزة، و 22 شهيد ارتقوا على يد المستعمرين منهم 10 بعيد السابع من أكتوبر.

وفي الفترة المرصودة في هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى تهجير 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 266 عائلة تشمل 1517 فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى، تركز معظمها شرقي رام الله في السفوح الشرقية تحديداً والأغوار.

كل ذلك الى جانب تصعيد وتيرة الاعتداءات على الأماكن المقدسة، والتي يأتي أبرزها الاقتحامات لباحات المسجد الاقصى في مدينة القدس المحتلة، خاصة فترة اعيادهم اليهودية وإقامة طقوس تلمودية في المكان، حيث سجلت عدد

الاقتحامات للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير للعام المنصرم 2023، حوالي 246 عملية اقتحام، بلغ عدد المستعمرين المشاركين فيها 51,342 مستعمر.

وبحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بلغ عدد الدونمات التي تم تجريفها من قبل سلطات الاحتلال وميليشيات مستعمريه حوالي 7152 دونما، وكذلك فقد بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه 379 عملية اعتداء استهدفت 21731 شجرة، من ضمنها 18964 شجرة زيتون. تركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ93 عملية تسببت بتضرر واقتلاع 4352شجرة، تلتها محافظة الخليل بـ75عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 4910 شجرة، ثم محافظة رام الله بـ68 عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 5811 شجرة.

تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في العام 2023

	المؤشر/ الإجراء الاستعماري	النتيجة
.1	عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة والقدس في العام 2023	740 ألف مستعمر
.2	عدد المستعمرات الإسرائيلية	180 مستعمرة
.3	عدد البؤر الاستعمارية	194 بؤرة
.4	عدد البؤر الزراعية من مجمل البؤر الاستعمارية	93 بؤرة
.5	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الزراعية (بالمقاربة المكانية)	390 ألف دونم
.6	عدد البؤر الاستعمارية التي أقيمت في العام 2023	18 بؤرة استعمارية
.7	مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال في العام 2023	50,524 دونماً
.8	عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال في العام 2023	659 منشأة
.9	عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة في العام 2023	1333 إخطار
.10	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها في العام 2023	173 مخطط
.11	**مجمل** مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية – هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بجدار الضم والتوسع – هذه المساحة تشكل 68.7% من مجموع المناطق المصنفة (ج)	2380 كم^2
.12	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال في العام 2023	523 شهيداً
.13	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين في العام 2023	22 شهداء
.14	عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	21,731 شجرة
.15	عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	49 مدرسة
.16	مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	121 ألف دونم
.17	عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	52 موقعاً
.18	عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	94 موقعاً
.19	عدد الكليات العسكرية	40 كلية
.20	عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	694 حواجز وبوابات
.21	طول جدار الضم والتوسع الكلي في حال اكتمال البناء	714كم
.22	الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع	489كم
.23	الجزء المخطط من جدار الضم والتوسع	225كم
.24	مساحة الاراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال البناء	560 كم^2
.25	الاراضي المعزولة بشكل كلي حاليا بسبب الجدار	295 كم^2

الفصل الأول: إجراءات دولـــة الاحتـــلال لدعـــم الاستيطان الاستعماري

- أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في العام 2023
- ب : قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة
- ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين
- ث : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة في كنيست الاحتلال منذ مطلع العام 2023

تأخذ القوانين ومشاريع القوانين[1] التي يتم دراستها وإقرارها في كنيست الاحتلال مجموعة من المراحل وصولاً إلى المصادقة النهائية بالقراءة الثالثة، وتكشف القوانين ومشاريعها من جملة ما تكشف عقلية احتلالية تتفنن في اللؤم والإيذاء للواقعين تحت الاحتلال، لكن في نهاية الأمر هذه هي الطبيعة الأصيلة للاحتلال، الإمعان في الإيذاء، والإمعان في الإخضاع، هذا ما يتجلى حقيقة عند دراسة جملة المشاريع التي تنوي السلطة التشريعية الاحتلالية دراستها وإقرارها، نحاول من خلال هذا الجزء من التقرير تسليط الضوء على هذا الجزء في السياسة المؤسسة لسلوك الاحتلال في الأرض الفلسطينية، وإذ تستهدف القوانين، في حملة المصادقات والإيداعات المحمومة منذ مطلع العام، كل ما يتعلق بالوجود الفلسطيني، في قصدية واضحة وعالية للتضييق على الفلسطيني ورمزية علاقته بالأرض وثقافته الوطنية.

القوانين التي تمت عملية إقرارها لم تتوقف عند حدود تمديد صلاحية أنظمة الاحتلال على الضفة الغربية، وهو قانون عنصري، يعامل الفلسطيني كزائد عن حاجة النظام الذي فرضته دولة الاحتلال بعد سيطرتها على الضفة الغربية في العام 1967، بالإضافة إلى قوانين تستهدف الأسرى الفلسطينيين وكل من تتهمه دولة الاحتلال بمقاومة إجراءاتها بالطرد والسجن، وكذلك تستهدف العلم الفلسطيني وتراثه المادي والوجودي، وآخرها وأخطرها إلغاء قانون فك الارتباط، الذي أقرته بشكل أحادي، في العام 2005، مما يسمح بعودة الاستيطان تدريجياً إلى منطقة شمال الضفة الغربية من جديد.

ولعل أبرز القوانين التي تم إقرارها في مطلع العام 2023 واحد من أبرز بتفاصيل الاتفاقيات الائتلافية التي تم سنها بين أحزاب الحكومة والتي أدت إلى تشكيل حكومة الاحتلال الأخيرة فيما يتعلق بإجراء تعديل على قانون فك الارتباط، يسمح بموجبه بعودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية من بوابة مستعمرة حومش، (اخليت عام 2005، أصبحت بؤرة على شكل مدرسة دينية في العام 2021، والآن بدأ العمل لتحويلها إلى مستعمرة مرة أخرى).

وبالنظر إلى الوضع القانوني للأراضي التي استولت عليها دولة الاحتلال لصالح هذه المستعمر ة، فإن كل الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرة تعتبر أراضي خاصة، أي أنها مملوكة لفلسطينيين وفق وثائق رسمية، لم تستطع دولة الاحتلال وعبر كل أدواتها المعروفة لسلب الأرض والاستيلاء عليها من إعلانها كأراضي دولة، وهي الوسيلة المعروفة لتحويل الأراضي للمشروع الاستيطاني، وبالرغم من حقيقة وجود كل الوثائق التي تثبت ملكية الفلسطينيين لهذه الأرض، إلا أنه وفي يوم 18 أيار 2023 تم إصدار قرار عسكري يسمح بعودة الاستيطان إلى حومش، إلا أنه وبالرغم من هذا القرار العسكري المشار إلى فحواه، فإنه لا يغير من الوضع القانوني لهذه الأراضي نظراً لكون هذه الأراضي عبارة عن أملاك خاصة تعود لفلسطينيين.

[1] انظر الملحق رقم (5) المتعلق بقوانين ومشاريع قوانين الجهات التشريعية في دولة الاحتلال (الكنيست)

ب : أبرز قرارات حكومة الاحتلال في العام 2023

أقرت حكومة الاحتلال مجموعة كبيرة من القوانين[2] ذات الأثر الواضح على حياة الفلسطينيين وممتلكاتهم في الفترة القصيرة نسبياً الممتدة منذ مطلع العام 2023، ولعل أبرزها القرار الذي حمل الرقم 657 والذي جاء على شكل تعديل للقرار رقم 150 للعام 1996 والذي يخول من خلال وزير المالية من إتخاذ قرارات ذات أثر سريع على المصادقة على عملية تغيير استخدامات الأراضي في الضفة الغربية مما يقلل من خطوات المصادقة على مخططات توسعة المستعمرات، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تزايد كبير في مسألة البناء الاستيطاني وسرعة في تحويل الأراضي التي تم إعلانها كأراضي دولة لصالح مناطق نفوذ المستعمرات، وكذلك إقرار تحديد وتعديل خارطة الأولويات الوطنية، والتي من خلالها يتم منح حزمة من الامتيازات لسكان مستعمرات الضفة الغربية في إطار تشجيع الانتقال والسكن في هذه المناطق، وأخيراً إقرار المشروع الاستيطاني الأخير في سبسطية الذي يحمل دلالات استيطانية كبرى ستترك أثراً على منطقة شمال الضفة الغربية[3].

وقد لوحظ من جملة القرارات التي تم اتخاذها أو جرت المصادقة عليها أو حتى إحالتها للمصادقة على مستوى الكنيست، وتحديداً بعيد إعلان حالة الحرب التي تلت السابع من أكتوبر 2023، ارتباط القرارات بفرض قبضة أمنية تحت ذرائع قوانين الحرب التي تم إقرارها من خلال كنيست الاحتلال، بعض هذه القرارات يستهدف في جوهرها الأسرى الفلسطينيين إذ تهدف هذه القرارات إلى التضييق عليهم وفرض ظروف قاهرة على الأسرى سواء أولئك المعتقلين من فترة ما قبل الحرب، أو أولئك الذين تم اعتقالهم بعيد حالة الطوارئ مثل الأمر بشأن تمديد مواعيد الاعتقال الاداري ("السيوف الحديدية") (تعليمات مؤقتة) (يهودا والسامرة) (رقم 2148)، 2023-5784 والذي يتعلق بتمدد فترات التوقيف وسلاسة الاعتقال وتنفيذ الأحكام بما لا يخضع للقواعد المعمول بها دولياً، ونلحظ أيضاً تذرع الجهات التشريعية بحالة الطوارئ من أجل منح صلاحيات جديدة في مسألة انتهاك خصوصيات المواطنين الفلسطينيين من خلال تفويض جهات أمنية بعمليات التجسس والاختراق بذريعة الأوضاع الأمنية والحرب وكذلك القرارات المتعلقة بالتضييق على وسائل الاعلام واعتبارها تؤذي الحالة الأمنية في دولة الاحتلال من خلال استنادها إلى أنظمة الطوارئ للعام 1945 مثل إعلان مؤسسة JMEDIA منظمة إرهابية، وغيرها.

[2] أنظر الملحق رقم (6) المتعلق بأبرز قرارات حكومة الاحتلال
[3] راجع قسم أبرز الحوافز والتسهيلات والسياسات المخصصة من حكومة الاحتلال للمستعمرين

ت. أبرز الحوافز والتسهيلات والسياسات المخصصة من حكومة الاحتلال للمستعمرين

اتجهت حكومة الاحتلال في النصف الأول من العام 2023 إلى اتخاذ سياسات حقيقية وواضحة في مسألة دعم وتعزيز البناء الاستعماري في الأرض الفلسطينية، وترافقت هذه السياسات والقرارات مع تشكيل حكومة نتنياهو الأخيرة، التي لم تخف رغبتها ولا نواياها في هذا الصعيد، ولعل أبرز سياساتها المنهجية في هذا الصعيد، ما تم إقراره يوم يوم 18 حزيران 2023، عندما أجرت حكومة الاحتلال تعديلا على قرارها الصادر بتاريخ 2، آب، 1996 والذي يحمل الرقم 150 والذي بموجبه تم تفويض رئيس حزب الصهيونية الدينية وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إصدار المصادقة الأولية للتخطيط والبناء في المستعمرات، إضافة إلى تقصير إجراءات توسيع المستعمرات والذي من خلاله يتم دفع مخططات بناء في المستعمرات وتعديل أسس استخدامات الأراضي من أجل طرح مخططات بناء استيطاني في الضفة الغربية في "مجلس التخطيط الأعلى، التابع لوحدة "الإدارة المدنية" في جيش الاحتلال لإسرائيلي، خلال مرحلتي إيداع المخطط والمصادقة عليه نهائيا.من دون مصادقة المستوى السياسي الإسرائيلي، خلافا للوضع القائم منذ 25 عاما. سابقاً ووفقاً لقرار حكومة الاحتلال رقم 150، كانت الإجراءات المتبعة سابقا تقضي بأن يصادق رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير "الجيش" على أي مرحلة في مخططات البناء على حدة، ومن خلال خمس عمليات مصادقة مختلفة وهي إيداع المخطط، ودراسته، والموافقة عليه، وتفعيله، وإعلان سريان مفعوله، وطرح عطاءات بشأنه. ويشكل الهدف من هذا التغيير إحداث "تطبيع" المصادقة على مخططات البناء في المستعمرات، وجعلها شبيهة بالوضع في إسرائيل، أي داخل أراضي عام 1948، حيث لا يصادق رئيس الحكومة و"وزير الأمن" على أي مرحلة من خطط البناء. مما يعني إحداث عملية "ضم إداري" لأراضي الضفة الغربية لصالح دولة الاحتلال. قرار حكومة الاحتلال الذي حمل الرقم 657[4]، لا يقضي بإحداث ضم إداري وحسب، بل يعجل من إجراء عمليات توسعة للمستعمرات القائمة وشرعنة البؤر بالأثر الرجعي من خلال قرار الوزير إياه، وعلى الرغم أن التعديل الجديد لا يسمح للوزير سموترتيش بالإعلان عن إقامة مستعمرات جديدة إلا أن دولة الاحتلال وفي السنوات الماضية، تجنبت الإعلان عن بناء مستعمرات جديدة مستبدلة ذلك بالإعلان عن بناء أحياء استيطانية تتبع مستعمرات كبرى، لكنها في حقيقة الأمر وبعد

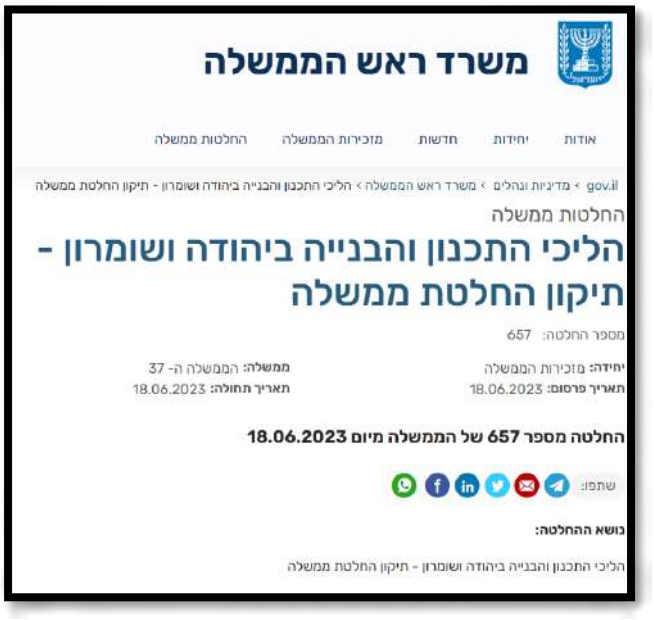

[4] https://www.gov.il/he/departments/policies/dec657-2023

مراجعة خرائطها ومخططاتها تتضح نيتها ببناء مستعمرات جديدة مثلما حدث في مستعمرة أرئيل وبناء مستعمرة أرئيل غرب على أراضي محافظة سلفيت، ومستعمرة هار غيلو وحيها الاستيطاني كرميل على أراضي محافظة بيت لحم.

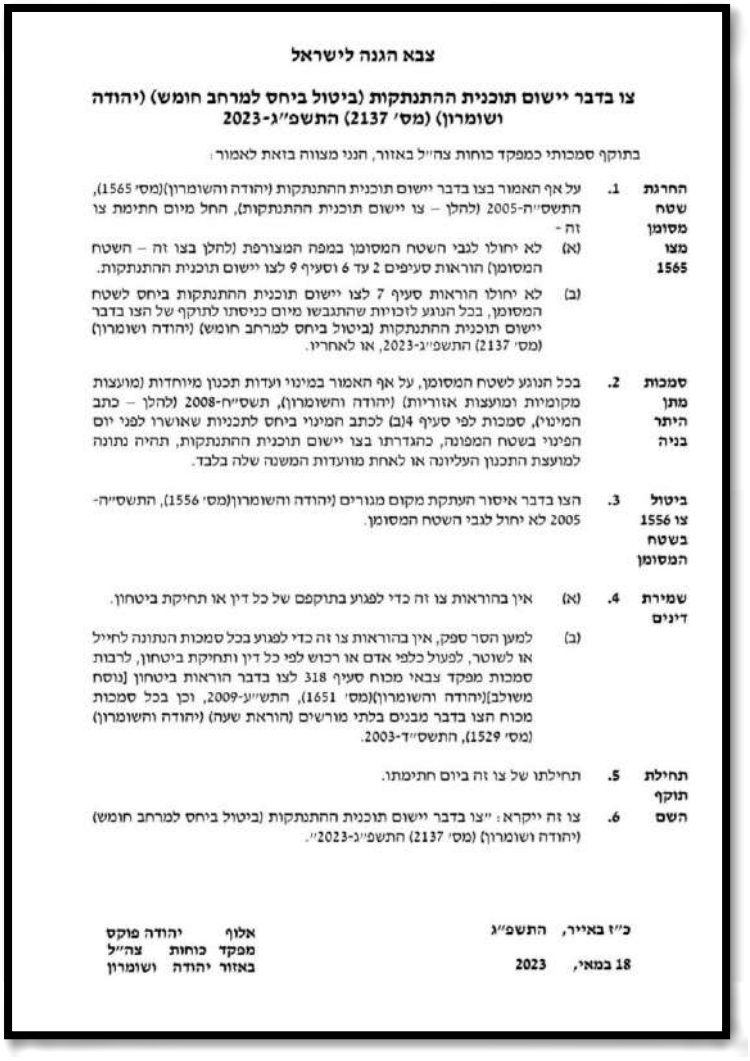

צבא הגנה לישראל

צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023

בתוקף סמכותי כמפקד כוחות צה"ל באזור, הנני מצווה בזאת לאמור:

1. החרגת שטח מסומן מצו 1565: על אף האמור בצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (יהודה והשומרון)(מס' 1565), התשס"ח-2005 (להלן – צו יישום תוכנית ההתנתקות), החל מיום חתימת צו זה -
(א) לא יחולו לגבי השטח המסומן במפה המצורפת (להלן בצו זה – השטח המסומן) הוראות סעיפים 2 עד 6 וסעיף 9 לצו יישום תוכנית ההתנתקות.
(ב) לא יחולו הוראות סעיף 7 לצו יישום תוכנית ההתנתקות ביחס לשטח המסומן, בכל הנוגע לזכויות שהתגבשו מיום כניסתו לתוקף של הצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023, או לאחריו.

2. סמכות מתן היתר בניה: בכל הנוגע לשטח המסומן, על אף האמור במינהל ועדות תכנון מיוחדות (מועצות מקומיות ומועצות אזוריות) (יהודה והשומרון), תשס"ח-2008 (להלן – כתב המינוי), סמכות לפי סעיף 4(ב) לכתב המינוי ביחס לתכניות שאושרו לפני יום הפינוי בשטח המפונה, כהגדרתו בצו יישום תוכנית ההתנתקות, תהיה נתונה למועצת התכנון העליונה או לאחת מוועדות המשנה שלה בלבד.

3. ביטול צו 1556 בשטח המסומן: הצו בדבר איסור העתקת מקום מגורים (יהודה והשומרון)(מס' 1556), התשס"ה-2005 לא יחול לגבי השטח המסומן.

4. שמירת דינים: (א) אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בתוקפם של כל דין או תחיקת ביטחון.
(ב) למען הסר ספק, אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בכל סמכות הנתונה לחייל או לשוטר, לפעול כלפי אדם או רכוש לפי כל דין ותחיקת ביטחון, לרבות סמכות מפקד צבאי מכוח סעיף 318 לצו בדבר הוראות ביטחון [נוסח משולב](יהודה והשומרון)(מס' 1651), התש"ע-2009, וכן בכל סמכות מכוח הצו בדבר מבנים בלתי מורשים (הוראת שעה) (יהודה והשומרון) (מס' 1529), התשס"ד-2003.

5. תחילת תוקף: תחילתו של צו זה ביום חתימתו.

6. השם: צו זה ייקרא: "צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023".

כ"ז באייר, התשפ"ג
18 במאי, 2023

אלוף יהודה פוקס
מפקד כוחות צה"ל
באזור יהודה ושומרון

سبق قرار مجلس الوزراء المتعلق بتوسيع صلاحيات وزير المالية المصادقة إلغاء قرار فك الارتباط والسماح بالعودة للاستيطان في شمال الضفة من قبل كنيست الاحتلال بالقراءة الثالثة يوم 21 آذار، 2023 على تعديل قانون فك الارتباط والذي يسمح بموجبه بشرعنة بؤرة استيطانية من مستعمرة حومش والتي جرى إخلاؤها في العام 2005، يشكل تعديل القانون، وإلغاء الأجزاء المرتبطة بحظر دخول الإسرائيليين (مستعمر ين، جنود، مدنيين) إلى المناطق المخلاة في المستعمرات الأربع في شمال الضفة الغربية، مقدمة لرفد المشروع الاستيطاني بجغرافيا جديدة، تحللت وعلى مدار 17 سنة ماضية من المستعمرات، وهو الأمر الذي دفع بقائد قوات جيش الاحتلال في الضفة الغربية إلى إصدار قراره يوم 18 أيار 2023 بإلغاء القرار العسكري الأول الذي يحظر، واستبداله بقرار عسكري جديد يحمل الرقم 2137 يسمح[5] بالعودة للمستعمرين (انظر القرار يسار الصورة)[6].

ويتجلى انهماك حكومة الاحتلال الأخيرة في مسألة التوسع الاستيطاني وتقديمها كل ما يلزم من أجل العبث بالجغرافية الفلسطينية سواءً في توسيع المستعمرات أو إحكام القبضة على مفاصل التواجد الفلسطيني فيه، ما جاء في مخصصات وتوزيعات الموازنة التي أقرها الكنيست للأعوام 2023-2024 والتي جاءت بما لا يدع مجالاً للشك تلبي تطلعات أحزاب اليمين المتطرف التي عقدت مجموعة من الاتفاقيات الائتلافية والتي تم التعبير عن نتائجها من خلال إما القرارات التي تم سنها وإقرارها أو بتعبيرات الموازنة والتخصيصات المالية، ووفقًا للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزيرة النقل ميري ريغيف، تم استثمار حوالي 3.5 مليار شيكل (941 مليون دولار) في ميزانية الدولة في تحديث وتعبيد طرق جديدة في الضفة الغربية خلال العامين المقبلين. من هذا المبلغ ، سيتم تخصيص 2 مليار شيكل (538 مليون دولار) لتطوير طريق 60 ، وهو شريان رئيسي بين الشمال والجنوب يمتد على طول الضفة الغربية بالكامل. وكذلك سيتم تخصيص 500 مليون شيكل أخرى (134 مليون دولار) لتوسيع طريق بين مستعمرة آرييل ومفرق تبواش في شمال الضفة الغربية. 366 مليون شيكل (98 مليون دولار) ستخصص لتطوير طريق

[5] صفحة الوزير بتسلئيل سموترتيش على تويتر
[6] راجع الجزء المتعلق ببؤرة حومش في هذا التقرير.

الوصول إلى منطقة المجلس الإقليمي بيت إيل. 300 مليون شيكل (81 مليون دولار) ستدفع تكاليف طريق جديد بين مستعمرة ميغرون وقلنديا شمال القدس. 200 مليون شيكل (54 مليون دولار) لطريق يلتف حول قرية الفندق الفلسطينية في شمال الضفة الغربية غرب نابلس. و150 مليون شيكل (40 مليون دولار) لطريق في مستعمرة ألفي منشيه. تم تخصيص مئات الملايين أخرى لبناء الطرق في القدس الشرقية وحولها. ومن جهة ليست ببعيدة فقد تم تخصيص 450 مليون شيكل (121 مليون دولار) لوزارة تطوير النقب والجليل المخصصة لصناديق التنمية للسلطات البلدية المحلية في النقب والجليل والريف التي يقصد بها مستعمرات الضفة الغربية. [7]

- وفي استغلال لحالة الطوارئ وإعلان الحرب، قامت سلطات الاحتلال وفي الأسبوع الأول من شهر تشرين ثاني 2023 بافتتاح شارع حوارة الالتفافي جزئياً بادعاء توفير الحماية للمستعمرين الذين يمرون من بلدة حوارة الفلسطينية، افتتاح الشارع الالتفافي الذي أطلق عليه اسم "ليف هشومرون"، جرى بحضور وزيرة مواصلات الاحتلال "ميري ريغيف" ورئيس المجلس الإقليمي السامرة "يوسي دغان"، ويخدم الشارع ما مجموعه أربع مستعمرات هي: يتسهار، إيتامار، هار براخا، وألون موريه، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة 8000 مستعمر فقط. وتبلغ التكلفة التقديرية للطريق الذي يبلغ طوله 7.5 كيلومتر حوالي 350 مليون شيكل (أي حوالي 43 ألف شيكل لكل مستعمر)، مع العلم أن مسار الطريق تطلب في السابق مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة من قرى بورين، حوارة، بيتا، عورتا، ياسوف، يتما، والساوية، وفق أمر استملاك، تم تخصيصه لخدمة المستعمرين المستعمرين. [8]

وستتلقى وزارة الاستيطان، المرؤوسة من قبل الوزيرة المتطرفة أوريت ستروك موازنة بقيمة 268 مليون شيكل (72 مليون دولار) ، على الرغم من أن مكان وكيفية إنفاق هذه الأموال غير واضحة. ويهدف مبلغ 74 مليون شيكل آخر (20 مليون دولار) مخصص للوزارة إلى مساعدة سلطات بلدية المستعمرات على مراقبة البناء الفلسطيني غير القانوني في المنطقة، وتم تخصيص 195 مليون شيكل أخرى (52 مليون دولار) للإدارة المدنية التابعة لوزارة جيش الاحتلال[9] والتي تتولى مهمة مراقبة البناء الفلسطيني وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) والتضييق والهدم وإصدار إخطارات الهدم، وكذلك وتسهيل إشراف الاحتلال على الأراضي المحتلة، والإشراف على مواقع التعدين والمحاجر، والإشراف على مصادر المياه، والإشراف على المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية التي أصبحت في الفترة الأخيرة مادة للتسلل الاستيطاني إلى الأرض الفلسطينية ووسيلة للسيطرة على الأرض.

وعلى الصعيد السياساتي فقد قررت حكومة الاحتلال تمديد العمل بخارطة الأفضلية الوطنية وذلك حتى منتصف العام 2024[10] وإضافة مجموعة من المستعمرات إلى هذه القائمة ويشمل القرار المذكور كل المستعمرات الإسرائيلية، وللوقوف أكثر على هذا القرار، الذي تناولناه بالتحليل في التقرير السنوي "لأبرز انتهاكات الاحتلال في العام 2018". ففي ذلك العام أقرت حكومة الاحتلال ما يعرف بخارطة مناطق الأفضلية الوطنية. ونتيجة له قررت وزارة البناء والإسكان بأن كافة مستعمرات "يهودا والسامرة" ستستمر في التمتع بالتسهيلات في إطار التجمعات ذات الأفضلية الوطنية التي تشمل تمويل التخطيط والبناء للمباني السكنية الجديدة وزيادة قيمة القروض للمستحقين. وللمرة الأولى فإن مستعمرات مثل "ميغرون"، "تلمون"، "كيرم رعيم" و"شفوت راحيل" سوف تحظى بتسهيلات جدية.

---

[7] JEREMY SHARON, Times of Israel, Budget dedicates billions for West Bank roads, settlements and illegal outposts, 25 May 2023.

[8] قاعدة بيانات توثيق الانتهاكات والتوسع الاستيطاني، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023

[9] Nati TuckerJosh Breiner, Haaretz, Israeli Government Approves 2023-2024 State Budget Amid Economic Concerns Over Judicial Coup, Feb 24, 2023

[10] انظر ملحق قرارات حكومة الاحتلال.

الحكومة الإسرائيلية في عام 2018 صادقت على الخارطة المعدلة لمناطق الأفضلية الوطنية التي أعدها وزير الإسكان السابق والدفاع الحالي "غالانت". قرار الحكومة المشار إليه تضمن تكليف وزارة البناء والإسكان بتمويل تكاليف التخطيط وتطوير البناء في مناطق الأفضلية تلك بنسبة تصل ما بين 20% 70%، وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة للأشخاص الراغبين في السكن في هذه التجمعات. مع أن الخارطة المعدلة تضمنت 586 تجمعاً سكانياً إسرائيلياً إلا أنه وفقاً للتصنيف الذي اعتمدته تلك الخارطة فإن غالبية المستعمرات (أكثر من 80% منها) تقع ضمن التصنيف الأول والثاني أ1 +أ2 في تلك القائمة، ما يعني أن نسبة الدعم لديها تتراوح بين 50%- 70%. كذلك فإنه إلى جانب هذا التصنيف تم اعتماد ثلاثة معايير أخرى لاحتساب قيمة الدعم يبدو واضحاً معه أنها فُصِّلت على مقاس المستعمرات، حيث الأفضلية للتجمع الريفي وليس الحضري، للبيت المنفصل لا المتعدد الطوابق، وللمناطق الاكثر انحداراً[11]، وإذ تمدد حكومة الاحتلال هذا القرار حتى نهايات العام 2022، فإن في ذلك ما يفسر حجم التغول الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، ويطرح الأسئلة حول انفلات المستعمرين وانتقال جرائمهم من الأشكال الفردية المتفرقة، إلى الأشكال المنظمة المعد لها جيداً، والتي تبدو للوهلة الأولى تفوق أي تصور أو توقع ممكن، في جملة الشهور القليلة الماضية.

وفي إطار سعيها لدعم البؤر الاستيطاني، قامت حكومة الاحتلال وفي جلستها المنعقدة يوم 10 أيلول 2023 باعتماد القرار رقم 918 والذي يقضي بتنفيذ الاتفاقات الائتلافية للعام 2023، والذي ينص على تخصيص ما يقرب من 5 مليون شيكل من الموازنة لصالح قرى الشباب الاستيطانية والتي تم وصفها بانها تتعرض للخطر، الأمر الذي يعتبر واحد من أوجه رعاية الأنشطة الاستيطانية الشبابية (بؤر رعوية وزراعية) على أراضي الضفة الغربية والقدس.

[11] انظر تقرير الانتهاكات السنوي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2018.

ث : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال

زخرت مواقع ومنصات قادة دولة الاحتلال والمستعمرين بالتحريض على المواطنين الفلسطينيين، سواء تلك التحريضات العنصرية التي تنطوي على خطابات التفوق العنصري والشوفينية المفرطة التي تدلل إلى أي مدى وصلت خطابات الفصل والتمييز العنصري في المجالات الثقافية والمعرفية والسياسية داخل دولة الاحتلال، أو تلك التي تشجع على البناء الاستعماري وسرقة الأرض الفلسطينية، وقد انفجرت خطابات الكراهية والعنصرية التي تصل إلى مستويات الخطابات النازية بعيد السابع من أكتوبر، ولعل أبرز مظاهر التحريض التي زخرت بها مواقع المتطرفين المستعمرين تلك التي باتت تحرض بشكل خطير على الفلسطينيين واستهدافهم بالقتل والرصاص وتهجيرهم جماعياً، نستعرض في هذا الجزء من التقرير أبرز ما جاء فيها:

1. قال وزير مالية الاحتلال، زعيم الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش من خلال لقاءه نظمه The Marker Labels 28/2/2023: "أعجبتني التغريدة التي دعت لمحو قرية حوارة، لأني أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة، أعتقد أن على دولة إسرائيل فعل ذلك وليس المستعمر ين"
2. عضو الكنيست من حزب القوة اليهودية، تسفيكا فوغل عبر صفحته الشخصية، 2023/2/27: "الأفعال الرادعة التي حققها المستعمر ون الليلة في حوارة (يقصد محرقة حوارة)، لم تتحقق من قبل إسرائيل منذ عملية السور الواقي، أرى النتائج بشكل جميل جدا، أريد أن أرى ذلك المكان يحترق".
3. وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، صحيفة "يسرائيل هيوم" 2023/2/2 "لقد أصابني الجنون عندما علمت بوجود المخابز داخل السجن، لا يمكن للأسرى أن يحصلوا على مثل هذا الامتياز، كيف يمكن لهؤلاء الحصول على خبز طازج كل يوم، ما هذه السخافة؟".
4. أشاد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، عبر صفحته الرسمية الموثقة على موقع تويتر يوم 2023/3/31 بعملية إعدام الطبيب الفلسطيني محمد العصيبي مبدياً دعمه لعناصر شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى في منع كارثة كبيرة وإحباط منفذي العمليات.
5. قال الوزير اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، إن الشعب الفلسطيني هو "اختراع" من القرن الماضي وإن الناس مثله وأجداده هم "الفلسطينيون الحقيقيون". جاءت تصريحات الوزير الاحتلال في أثناء مشاركته في حفل تأبين خاص لناشط الليكود اليميني البارز وعضو مجلس إدارة الوكالة اليهودية جاك كوبفر، قال سموتريتش "لا يوجد مثل الفلسطينيين لأنه لا يوجد شيء مثل الشعب الفلسطيني"، وهو تعليق قوبل بتصفيق وهتافات من الحضور"، حسب موقع ynet.
6. قال وزير النقب والجليل والصمود الاحتلالي، يتسحاق فاسرلاوف، يوم الأربعاء 27 نيسان، إنه سيقدم مشروع قانون يجعل من الصهيونية ‘‘قيمة إرشادية وضرورية’’ في عملية صنع القرارات الحكومية، في محاولة لوضع مبادئ ‘‘قانون القومية’’ المثير للجدل موضع التنفيذ. و جاء في النص’’القيم التالية تعبر عن حق الشعب اليهودي في تقرير المصير في أرض إسرائيل، من بينها الاستيطان والأمن والثقافة و’العالياه’ (الهجرة إلى إسرائيل)، كما تم الاعتراف بها، من بين أمور أخرى، في وعد بلفور ووثيقة الاستقلال وترسيخها في قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.’’ يضيف الملحق

التوضيحي أن "الهدف من قرار الحكومة هو توجيه جميع المسؤولين وفروع الحكومة – كجزء من الاعتبارات المدرجة عند وضع السياسة وتنفيذها – لإعطاء اعتبار حقيقي للقيم الصهيونية[12]."

7. صرح وزير الأمن القومي الاسرائيلي إيتمار بن غفير عبر حسابه على منصه تويتر، تصريحات تحريضية ضد الأسير الفلسطيني وليد دقة قائلاً: "يجب أن ينهي حياته داخل السجن".23\5\2023
8. رئيس مجلس مستعمرات شمال الضفة يوسي داغان: الرد العسكري على العمليات، هو "شن عملية عسكرية في مدن السلطة الفلسطينية الإرهابية" وعلى الصعيد المدني هو "الاستيطان" 2023/6/23
9. إيتمار بن غفير: "نحن بحاجة إلى الاستيطان في أرض إسرائيل، وفي نفس الوقت شن عملية عسكرية في الضفة، وهدم المباني، واغتيال المخربين، ليس واحدًا أو اثنين، بل عشرات ومئات، وإذا لزم الأمر الآلاف" 2023/6/23.
10. تعليقا على قتل مستعمر لشاب فلسطيني في برقا شرقي رام الله.. وزير الأمن القومي للاحتلال، "ايتمار بن غفير": "من يقتل فلسطينيا لحماية نفسه من إلقاء الحجارة عليه أن يحصل على شهادة تقدير".6 آب، 2023:
11. عن القناة السابعة، نقلت قول عضو "الكنيست" بوعز بيسموت قال فيه إن "البناء في يهودا والسامرة، رد صهيوني ملائم للإرهاب".10 آب، 2023.
12. "القناة 14" الإسرائيلية، سلّطت الضوء على الأسير الفلسطيني وليد دقة، بعنوان: اخلاقيات مشوهة: منظمة حقوق انسان تطالب بإطلاق سراح مخرب مع دم على يديه. نتيجة مطالبة حركة "إم ترتسو" ومنظمة "لك القدس" العنصريتان وزير المالية سموتريتش: "يجب أن تتوقفوا عن تقديم الامتيازات الضريبية لمنظمة أمنستي. من يطالب بإطلاق سراح المخربين لا يمكن أن يحصل موازنات عالية جدًا تتدفق إلى المجتمع العربي وتختفي في الطريق. 18 آب، 2023.
13. وزير الأمن القومي للاحتلال إيتمار بن غفير: "ليس سراً أنني أؤيد العودة إلى الاغتيالات، وتطويق الضفة، وعدم إعطاء الأموال للسلطة الفلسطينية، غالانت مخطئ في سياسته في الضفة، إن حقي وحق زوجتي في التجول بطرقات الضفة، أهم من حق الفلسطينيين في التنقل"..24 آب، 2023
14. عضو الكنيست سون هار مليخ من حزب بن غفير تتحدث عن قاتل عائلة الشهيد دوابشة: إنه رجل صالح وبرئ .. إنه مقدس. 20 أيلول، 2023.
15. في تغريدة على منصة "اكس- تويتر" غردت أوريت ستروك، وزيرة "الاستيطان والمهام القومية" :"مرة أخرى تتخذ اليونسكو خطوة حقيرة في إنكار التاريخ .قرار كهذا مرة أخرى لا يغير الحقيقة البسيطة أن تاريخ أريحا وأيضا السيادة الاستثنائية عليها تابعة لشعب إسرائيل ولدولة إسرائيل .معنى هذا القرار –وصمة عار على جبين المديرة العامة أودري أزولاي، التي أكدت أن المنظمة لا تقبل قرارات معادية لإسرائيل."
16. وزير "الأمن القومي" المتطرف إيتمار بن غفير في تصريحات لصحيفة "يديعوت أحرونوت" قال فيها، "إذا لم نصعب ظروف الأسرى، إذًا من أجل ماذا أقمنا حكومة"، و"لن أسمح باستمرار المخيمات الصيفية في السجون". وأضاف: "أرفض الوضع الذي يكرّس المخيمات الصيفية للمخربين في السجون، وأرفض الوضع عندما يقولون لي حضرة الرئيس هذا ليس التوقيت المناسب. إذا لم نحدث التغيير، لماذا أقمنا حكومة إذن".9 أيلول، 2023

[12] تايم أوف إسرائيل، ميخائيل هوروفيتس

17. وزير السياحة الإسرائيلي "حاييم كاتس" حول الانضمام إلى برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية، الذي قال فيه "إن هذا السعي (يقصد السماح لحاملي التأشيرة الأمريكية من الفلسطينيين) سيجبرنا على السماح بدخول الأشخاص غير المرغوب فيهم من الفلسطينيين". 5 أيلول، 2023.

18. شنت وسائل إعلام تابعة لمليشيات المستعمرين هجوماً مكثفاً على رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان وحرضت قوات الاحتلال على تصفيته بشكل واضح، فقد نشرت صحيفة "الصوت اليهودي" الناطقة باسم المستعمرين مجموعة من المقالات تطالب بذلك أبرزها **يوم 22 تشرين اول**، 2023: "جنودنا الاعزاء انتبهوا جيدا، النازي مؤيد شعبان هنا بمقطع الفيديو يصرخ بصوت مبحوح على الشهداء "الأسمى منا جميعاً" وهذا يسمع انه حقاً يريد أن يكون شهيداً، يجب الإهتمام بأن يتحقق حلمه"، في حين ظهر إلى فضاء التحريض والإرهاب الإعلامي مجموعة جديدة تتبع مليشيات المستعمرين تنشط بشكل مباشر على قنوات التلغرام أطلقت على نفسها مسمى "صيادو النازية"، معتمدة في تحريضها على تصميم موحد وهو صورة المستهدف برسم قناص يعلو الوجه في إشارة إلى الاستهداف الدموي، هذه المجموعة نشرت أيضاً مجموعة من المواد التحريضية ضد الوزير شعبان وضد مجموعة من النشطاء الفلسطينيين، وجاء في أبرزها يوم **22 تشرين اول**، 2023: "كثيرون طلبوا أن نرسل الفيديو هنا، إليكم الفيديو الكامل للنازي مؤيد شعبان – وهو معبراً عن تضامنه مع النازيين من معسكر نور الشمس بطولكرم الذين قتلوا الجندي مكسيم روزنوف".

19. أعلن السياسي الإسرائيلي ونائب رئيس الكنيست السابق موشيه فيغلين في مقابلة على القناة 14 الإسرائيلية أن إسرائيل ستبدأ قريباً عملية قتل جميع الفلسطينيين المتبقين الذين يعيشون في غزة بالغاز، بهدف "الإبادة" الكاملة والكاملة للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون بالقرب من إسرائيل. 25 تشرين أول، 2023.

20. يوسف يسرائيل، المراسل الأجنبي في القناة 13 الإسرائيلية يوجه رسالته إلى جنود الاحتلال المتوجهين إلى غزة عبر صفحته الرسمية على منصة :X أيها المقاتلون الأعزاء، تصرفوا في غزة بأكثر الطرق فتكًا: اقتلوا، اقتلوا، اقتلوا، تحتاج غزة إلى جعل جثث أعضاء حماس ومساعديهم كريهة الرائحة دون أن تتحقق الأهداف، لا تخاطروا. كل ما يتحرك داخل حدود قطاعك – أطلق النار عليه. والشيء الرئيسي هو العودة بأمان. 28 تشرين اول، 2023.

21. وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال ايتمار بن غفير يصرح عبر صفحته الرسمية: "الشيء الوحيد الذي يجب إدخاله إلى غزة مئات الأطنان من متفجرات سلاح الجو، لا غرام واحد من المساعدات الإنسانية"[13]. وتعقيباً على حادثة استشهاد شابين في سلوان في مدينة القدس على يد شرطة الاحتلال، قال بن غفير عبر صفحته على منصة X: نهنئ مقاتلي الشرطة الذين قضوا على اثنين من سكان سلوان الذين أطلقوا الألعاب النارية وأصابوا شرطي. هذه رسالة واضحة للإرهابيين: لا تجربونا! وأي محاولة للإيذاء والأذى في نفس الوقت الذي يحدث فيه القتال في الجنوب، ستواجه برد حازم وعدم التسامح مطلقا. أحسنت للمحاربين. 17 تشرين أول، 2023:

22. المتحدث باسم جيش الاحتلال (عن تحديثات هآرتس): نركّز بهجماتنا على إلحاق ضرر وليس على الدقة. 10 تشرين أول، 2023.

23. يوآف غالانت وزير دفاع دولة الاحتلال عبر صفحته في منصة X: لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة، لن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نقاتل الحيوانات البشرية وسنتصرف وفقًا لذلك. 9 **تشرين اول، 2023**:

[13] CNN عربية

24. : عضو الكنيست عن حزب الليكود، طالي جوتليف عبر صفحتها على منصة X: إنني أحثكم على القيام بكل شيء واستخدام أسلحة يوم القيامة (النووي) بلا خوف ضد أعدائنا. **9 تشرين اول، 2023**

25. قال وزير التراث بالحكومة الإسرائيلية **عميحاي إلياهو** إن إلقاء قنبلة نووية على غزة هو حل ممكن، مضيفا أن قطاع غزة يجب ألا يبقى على وجه الأرض، وعلى إسرائيل إعادة إقامة المستعمرات فيه، ورأى أن للحرب أثمانا بالنسبة لمن وصفهم بـ"المختطفين" الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية. وردا على سؤال في مقابلة مع راديو "كول بيراما" (محلي) عما إذا كان ينبغي قصف غزة بقنبلة نووية، أجاب إلياهو "هذا أحد الاحتمالات"[14]. 5 تشرين ثاني، 2023:

26. **في يوم 6 تشرين ثاني 2023**: في ورسالة وجهها **وزير المالية المتطرف بتسلائيل سموتريتش** لرئيس وزراء دولة الاحتلال ووزير دفاعه قال فيها: "لا يمكن الادعاء بأن أحداث الاحتكاك تضر بالمجهود الحربي والشرعية الدولية ولا تقوم بالحد الأدنى اللازم لتقليصها إلى الحد الأدنى الممكن من خلال خلق تلك المساحات الأمنية وإبعاد نشطاء اليسار الفوضوي الذين أشعلوا النار في المنطقة... لعدة أشهر صرخت في مجلس الوزراء وتم الرد علي بالازدراء والصمت. كلنا ندفع الثمن اليوم. ولن أسمح بإراقة المزيد من الدماء على مسؤوليتي" مطالباً في الوقت نفسه بإقامة "مساحات أمنية[15] حول مستعمرات الضفة ومنع اقتراب الفلسطينيين منها" موضحاً: " أن إقامة مناطق أمنية "مهم لثلاثة أغراض على الأقل: أولا: الأمن ومنع اقتراب العرب الذين قد يستخدمون هذا لشن هجمات. ثانيا: الشعور بالأمان، نظرا للحساسية الكبيرة لدى الجمهور وتجنيد العديد من الرجال في الاحتياط، مما يترك النساء والأطفال بمفردهم. ثالثا: منع الاحتكاك الذي قد يؤدي إلى اشتعال الصراع ويسبب لنا الكثير من الأضرار[16]". **وغرد يوم 14 تشرين ثاني 2023** على منصة X قائلاً: "إن هجرة سكان غزة لدول العالم هي الحل الإنساني الصحيح الأمثل.

27. قال عضو الكنيست من حزب الليكود نيسيم فاتوري إنه يؤيد حرق قطاع غزة. وأضاف أنه لحسن حظ الإسرائيليين فإن الحرب التي شنتها حماس لم تكن منسقة مع جبهات أخرى، فلو حدث ذلك لكان الوضع أسوأ. وتابع في تصريحات صحفية أن الحرب على قطاع غزة ربما لن تنتهي العام المقبل، 26 كانون أول، 2023

[14] صحيفة إسرائيل اليوم
[15] انظر الملف التحليلي حول المناطق العازلة، في قسم الملفات التحليلية.
[16] روسيا اليوم: https://rb.gy/jecej3

الفصل الثاني : استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية

- أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية
- ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف
- ت : عطاءات البناء الاستعماري في العام 2023
- ث: التوسع الاستيطاني عبر المواقع الأثرية: مشروع سبسطية مثالاً
- ج: إعادة الاستيطان إلى مستعمرات مخلاة (حومش نموذجاً)

أ: المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية[17]

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 الصادر عام 1966) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه.

هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة. .

ومنذ مطلع العام 2023، عقد مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية الاحتلالية 7 جلسات لدراسة (إيداع ومصادقة) على مخططات هيكلية بغرض توسعة مستعمرات قائمة أو تغيير استخدامات الأراضي التي تم السيطرة عليها سابقاً وتم تحويليها لصالح الاستيطان الاستعماري.

وعليه ومنذ مطلع العام الحالي تمت دراسة ما مجموعه173 مخططا هيكلية بواقع 18,625 وحدة استعمارية، نتج عنها المصادقة على بناء 8,137 وحدة استعمارية وتم إيداع ما مجموعه 10,486 وحدة استعمارية للمصادقة اللاحقة، تستهدف هذه الأعمال ما مجموعه 17,881 دونماً من أراضي المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس، تركزت عمليات دراسة المخططات في

[17] انظر ملحق رقم (1) المخصص لكافة المخططات الهيكلية للمستعمرات التي جرت دراستها (إيداع/مصادقة) نهاية التقرير

محافظة القدس بـ48 مخطط هيكلي جديد، تليها محافظة بيت لحم بـ 26 مخطط هيكلي جديد، ومحافظة سلفيت بـ23 مخطط هيكلي جديد، وترتب على جملة المصادقات "شرعنة" مجموعة من البؤر الاستعمارية وهي ثلاث بؤر تحيط بمستعمرة عيلي المقامة على أراضي محافظتي رام الله ونابلس.

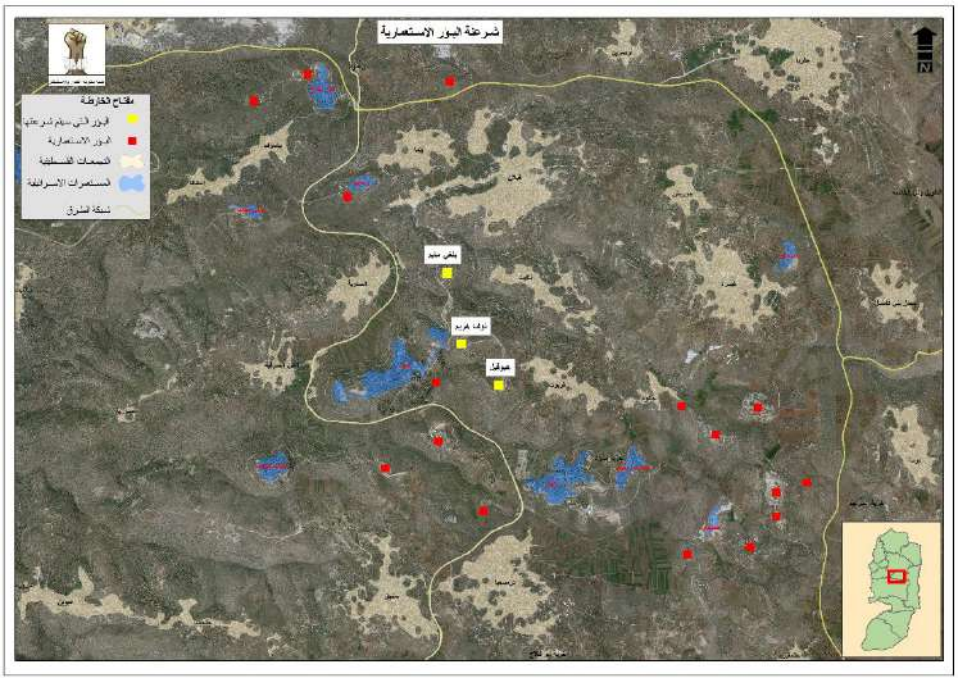

الأولى هي بيلجاي مايم من خلال المصادقة على مخططين هيكليين لها حملا الرقم יוש/ 8/ 237 و יוש/ 6/ 237 لبناء ما مجموعه 499 وحدة استعمارية على مساحة 412 دونم، في حين تمت المصادقة على البؤرة الثانية في نفس البقعة الجغرافية وهي هيوفيل حاريم بواقع 407 وحدات استعمارية على مساحة تقدر 351 دونماً من أراضي المواطنين وحمل مخططها الهيكلي رقم יוש/ 4/ 237، وكذلك أقرت المخططات الهيكلية إقامة بؤرة جديدة حمل مخططها الرقم יוש/ 5/ 237 وتستهدف بناء 650 وحدة استيطانية جديدة على مساحة تقدر بـ 638 دونماً.

وكذلك تضمنت عمليات دراسة المخططات من قبل الإدارة المدنية الاحتلالية مصادقة وإيداع مخططات تستهدف بناء أكثر من 1000 وحدة استعمارية في مستعمرة جفعات زئيف المقامة على أراضي محافظة القدس، مما يعني إضافة مساحات كبيرة لصالح توسيع المستعمرة التي يسكنها 20 ألف مستعمر ، وبالتالي تستهدف سلطات الاحتلال من خلال إضافة هذا الكم الكبير من الوحدات السكنية من أجل إحداث تكثيف سكاني ملحوظ في المستعمرات المحيطة بالقدس، وتحديداً في الشريط الشمالي من المدينة المقدسة.

ب: المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس

شهد موضوع التوسع الاستيطاني في المدينة المقدسة في الفترة التي يرصدها التقرير الكثير من المد والجزر فعلى صعيد ناورت الجهات التنظيمية في دولة الاحتلال في مسألة تقديم مخططات هيكلية تستهدف القدس وتحديداً ما بات يطلق عليه مخطط E1الاستيطاني الذي تدرك دولة الاحتلال خطورة وآثاره الاستراتيجية المترتبة على مسألة مستقبل قيام دولة فلسطينية، ولعل المتابع لجلسات مجالس التخطيط وتحديداً تلك التي تنظمها بلدية القدس، راعية البناء الاستيطاني الأكبر في القدس، أنها تحاول أن تستجلب صفقات سياسية مع دول وتحديداً الولايات المتحدة في مسألة البناء في هذه المنطقة من أجل تحصل على موافقات للبناء الاستيطاني في مواقع أخرى من الضفة الغربية وحتى القدس، هذه اللعبة باتت مكشوفة وواضحة، إذ أن دولة الاحتلال تعمد في كل مرة إلى سحب مخططات E1 من طاولة النقاش قبل موعد عرضها بوقت قصير، لكنها على أرض الواقع تستمر بالبناء والتوسع الاستيطاني في الكثير من المواقع الأخرى، نستعرض في هذا الجزء من التقرير أبرز أنشطة التوسع الاستيطاني ومخططاته التي طرحت منذ مطلع العام.

منذ مطلع عام 2023 وتزامنا مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، تم تقديم 22 مخططًا استعماريا للمستعمرات الإسرائيلية في القدس تتضمن انشاء 16,060 وحدة سكنية في القدس الشرقية (بين دراسة وإيداع ومصادقة)، إلى جانب هذا كله فقد تم تعديل أطر الكثير من مشاريع البنية التحتية للطرق الرئيسية التي تم اعدادها لربط المستعمرات المحيطة بالقدس بسهولة، بما في ذلك منطقة معاليه أدوميم E1 / وتلك المستعمرات الواقعة شمال شرق المدينة[18].

وتعتبر سياسة التخطيط العمراني الاحتلالية في القدس والتي تهدف إلى المزيد من الهيمنة الديموغرافية اليهودية على المنطقة، من أكثر الآليات الاستعمارية خطورة على أرض الواقع، ويتم من خلال هذه السياسة اجبار السكان الفلسطينيين على اخلاء المدينة. ففي الوقت الذي يتم فيه بناء وتطوير آلاف الوحدات السكنية سنويًا في المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية ، تمارس حكومة الاحتلال سياسة القمع وإهمال التطوير السكني في المناطق الفلسطينية بشكل منهجي، مما يقوض حقوق الفلسطينيين في السكن. وتستعد السلطات الإسرائيلية لتقديم مخططات استعمارية لبناء أكثر من 7000 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، بما في ذلك جفعات هاماتوس وكيدمات صهيون وتل بيوت الجديدة وراموت ألون أ و ب. كما تم الترويج لمخططات أخرى خلال نصف العام الماضي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: جفعات شاكيد، نوف زهاف، ومركز وادي الجوز. وفيما يلي جميع المخططات المقدمة منذ بداية عام 2023 مع التحديثات والتحليلات المهمة على هذه المخططات[19].

على الرغم من أن الفلسطينيين يشكلون حوالي 40% من سكان المدينة، إلا أنه لم يتم الموافقة على بناء أو إقامة أحياء جديدة للفلسطينيين منذ عام 1967، وتواجه الأحياء الفلسطينية قيودا كبيرة على البناء السكاني. ومنذ ذلك الحين، قامت الحكومة الإسرائيلية ببناء أكثر من 56000 وحدة سكنية استيطانية للمستعمرين الإسرائيليين، في حين تم بناء أقل من 600 وحدة سكنية للفلسطينيين، وكان آخرها في السبعينيات من القرن الماضي. ويمثل هذا الواقع عقبة رئيسية أمام بقاء الفلسطينيين في المدينة، ما يجعله في نهاية المطاف آلية للتهجير القسري[20].

[18] IrAmim, Major Acceleration of Israeli Settlement Activity since January 2023 Juxtaposed with Deprivation of Palestinian Housing Rights, 15june, 2023.

[19] صحيفة الأيام الفلسطينية، تقديم 22 خطة لبناء 16060 وحدة استيطانية بالقدس تم منذ بداية العام الجاري، 17-06-2023

[20] IrAmim, Major Acceleration of Israeli Settlement Activity since January 2023 Juxtaposed with Deprivation of Palestinian Housing Rights, 15june, 2023.

تعكس الخطط الموضحة في الملحق[21] الاتجاه العام في النشاط الاستيطاني منذ بداية عام 2023. فمن بين إجمالي عدد الوحدات السكنية (16،060 وحدة سكنية) التي تم تطويرها منذ بداية العام، هناك 9376 وحدة من هذه الوحدات ضمن المخططات التفصيلية التي إما ستوسع المنطقة الإقليمية للمستعمرات القائمة أو ستنشيء مستعمرات جديدة تمامًا.

إلى جانب التأثير الجيوسياسي لإنشاء المزيد من المستعمرات في القدس الشرقية، تسلط هذه الخطط الضوء على حجم التمييز في مجال الإسكان والتخطيط الحضري في المدينة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه المخططات مخصصة للأراضي الواقعة في الأحياء الفلسطينية أو المجاورة لها، إلا أنها ليست مخصصة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني السكنية، بل هي لمشاريع استيطانية إسرائيلية جديدة على الخط الأخضر. هذا لا يؤدي إلى استنزاف جميع احتياطيات الأراضي المتبقية في القدس الشرقية فحسب، بل يعمل أيضًا على تجزئة المساحة الفلسطينية ومحاصرة الأحياء الفلسطينية المكتظة بالفعل، مما يمنع أي احتمالية توسع مستقبلية لاستيعاب النمو الطبيعي.

خطة إقامة الحي الجديد في تل عدسة التابعة لبيت حنينا، التي أعدتها المهندسة ايبلت رومان، تشمل إقامة نحو 2500 وحدة سكنية وعشرات آلاف الأمتار المربعة لمبان عامة. وشملت الخطة أيضاً تعليمات للحفاظ على المشهد الطبيعي الحضري في المكان والحفاظ على مناطق مفتوحة واسعة، منها قمة التلة ووادي يخترق الحي. اعتبرت الخطة استثنائية مقارنة بخطط البناء الأخرى في شرقي القدس منذ العام 1967، حيث كان يمكن لهذا الحي أن يكون هو الحي العربي الأول الذي خطط من قبلُ بكل أجزائه، بما في ذلك الشوارع والمباني العامة والمناطق العامة والبنى التحتية وبعد أن تم استثمار مبالغ طائلة في إعداد الخطة، سحبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا دعمها لها متذرعة بزعمها أنها لا تتوافق وسياسة التخطيط المتبعة للمساحات المفتوحة[22]. تتعارض هذه الادعاءات مع حقيقة أن الاحتلال يروج للعديد من الخطط المماثلة للمستعمرات الإسرائيلية في مثل هذه المساحات المفتوحة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك عطروت المجاورة لمنطقة تل عدسة، والتي تم الموافقة على بناء ما مجموعه 9000 وحدة سكنية استيطانية فيها.

ومن الأمثلة على المخططات المصادق عليها والتي تهدف لإنشاء مستعمرة جديدة في القدس، فقد تمت المصادقة على مخطط مستعمرة جفعات شاكيد وذلك لانشاء مستعمرة جديدة تضم 695 وحدة سكنية على منحدرات حي شرفات – بيت صفافا الفلسطيني ، وقد تمت هذه المصادقة بشروط من قبل لجنة التخطيط اللوائية في ايلول2022. وعلى الرغم من المصادقة على المخطط للإيداع، إلا أن المخطط لم يتم إيداعه رسميًا للمراجعة العامة. وعقدت جلسة داخلية في اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في 3 نيسان 2023 حيث تمت المصادقة على إيداع الوثائق المعدلة الخاصة بهذا المخطط.

إلى جانب تشكيل مستعمرة جديدة أخرى في القدس، تعد جفعات شاكيد أيضًا مثالًا صارخًا على اتساع نطاق الإسكان والتمييز التخطيطي في المدينة. ففي حين أن جفعات شاكيد مخصصة للأرض الشاغرة الواقعة على طول المنطقة المبنية من شرفات، فهي ليست مخصصة لاحتياجات المجتمع التنموية بل لمستعمرة إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية

وبالعودة إلى مخطط تلبيوت الاستيطاني فستؤدي المصادقة على هذه خطة إلى توسعة المستعمرة ا لمخطط لها في جفعات هاماتوس بشكل كبير. وسيؤدي هذا التوسع، إلى جانب خطة القناة السفلية، إلى زيادة المساحة الاستيطانية بين مستعمر تي جيلو وهار حوما وتطويق بيت صفافا بالبناء الاستيطاني الإسرائيلي. إن هذه التطورات الاستيطانية المتتابعة ستعزل المحيط الجنوبي للقدس الشرقية المحتلة عن بيت لحم وجنوب الضفة الغربية.

---

[21] انظر ملحق المخططات الخاصة بالقدس في نهاية التقرير

[22] هآرتس، "ترفض بناء حي لأصحاب الأرض الفلسطينيين وتقيم أحياء لليهود.. بلدية القدس: لا يتفق و"المناطق المفتوحة"، 18 - أبريل - 2023

وعلى صعيد المخططات الهيكلية المصادقة من قبل لجنة التخطيط في بلدية القدس، وبعد سنوات من عمليات التأجيل استمرت لأعوام، صادقت اللجنة، متسترة بغطاء الحرب التي تشنها دولة الاحتلال على قطاع غزة، وحالة التركز الإعلامي الكبير على مخطط القناة السفلى الذي يحمل الرقم (TPS 808840) والذي يقضي ببناء 1792 وحدة سكنية على مساحة تقدر بـ 186 دونمًا من الأراضي المتاخمة لحي أم طوبا الفلسطيني وتقع بين مستعمرة هار حوما الحالية ومستعمرة جفعات هاماتوس المخطط لها، المخطط لم ينفذ منه شيء حتى اللحظة، وهو في إطار المصادقة، وتعتبر المصادقة على هذا المخطط كأول خطة استعارية كبيرة جديدة تتم الموافقة عليها بالكامل في القدس الشرقية منذ المصادقة على مخطط بناء جفعات همتوس في عام 2012.

تحمل هذه الخطة تداعيات خطيرة على المستقبل السياسي للقدس. وفي حالة تشييده، فإنه سيوسع إسفين الاستيطان على طول الحدود الجنوبية للقدس الشرقية، مما يزيد من تأثير عزل القدس الشرقية عن جنوب الضفة الغربية،

يتسبب تنفيذ هذا المخطط بتمزيق المساحة الفلسطينية في القدس الشرقية ويستنزف المزيد من الأراضي الشاغرة المخصصة.

وكذلك وفي تاريخ 25 كانون الأول (ديسمبر) 2023، نشرت "سلطة أراضي إسرائيل" عطاءين وفتحت مناقصة أخرى لبناء 1839 وحدة سكنية في مستعمرات القدس الشرقية. وينضم هذا إلى موجة من عمليات التوسع الاستعماري المتسارعة في القدس بعيد بدء الحرب في السابع من أكتوبر، تجدر الإشارة إلى أن اثنين من المناقصات تم نشرهما قبل الموافقة الرسمية على المخططات الهيكلية، وهو ما يخالف أنظمة التخطيط. وبالنظر إلى العطاءات المنشورة، فإن اثنين منها تتعلقان بمخططات في منطقة التلة الفرنسية ومباني حرم الجامعة العبرية في جبل المشارف. وقد تم تخصيص غالبية الخطتين للأراضي الواقعة خارج الخط الأخضر، بما في ذلك خارج ما يعرف بجيب جبل المشارف. ورغم أن المخططات مخصصة للمناطق التي توجد بها مهاجع جامعية حاليًا، إلا أنها ليست مخصصة لتوسيع السكن الطلابي، بل مناطق سكنية جديدة. في حين تمت الموافقة على كلا الخطتين من قبل لجنة التخطيط بالمنطقة في 16 أكتوبر 2023، إلا أن الموافقة الرسمية لم يتم نشرها بعد في السجل العام. وخلافاً لأنظمة التخطيط، فقد تم طرح كلا المناقصتين على الرغم من عدم وجود موافقة رسمية على المخططات الهيكلية. وبدون هذه الموافقة، من المستحيل المضي قدما في البناء. ومع ذلك، فإن هذا يؤكد بوضوح عزم السلطات على دفع هذه الخطط بوتيرة سريعة[23].

[23] Ir Amim, Three Tenders Published for 1839 Housing Units for East Jerusalem Settlements, 28, Dec, 2023

ت: عطاءات البناء الاستعماري في العام 2023

منذ مطلع العام 2023 طرحت سلطات الاحتلال 9 عطاءات بناء لأغراض بناء 1337 وحدة استيطانية جديدة، استهدفت من حيث الوزن منطقة جنوب الضفة الغربية وتحديدا مستعمرات محافظة بيت لحم، حيث خصصت لمستعمرة بيتار عيليت أكبر العطاءات والتي شملت بناء 727 وحدة سكنية، مما يعتبر عملية توسعة هائلة للمستعمرة المقامة على أراضي المواطنين في قرى حوسان ونحالين ووادي فوكين جنوب غرب بيت لحم، وكذلك استهدف عطاء آخر مستعمرة غيلو بـ89 وحدة استيطانية طرحت للبناء وكذلك استهدف العطاء الثالث عملية توسعة كبيرة نسبياً تستهدف محافظة الخليل وتحديداً في مستعمرة كريات أربع للحي الاستيطاني فيها جفعات هامارا. واستهدفت العطاءات الأخرى محافظات سلفيت ونابلس والقدس.

العطاءات التي لا زالت فعالة في 2023

وكجزء من متابعة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لآليات التوسع الاستيطاني وإجراءاتها العملية على الأرض، رصدت طواقم الهيئة وجود 19 عطاءً لا زالت مفتوحة ومفعلة حتى هذه اللحظة، قد يجري إرساء عطاءاتها في أية لحظة، وتستهدف هذه العطاءات بناء ما مجموعه 1773 وحدة استيطانية جديدة، ولعل أبرزها العطاء المتعلق بالمستعمرة الجديدة التي جرى إقرار بناؤها في محافظة سلفيت إلى جانب مستعمرة أرئيل، وتدعي سلطات الاحتلال أن هذان العطاءان يستهدفان إجراء توسعة لمستعمرة أرئيل، لكن بعد متابعة الخرائط والمخططات التابعة لهذا المخطط الهيكلي، تبين أن المكان الذي تستهدفه العطاءات يستهدف منطقة بعيدة نسبياً عن مستعمرة أرئيل (**انظر الخارطة أعلاه**) وبالتالي دولة الاحتلال شرعت فعلاً بإقامة مستعمرة جديدة تحت مسمى أرئيل /غرب، مع العلم أن هذا المخطط جرى إقراره في العام 1992 ويجري الآن العمل على تنفيذ بناؤه فعلياً..

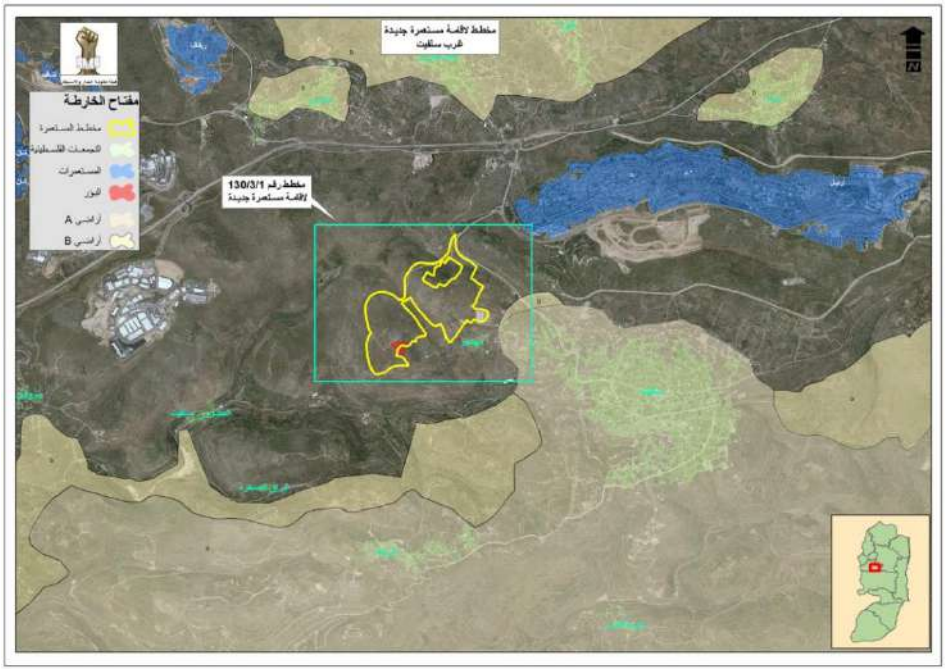

وكذلك تستهدف هذه العطاءات إحداث توسعة كبيرة أيضاً داخل مستعمرة بيت إيل المقامة على أراضي المواطنين في محافظة رام الله والبيرة من خلال بناء ما مجموعه 346 وحدة سكنية جديدة تشير الخرائط المرتبطة بالعطاء إلى أن عملية التوسعة ستحدث إلى الشمال من المستعمرة على أراضي المواطنين في قرية دورا القرع ومخيم الجلزون[24].

[24] انظر قائمة العطاءات في الملحق رقم (4) في قسم الملاحق نهاية التقرير

ث: التوسع الاستيطاني عبر المواقع الأثرية: مشروع سبسطية مثالاً.

يوم 2023/5/7، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مقترح او مشروع قرار لاستثمار ما يصل إلى 32 مليون شيكل في تطوير موقع سبسطية الأثري. ويترتب على هذه المصادقة الطلب من "سلطة الطبيعة والمتنزهات" الاحتلالية لإعداد مخطط تفصيلي لتطوير الموقع لثلاث سنوات، وتتضمن خطة التطوير شق طريق لتأمين وصول المستعمرين إلى الموقع وتحويله إلى منطقة جذب سياحي. ويقع جزء من الموقع في المنطقة المصنفة "ب" بينما يقع الجزء الاخر في المنطقة "ج" ، المتاخمة لقرية سبسطية في محافظة نابلس، وتحيط به البلدات والقرى الفلسطينية. وتتوزع موازنة المشروع الذي تبلغ قيمته 32 مليون شيكل بالدرجة الأولى على شق طريق يصل بشكل مباشر الى الموقع دون الحاجة الى المرور عبر المنطقة ب، وتشجيع أعمال التنقيب والحفاظ على المباني في الموقع، و تحويلها إلى موقع سياحي مدفوع الأجر. ويترتب على هذا المشروع إخضاع الموقع كاملاً لإدارة سلطة الطبيعة والمتنزهات الاحتلالية كما سيكون الدخول اليه مدفوع الأجر.

وتكمن خطورة المشروع، زيادة على توفير تواجد دائم للمستعمرين ومضاعفة أعدادهم في المنطقة وفرض بؤرة ذات طابع استيطاني للمستعمرين الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تقليص الوجود الفلسطيني فيه وبالإضافة إلى قطع الطريق بين نابلس وجنين من خلال السيطرة على الشارع الواصل والوحيد بين المحافظات؛ في كونه سيعمل على تحويل الموقع الأثري إلى مستعمرة سياحية في قلب منطقة فلسطينية وداخل أراضي قرية سبسطية.

لا ينفصل المشروع الاستيطاني الجديد في سبسطية، محافظة نابلس، عن كافة المشاريع الاستيطانية التي شهدتها المنطقة الشمالية من الضفة الغربية (شمالي نابلس وحتى شمالي جنين) مؤخراً، والحديث هنا يجري عن ثلاثة عناوين أساسية لهذه المرحلة: العنوان الأول يكمن في بناء مقطع جدار ضم وتوسع يبغ طوله 45 كيلو متر أقرته حكومة الاحتلال مطلع العام 2022 بقيمة 350 مليون شيكل[25] والذي يهدف بالإضافة إلى مصادرة مقاطع من الأراضي وفرض أماكن إغلاق عسكري، وترسيخ عملية الضم والتوسع من خلال تحويل مقاطع الجدار المكونة من السياج الشائك إلى الجدار الاسمنتي الذي يتراوح ارتفاعه من 6-9 متر في معظم امتداداته، في حين جاء العنوان الثاني في مسألة إلغاء قرار فك الارتباط وما ترتب عنه من شرعنة العودة بالاستيطان إلى شمال الضفة الغربية من بوابة مستعمرة حومش وشرعنة البؤر الاستيطانية التي جاءت على شكل مدرسة دينية، ثمة علاقة ذات صلة موضوعية بين ما يجري في سبسطية وبين مستعمرة حومش، إذ أن تعزيز الاستيطان في هذه المنطقة تحديداً يؤدي بالضرورة إلى إحداث ترابط جغرافي بين الموقعين وبالتالي يهدد مساحات شاسعة تفصل بين أراضي سبسطية وأراضي قرية برقة التي تقبع عليها بؤرة حومش ذات الصلة، ومع العنوان الثالث، موضوع هذا الجزء من التقرير، جاء المشروع الاستيطاني تحت الغطاء الأثري ليحكم القبضة على منطقة شمال الضفة من خلال زيادة التواجد الاستيطاني في المنطقة وتقليص الوجود الفلسطيني وإحكام القبضة على الطريق الوحيد الواصل بين محافظتي جنين ونابلس.

ويوزع القرار الجديد الموازنة المقترحة التي تبلغ قيمتها 32 مليون شيكل موزعة على ثلاث سنوات تبدأ من العام 2023 وحتى العام 2023 أموالها من خلال تخصيص مبلغ قيمته 6 مليون شيكل للجانب السياحي، في حين رصدت 6 ملايين أخرى لأغراض حماية المواقع، في حين خصصت مليونين ونص شيكل لصالح الاستيطان في الموقع تحت بند أطلق عليها الاستيطان والمهمات الوطنية، وجاء في تخصيصات الموازنة أيضاً 6 ملايين شيكل أخرى لصالح حفظ تراث الموقع، ومجموعة من المبالغ الأخرى.

[25] راجع التقرير السنوي للانتهاكات 2022، الجزء المتعلق ببناء مقاطع الجدار في شمال وجنوب الضفة، وكذلك قرارات مجلس وزراء الاحتلال بالخصوص.

واللافت في تخصيصات الموازنة الموضوعة للمشروع هي في تخصيص مبالغها من مجموعة من الوزارات والتي جاءت كالتالي: وزارة السياحة؛ وزارة البيئة وزارة الثقافة والرياضة؛ وزارة التراث، وزارة الشئون الخارجية، وزارة الاستيطان والبعثات الوطنية، وزارة الشتات ومكافحة معاداة السامية، ووزارة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، ووزارة الاقتصاد والصناعة وهي الوزارات التي تم تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع من قبلها.

ولعل وجود وزارات مثل الخارجية والاستيطان ومكافحة معاداة السامية وغيرها من أجهزة الدولة في تمويل وإدارة هذا المشروع، يضع مجموعة من علامات الاستفهام حول توجهات المشروع، وعدم اقتصاره عند حدود كونه معلما سياحيا تراثيا وحسب، بل يتعدى ذلك إلى مجالات تقترب من الاستيطان وفرض وقائع جديدة على الأرض، هدفها الأخير إعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية من خلال العبث في الجغرافية الفلسطينية، وهنا يأتي مبعث الخطر.

ج: إعادة الاستيطان إلى مستعمرات مخلاة (حومش نموذجاً)

في العام 2005 أخلى الاحتلال مستعمرة "حومش" تحت طائلة قرار حكومي وبالقوة العسكرية يقضي بفك الارتباط عن قطاع غزة ويقضي كذلك بإخلاء ثلاث مستعمرات أخرى من الضفة الغربية إلى جانب حومش وهي (كاديم، غانيم، سانور)، إلا أن الاحتلال لم يفارق المستعمرات المخلاة، ومنع على الفلسطينيين العودة إليها، وبالرغم من الكثير من القرارات التي سنتها المحكمة العليا الاحتلالية بضرورة إخلاء (حومش تحديداً) من المستعمرين، إلا أن قرارات المحكمة لم تنفذ، بل، وفي العام 2021، أقام المستعمرون مدرسة دينية في المنطقة، وشكلت هذه المدرسة، أداة لتفريخ المستعمرين الإرهابيين المتطرفين، الذين نظموا لاحقاً هجمات منظمة وشديدة ضد القرى والبلدات الفلسطينية في محافظتي نابلس وجنين تحديداً.

في بعض الأحيان ومنذ العام 2005، سمح للفلسطينيين ولبعض الوقت، بالعودة إلى جزء من أراضيهم لاستصلاحها، لكن لاحقاً وبحماية جيش الاحتلال عاد المستعمر ون ودمروا المنشآت الزراعية واقتلعوا الأشجار واعتدوا على المواطنين في هذه المناطق.

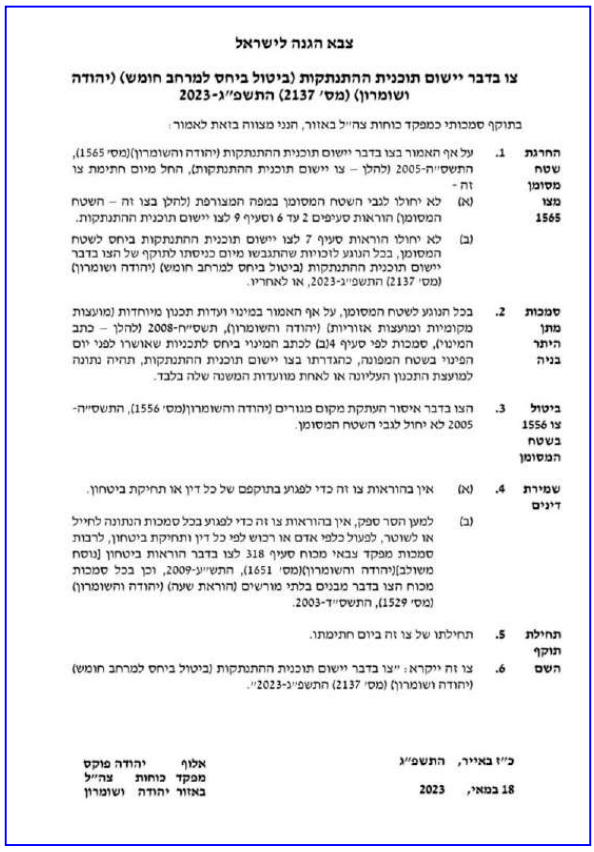

צבא הגנה לישראל

צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023

בתוקף סמכותי כמפקד כוחות צה"ל באזור, הנני מצווה בזאת לאמור:

החרגת שטח מסומן מצו 1565

1. על אף האמור בצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (יהודה והשומרון)(מס' 1565), התשפ"ה-2005 (להלן – צו יישום תוכנית ההתנתקות), החל מיום חתימת צו זה -

(א) לא יחולו לגבי השטח המסומן במפה המצורפת (להלן בצו זה – השטח המסומן) הוראות סעיפים 2 עד 6 וסעיף 9 לצו יישום תוכנית ההתנתקות.

(ב) לא יחולו הוראות סעיף 7 לצו יישום תוכנית ההתנתקות ביחס לשטח המסומן, בכל הנוגע ליכויות שהתגבשו מיום כניסתו לתוקף של הצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023, או לאחריו.

סמכות מתן היתר בניה

2. בכל הנוגע לשטח המסומן, על אף האמור במינוי ועדות תכנון מיוחדות (מועצות מקומיות ומועצות אזוריות) (יהודה והשומרון), תשס"ח-2008 (להלן – כתב המינוי), סמכות לפי סעיף 4(ב) לכתב המינוי ביחס לתכניות שאושרו לפני יום הפינוי בשטח המפונה, כהגדרתו בצו יישום תוכנית ההתנתקות, תהיה נתונה למועצת התכנון העליונה או לאחת מוועדות המשנה שלה בלבד.

ביטול צו 1556 בשטח המסומן

3. הצו בדבר איסור העתקת מקום מגורים (יהודה והשומרון)(מס' 1556), התשס"ה-2005 לא יחול לגבי השטח המסומן.

שמירת דינים

4. (א) אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בתוקפם של כל דין או תחיקת ביטחון.

(ב) למען הסר ספק, אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בכל סמכות הנתונה לחייל או לשוטר, לפעול כלפי אדם או רכוש לפי כל דין ותחיקת ביטחון, לרבות סמכות מפקד צבאי מכוח סעיף 318 לצו בדבר הוראות ביטחון [נוסח משולב](יהודה והשומרון)(מס' 1651), התש"ע-2009, וכן בכל סמכות מכוח הצו בדבר מבנים בלתי מורשים (הוראת שעה) (יהודה והשומרון) (מס' 1529), התשס"ד-2003.

תחילת תוקף

5. תחילתו של צו זה ביום חתימתו.

השם

6. צו זה ייקרא: "צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023".

כ"ז באייר, התשפ"ג
18 במאי, 2023

אלוף יהודה פוקס
מפקד כוחות צה"ל
באזור יהודה ושומרון

وكما أوردنا سابقاً، وبالرغم من سماح المحكمة العليا الإسرائيلية في أكثر من قرار بعودة الفلسطينيين لأراضيهم وحظر دخول الإسرائيلي (جندي، مدني، مستعمر) إليها (حسب نص قرار المحكمة)، إلا أن المستعمرين لم يتقبلوا ذلك وواصلوا اقتحامها، كما أعلن جيش الاحتلال المكان منطقة عسكرية مغلقة.

في مطلع العام 2023 وعقب تشكيلة حكومة الاحتلال (نتنياهو/بنغفير/سموتريتش) الأخيرة، أدت الاتفاقيات الائتلافية التي تم سنها بين أحزاب الحكومة إلى إجراء تعديل خطير على قانون فك الارتباط، يسمح بموجبه بعودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية من بوابة مستعمرة حومش، (اخليت عام 2005، أصبحت بؤرة على شكل مدرسة دينية في العام 2021، والآن بدأ العمل لتحويلها إلى مستعمرة مرة أخرى).

وبالنظر إلى الوضع القانوني للأراضي التي استولت عليها دولة الاحتلال لصالح هذه المستعمر ة، فإن كل الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرة تعتبر أراضي خاصة، أي أنها مملوكة لفلسطينيين وفق وثائق رسمية، لم تستطع دولة الاحتلال وعبر كل أدواتها المعروفة لسلب الأرض والاستيلاء عليها من إعلانها كأراضي دولة، وهي الوسيلة المعروفة لتحويل الأراضي للمشروع الاستيطاني، وبالرغم من حقيقة وجود كل الوثائق التي تثبت ملكية الفلسطينيين لهذه الأرض، إلا أنه وفي يوم 18 أيار 2023 تم إصدار قرار عسكري يسمح بعودة الاستيطان إلى حومش، إلا أنه وبالرغم من هذا القرار العسكري المشار إلى فحواه، فإنه لا يغير من الوضع القانوني لهذه الأراضي نظراً لكون هذه الأراضي عبارة عن أملاك خاصة تعود لفلسطينيين.

وفي صبيحة يوم 25 أيار 2023، شرعت جرافات الاحتلال بالعمل على شق مجموعة من الطرق في محيط المستعمرة المخلاة في تمهيد عملي وتنفيذي للعودة إلى المستعمرة ، وفي يوم 29 أيار 2023، شرع مستعمر ون بإعادة البناء مرة أخرى داخل المستعمرة

من خلال إدخال 26 كونتينر جديد في إشارة واضحة إلى بدأ البناء الفعلي داخل المستعمرة مما يمهد أمام إقرار حكومة الاحتلال مجموعة من المخططات الهيكلية التي تقضي بالمصادقة على شبكات مياه وكهرباء وطرق وخدمات عامة وأساسية وحماية أمنية، ثم سرعان ما تبدأ من جديد بالتهام الأراضي التي تحيط بها.

وعلى إثر ذلك قال الوزير المتطرف في حكومة الاحتلال إيتيمار بن غفير "إن إقامة المدرسة الدينية في حومش هي لحظة تاريخية مثيرة ترمز إلى الانتقال من حكومة التدمير إلى حكومة البناء والتطوير لإسرائيل بأكملها". أقيمت المستعمرة (حومش) عام 1982 على أجزاء واسعة من أراضي بلدتي "سيلة الظهر" جنوبي جنين، و"برقة" شمالي نابلس، ولم يتجاوز عدد المستعمرين في تلك الفترة 200 مستعمر ، إلا أنهم شكلوا خطرا على البلدة بأكلمها وحتى للسكان البعيدين نسبيا.

وفي يوم 5 حزيران 2023، أي بعد إعادة البناء رسمياً في المستعمر ة، تسلل أكثر من 120 مستعمر وبحماية كاملة من جيش الاحتلال من بؤرة حومش إلى قرية برقة، إلى الجهة الغربية من القرية، وشرعوا بمحاولات اقتحام المنازل (منزل فادي حجي/مدير المدرسة في البلدة)، وإشعال النار في سيارة تعود لأحد المواطنين (تعود لعائلة عميد دسوقي)، وإحراق حظيرة أغنام، ونتيجة لهذا الهجوم، أُصيب 4 مواطنين بشظايا الرصاص الحي، و55 بالاختناق خلال المواجهات التي حدثت مع المواطنين.

وللتدليل على خطورة المخطط الذي يحيط بإعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية وتحديداً إلى حومش، فقد أصدرت سلطات الاحتلال نهاية كانون أول 2023، إذنا بالتخطيط على مساحة 33 دونماً من أراضي المواطنين، تتيح للمستعمرين توسيع حدود مستعمرة حومش عليها، وهي تشكل مقدمة لجملة من الأوامر والقرارات العسكرية الشبيهة التي ستمكن المستعمرين من البناء والتوسعة في المنطقة باستمرار.

ومن الجدير ذكره أن الأراضي التي تمت عملية بناء المستعمرة عليها جرت عملية مصادرتها في العام 1978 من خلال إصدار سلطات الاحتلال أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية حمل الرقم ت/4/78 استهدف ما مجموعه 697 دونماً من أراضي المواطنين في قرية برقة شمال محافظة نابلس.

خارطة توضح إذن التخطيط المخصص لتوسعة بؤرة حومش

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

- أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال العام 2023
- ب: تعديل حدود مستعمرات، وشرعنة بؤر استعمارية
- ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية
- ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي»

  - تفاصيل الأوامر العسكرية.

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت والتي جرت عملية "إقرارها" في العام 2023

منذ مطلع العام 2023، أقام المستعمرون 18 بؤرة استعمارية جديدة، غلب عليها طابع البؤر الرعوية الزراعية وأربع بؤر تصنف على أنها بؤرة سكنية وهي التي أقامها مستعمرون على أراضي قرى قريوت وبيت ليد و"الجفتلك وعقربا" وقصرة.

والبؤر الرعوية هذه الأيام يسيطر من خلالها مستعمرون مسلحون محميون بقوة الجيش على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين بحجة الزراعة والرعي، لكن في حقيقة الأمر، يكمن الهدف من هذا الإجراء هو السيطرة على كل مساحة ممكنة من أراضي المواطنين بوسائل غير رسمية، أولاً: من أجل إضعاف قدرة القرى والبلدات الفلسطينية على التمدد الطبيعي وخنق هذه البلدات والتجمعات مما يتهددها خطر التهجير الناتج عن البيئة القسرية الطاردة، ثانياً: من أجل السيطرة على المصادر الطبيعية لا سيما المياه، ثالثاً: من أجل خلق أمر واقع جديد تتواطأ معه حكومة الاحتلال بالتشريع والقوننة، وبالتالي تتحول هذه المساحات من الأراضي لصالح المستعمرين والمشروع الاستعماري بشكل ثابت ودائم.

واللافت منذ مطلع العام 2023، وتحديداً مع تشكيل حكومة الاحتلال الأخيرة، الأكثر يمينة وفاشية وتطرفاً، تركيزها الكبير على البؤر الاستعمارية و"شرعنتها" وإقرار مخططات هيكلية لها، أنها أصبحت تأخذ طابعاً دعائياً من خلال خطابها الموجه للداخل، أي إرضاءً لجمهور المستعمرين، فمرة تعلن أنها ستقوم "بشرعنة" 10 بؤر على امتداد الضفة الغربية وبالتالي تحويلها إلى 9 مستعمرات كاملة، (نهاية شباط الماضي)،[26] قامت دولة الاحتلال في أيلول بشرعنة اثنتين منها من خلال تعديل حدودها وهي بؤر عسهئيل وأفيجال جنوبي الخليل[27]، ثم من خلال الإعلان عن شرعنة 4 بؤر تقع في المساحة الممتدة بين محافظتي نابلس ورام الله، وتحديداً تلك التي أقيمت كامتداد لمستعمرة عيلي (نهاية حزيران) وهي بؤر "بيلجاي مايم" و"هيوفيل" و"حاريم" وبؤرة رابعة لم تحدد بعد، أو من خلال سماح رئاسة حكومة الاحتلال ببقاء المستعمرين داخل بؤرة أفيتار المقامة على أراضي بلدة بيتا في محافظة نابلس(نهاية حزيران) بالرغم من كل قرارات المحاكم الاحتلالية التي قضت بإخلائها، وإثباتات الصور الجوية التي تعتمدها محاكم الاحتلال، بالرغم من انحيازها في مسألة التقاضي على الأرض لصالح مؤسسات الاحتلال، ملكيتها للمواطنين الفلسطينيين، وأخيراً، شرعنة البؤرة الدينية المقامة داخل المستعمرة المخلاة "حومش"[28] من خلال تعديل قانون فك الارتباط 2005.

يتضح من كل ذلك، أن مسألة البؤر الاستيطانية الاستعمارية تعتبر هذه الأيام عنواناً كبيراً وحيوياً لسلوك دولة الاحتلال في السيطرة على الأرض الفلسطينية، سواء برعاية أعمال المستعمرين وحمايتها، أو من خلال "الشرعنة" بالأثر الرجعي لكل ما يقام، وكأنها رسالة تريد دولة الاحتلال أن توصلها لجمهور المستعمرين، أن أية بؤرة يتم إقامتها الآن، سيكون مصيرها أن تتحول إلى مستعمرة كبيرة.

[26] سيتم دمج بؤرتين في مستعمر ة واحدة وهي جفعات هروئيه وجفعات هرئيل القريبتين من مستعمر ة شيلو المقامة على أراضي رام الله.
[27] أنظر قسم توسيع نفوذ المستعمرات وشرعنة بؤر استعمارية
[28] راجع قسم قرارات الكنيسيت.

1: بؤرة رعوية على أراضي قرية النبي موسى

أقيمت البؤرة في شهر كانون الثاني من العام 2023 على أراضي قرية النبي موسى في محافظة أريحا بالقرب من تجمعي الخان الأحمر والخثرورة إلى جانب طريق أريحا–القدس، كبؤرة رعوية والتي تتكون من حظيرة للمواشي وشاحنة متنقلة.

2: بؤرة رعوية على اراضي اللبن الغربي

اقامها المستعمرون في شهر شباط 2023 على اراضي قرية اللبن الغربي في محافظة رام الله بالقرب من مستعمرة بيت اريه، والتي تتكون من مجموعة من الحظائر والشاحنات والخيم والكرفانات.

3: بؤرة رعوية على أراضي طوباس

أقيمت هذه البؤرة في شباط 2023، على أراض مدينة طوباس، وتحديداً الأراضي الواقعة غربي خط 90 وإلى الشمال من قرية مرج نعجة، تحتوي البؤرة على من حظائر المواشي.

4: بؤرة رعوية في طمون

أقيمت هذه البؤرة في شهر اذار 2023 على أراضي قرية طمون في محافظة طوباس في منطقة البقيعة بالقرب من مستعمرة بقعوت، حيث وضع المستعمر ون خيمة وحظيرة أبقار في المنطقة.

5: بؤرة رعوية على أراضي الناقورة/ رامين

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2023 على أراضي قرية الناقورة في محافظة نابلس بالقرب من مستعمرة شافي شمرن، وتتكون من حظيرة مواشي وخيمة.

6: بؤرة رعوية على أراضي دير استيا

أقيمت البؤرة في شهر أيار 2023 على أراضي قرية دير استيا في محافظة سلفيت في منطقة جبل الذيب بالقرب من مستعمرة عمونئيل، وتتكون من حظيرة مواشي ومجموعة من الخيم.

7: بؤرة رعوية على أراضي رمون

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر حزيران 2023 على أراضي قرية رمون بجانب طريق المعرجات، وتتكون من حظيرة للمواشي وعدد من الخيام.

8: بؤرة رعوية على أراضي قرية تقوع

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر حزيران 2023 على أراضي قرية تقوع شرقي بيت لحم بين مستعمرتي تقواع ونوكديم، وتتكون من عدد من الخيم وشاحنة وحظيرة مواشي.

9: بؤرة رعوية على أراضي المغير

أقيمت البؤرة خلال شهر حزران 2023 على أراضي قرية المغير شرقي رام الله في منطقة الدالية، وتتكون من حظيرة مواشي وخيمة.

10: بؤرة رعوية على أراضي مخماس

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر حزيران 2023 على أراضي قرية مخماس في محافظة القدس بالقرب من تجمع البقعة وتتكون من عدد من الخيام والحظائر.

11: بؤرة رعوية على أراضي رامون

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر تموز 2023 على أراضي قرية رامون بجانب طريق المعرجات شرقي محافظة رام الله وتتكون من عدد من حظائر المواشي.

12: بؤرة رعوية على أراضي البيرة

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر تموز 2023 على أراضي البيرة في محافظة رام الله وتتكون من مجموعة من الخيام وعدد من حظائر المواشي.

13: بؤرة سكنية على أراضي الجفتلك وعقربا

أقيمت هذه البؤرة خلال شهر أيلول 2023 على أراضي قريتي الجفتلك وعقربا في محافظتي أريحا ونابلس وتتكون من مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن وتعود لمستعمرين يقطنون في مستعمرة مسوآة.

14: بؤرة سكنية على أراضي قريوت

أقيمت هذه البؤرة في تشرين أول 2023، على أراض تمت عملية مصادرتها في العام 2017 وفق قرار أمر وضع يد استهدف ما مجموعه 977 دونماً من أراضي المواطنين في منطقة البطاين التابعة لقرية قريوت في محافظة نابلس، تحتوي البؤرة على مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن والتي تم ربطها بشبكة خدمات.

15: بؤرة رعوية على أراضي الجفتلك

أقيمت هذه البؤرة في تشرين أول 2023، على أراضي الجفتلك في محافظة أريحا وتحديداً داخل معسكر مخصص لجيش الاحتلال في المنطقة، تحتوي البؤرة على مجموعة من حظائر المواشي.

16:بؤرة سكنية على أراضي بيت ليد

أقيمت هذه البؤرة في كانون أول 2023، على قمة جبل رأس أبو جمرة على أراضي قرية بيت ليد في محافظة طولكرم، تحتوي البؤرة على مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن.

17: بؤرة رعوية على أراضي بتير

أقيمت هذه البؤرة في كانون أول 2023، في منطقة الحنجلية على أراضي بتير في محافظة بيت لحم تحتوي البؤرة على مجموعة من حظائر المواشي، يذكر أن هذه البؤرة تم إنشاؤها في المرة الأولى في العام 2021 ثم جرى إخلاؤها، ليعاد بناؤها مرة أخرى مؤخراً.

18: بؤرة سكنية على أراضي قصرة

أقيمت هذه البؤرة في كانون أول 2023، في منطقة الفرن على أراضي قصرة في محافظة نابلس تحتوي البؤرة على برج مراقبة بالإضافة إلى البيوت المتنقلة المخصصة للسكن.

ب: تعديل حدود مستعمرات، وإقرار بؤر استعمارية

أقرت الإدارة المدنية الاحتلال يوم 2023/8/15 عملية تخصيص أراضي لبؤر استيطانية في جنوبي محافظة الخليل، وتقضي عملية تخصيص الأراضي ونشر الخرائط التي تصدرها الإدارة المدنية للبؤر الاستيطانية انها أصبحت بحكم البؤر المنظمة أي انها انتقلت من كونها بؤر استيطانية لا تعترف بها حكومة الاحتلال، إلى مستعمرات رسمية تحظى بالاعتراف وتحظى بالخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، شوارع، أمن، وغيرها من الخدمات)، ولعل أبرز ما ظفرت به هذه البؤر في مرحلتها الأولى تخصيص مساحات كبيرة تصل إلى مجموعة من أضعاف حجمها الذي أنشأت عليه. البؤر التي قامت دولة الاحتلال من خلال الإدارة المدنية بشرعنتها هي بؤرة عشهئيل (**انظر الخريطة الأولى في الأعلى**) والتي أقيمت في العام 2001 وبؤرة أفيجال التي أقيمت في العام 2001 (**انظر الخريطة الثانية، جانباً**) وكلاهما تتبعان للمجلس الاستيطاني "هار حيبرون"

ووفقاً للخرائط المنشورة فقد تبين أن "الإدارة المدنية" منحت مساحات إضافية للبؤرة "عشهيئيل" 18 مرة، ووسعت مساحة البؤرة الاستيطانية "أفيغيل" مرتين ونصف المرة، (**انظر الجدول في الأسفل**).

وهاتان البؤرتان الاستيطانيتان العشوائيتان هما أول بؤرتين بين عشر بؤر استيطانية عشوائية قررت الحكومة الإسرائيلية الحالية شرعنتها، اللتين نشرت "الإدارة المدنية" منطقة نفوذهما تمهيداً لشرعنتهما فعلياً.

ويتبين من خريطة البؤرة الاستيطانية "أفيغيل" أن قسماً من المباني فيها ستبقى "غير قانونية" لأنها بنيت داخل منطقة إطلاق النار رقم 918، وتوقفت منطقة النفوذ عن حدودها.

جدول يوضح حجم تخصيصات الأراضي للبؤر "المشرعنة" جنوب الخليل

اسم البؤرة	المساحة السابقة	المساحة المخصصة الجديدة
عشهئيل	55 دونماً	880 دونماً
أفيجال	75 دونماً	201 دونماً

خارطة توضح توزيع البؤر الاستيطانية التي أنشأت منذ مطلع العام 2023

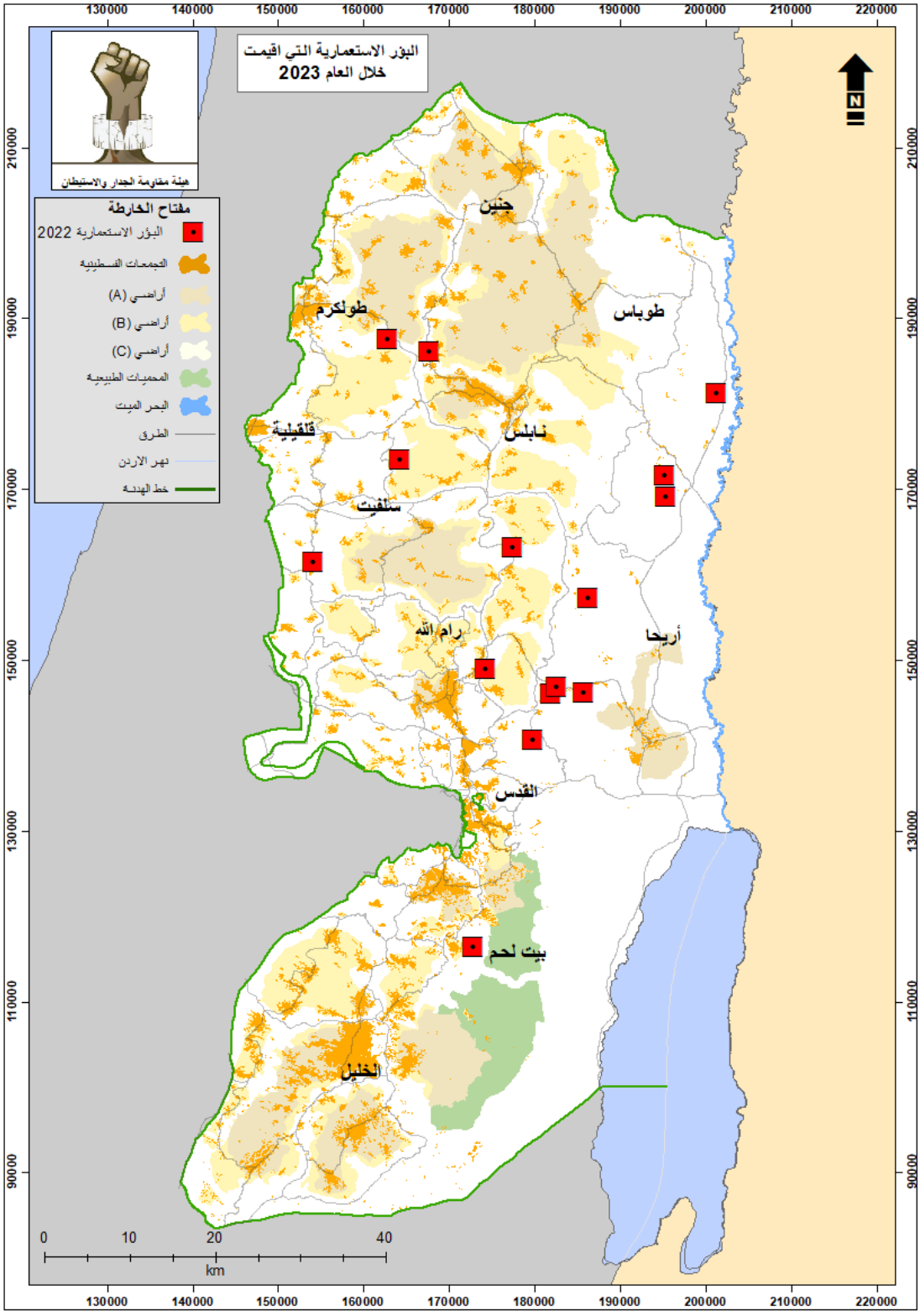

البؤر الرعوية، مدخل للتهجير القسري

لا يمكن إحداث فصل وظيفي بين قضيتي إنشاء البؤر الرعوية التي تصاعدت عملية إنشاءها بعد العام 2015، وقضية الترحيل القسري الجاري هذه الأيام، والذي وصل إلى ذروته بعيد بدء العدوان في السابع من أكتوبر 2023، إذ شكلت حالة الطوارئ وإعلان الحرب غطاءً واسعاً لسلوك مليشيات المستعمرين الإرهابية الهادفة أصلاً إلى إحداث هذا النوع من التهجير في واحدة من أشكال التبادل الوظيفي للأدوار بين المؤسسة الرسمية وهذه المليشيات. تشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى وجود 96 بؤرة نشطة تأخذ شكلاً رعوياً وزراعياً من أصل 196 بؤرة استعمارية متنوعة المهمات (بيانات محدثة/الهيئة)، تمنع هذه البؤر المواطنين الفلسطينيين من "استخدام/وصول" إلى أكثر من 390 ألف دونماً من أراضي المواطنين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية يتركز معظمها في السفوح الشرقية والأغوار، دون أوامر عسكرية رسمية ودون إجراءات معلنة، محض سيطرة بالإرهاب والعربدة والحماية الرسمية العسكرية.

الخارطة المرفقة، توضح كيف أدى تموضع البؤر الموجه إلى جانب التجمعات البدوية وما رافق سلوك مرتاديها من مستعمرين مسلحين متطرفين، محمولين على روح الاعتداء وتنفيذ مخطط الإخلاء إلى رحيل هذه التجمعات، من خلال حرمان هذه التجمعات من مساحات الرعي ومصادر المياه وبث الرعب في قلوب الآمنين من الشيوخ والنساء والأطفال إلى دفعهم إلى الرحيل. تشير بيانات الهيئة، إلى جانب منظمات حقوقية أخرى أن أكثر من 27 تجمعاً بدوياً متباين الأحجام جرى ترحيلها في العام 2023 بسبب إرهاب المليشيات التي تنطلق من هذه البؤر.

تستند هذه المقاربة (البؤرة في مقابل الترحيل)، إلى أحد المخططات المركزية في مسيرة المشروع الاستيطاني الاستعماري بعيد الاحتلال في العام 1967، والذي كشف النقاب عنه في ذات العام والذي يعود إلى رئيس الوزراء بالإنابة والوزير في حكومة الاحتلال الثالثة إيغال ألون، والذي قدم مقترحاً يقضي بتفريغ السفوح الشرقية للضفة الغربية، وضم مدينة القدس والسيطرة على المصادر الطبيعية الفلسطينية (انظر الخارطة الجانبية).

تستنتج عملية المتابعة للسلوك الاستيطاني الاحتلالي في العقود الماضية، أن دولة الاحتلال لم تحد قيد أنملة عن تنفيذ هذا المخطط تحديداً، إلى جانب مخططات بارزة أخرى على رأسها مخطط متتياهو دروبلس 1978 (رئيس شعبة الاستيطان الأسبق)، والذي اقترح إلى جانب ضم السفوح الشرقية تعزيز التكتلات الاستيطانية، بقي ثابتاً، وينفذ بوتيرة سريعة متدحرجة، بدأت بعملية عزل الأغوار وتفريغها، مروراً بتسليط المستعمرين عبر البؤر الاستعمارية الرعوية والزراعية وانتهاءً بفرض الإرهاب من أجل إنجاز عملية الترحيل.

تشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أن 71% من هذه البؤر تم إنشاؤها بعيد العام 2015، وترصد الهيئة أن أكثر من 78% من هذه البؤر أقيمت في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، ابتداءً من الأغوار الشمالية شمالًا، مروراً بشرقي رام الله والقدس، وانتهاءً بجنوبي محافظة الخليل في الجنوب، أو في المناطق التي تطل على هذه المناطق كالجزء الشرقي من محافظة نابلس وتشكل ممراً إليها بالمفهوم العملياتي من السيطرة.

يبدو من خارج الأمور أن العناوين الاستيطانية المخترعة في كل مرحلة منفصلة انفصالاً تاماً عن بعضها البعض بما يدعم الادعاء الاحتلال بوجود ضرورات ودواعي أمنية لكل ذلك، لكن في حقيقة الأمر، وعند مراجعة هذا المشروع في بعده التراكمي، يظهر، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن ثمة ترابطاً وثيقاً تردّ نفسها إلى أصول قديمة وأدبيات تم اعتمادها منذ بدء الاحتلال، لا تبرح السيطرة كمفهوم، ولا تغادر إحكام القبضة على الأرض والإنسان كإجراء على الأرض.

وإذا كان مشوار المشروع الاستيطاني الاستعماري على الأرض الفلسطينية قديماً وبعيداً ومستمراً، فإنه، ومن الجهة الأخرى، لا يقل النضال الوطني القانوني والشعبي الفلسطيني ل تجذراً وأصالة وبأي شكل من الأشكال، منطلقاً من مفهوم الحق الأصيل، والنضال الذي كفلته كل شرائع الأرض والسماء، وحفظه الفلسطيني عن ظهر قلب.

خارطة توضح توزيع التجمعات التي جرى ترحيلها منذ مطلع العام 2023

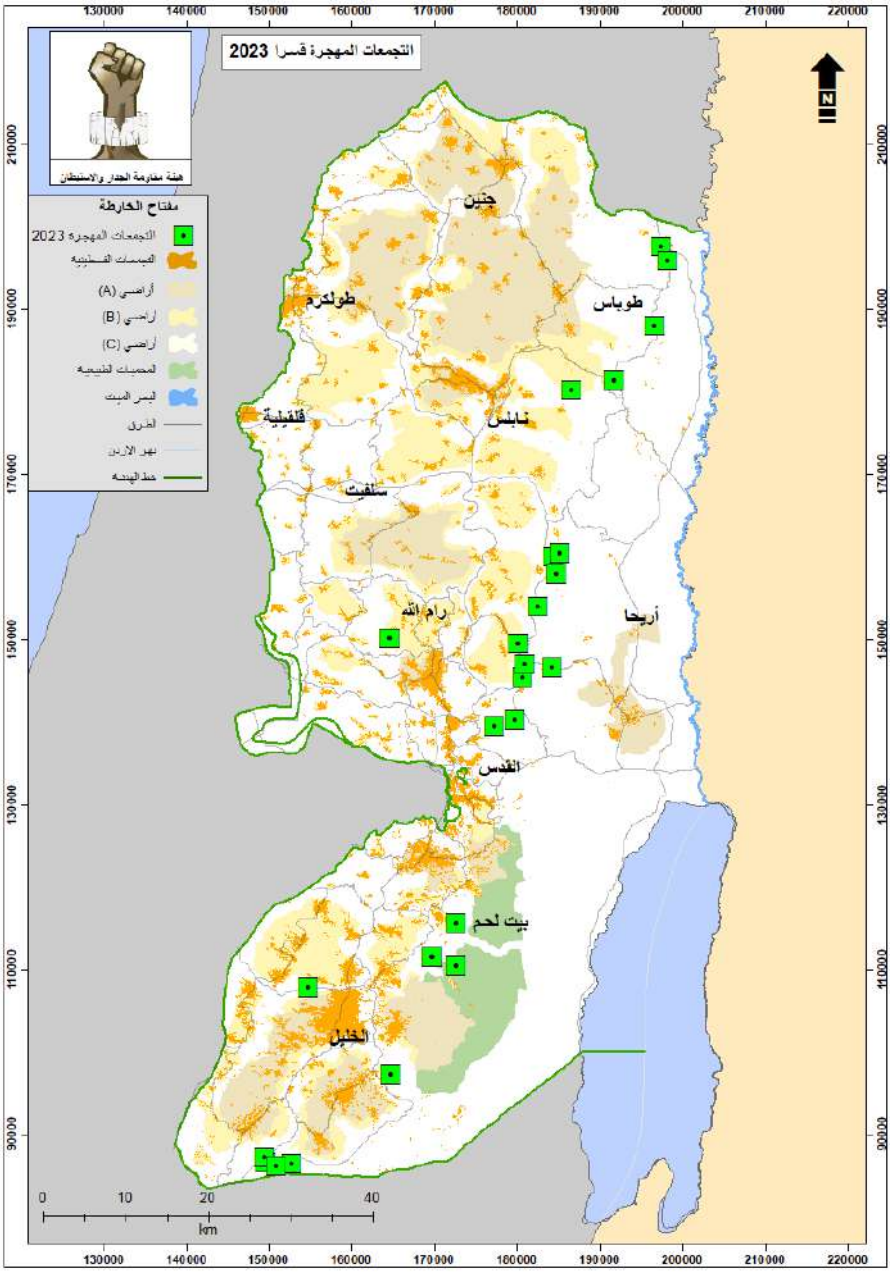

إرهاب المستعمرين والترحيل القسري

نوثق في هذا الجزء من التقرير عمليات الترحيل القسري التي سببتها إجراءات فرض البيئة القهرية الطاردة التي أمعنت دولة الاحتلال من خلال إجراءاتها المباشرة ومن خلال إرهاب مليشيات المستعمرين بفرضها على المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق.

رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومنذ مطلع العام 2023، وتصاعدت تحديداً بعيد السابع من اوكتوبر أي بعيد بدء العدوان على شعبنا تصاعد اعتداءات وتهديدات المستعمرين المسلحين، في استغلال فاضح للحرب المستعرة على قطاع غزة، وفي استغلال للتركيز الإعلامي على القطاع وغيابها إلى حد ما عن الضفة الغربية والقدس، والأهم استغلال قوانين الطوارئ والحرب التي فرضتها دولة الاحتلال والتي تحمي مجرمي المستعمرين من المسائلة والعقاب، وتحديداً في مسألة التهجير القسري وفرض البيئة القسرية الطاردة.

وبالرغم من أن كافة القوانين والتشريعات الدولية تحرم وتجرم التهجير كما جاء في مواد إتفاقية جنيف الرابعة عام المادة رقم (49)1949 والتي جاء بها: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزاء من سكانها المدنين الى الأراضي المحتلة " وكذلك المادة رقم (53) "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو الدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الإجتماعية أو التعاونية إلا اذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير " والمادة (147) "تدمير أو إغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة و تعسفية " إتفاقية جنيف الرابعة بشان حماية المدنيين في وقت الحرب، 1949)

تؤكد السوابق القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى ان التهجير القسري لا يقتصر على التهجير الجسدي المباشر بل يشمل الأفعال والتهديد باستخدام القوة و الإكراه، وخلق بيئة طاردة مثل الاعتقال والعنف والهدم وغيرها من الإجراءات التي تدفع المواطن قسرياً للرحيل عن مكان إقامته أو النزوح عنه.[29].

وإذ تركز سلطات الاحتلال في عملية التهجير القسري للتجمعات البدوية الفلسطينية على ثلاثة مناطق اساسية وهي منطقة الأغوار الفلسطينية ومنطقة شرق رام الله وجنوب الخليل كم يظهر في بيانات تموضعات التجمعات التي جرى ترحيلها.

[29] المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة

في الفترة المرصودة في هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى تهجير 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 266 عائلة تشمل 1517 فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى.

	اسم التجمع	المحافظة	# العائلات	# السكان
1	زنوتا	الخليل	47	237
2	وادي السيق	رام الله	28	144
3	عين الرشاش	رام الله	15	88
4	البقعة	رام الله	17	79
5	جبعيت	رام الله	17	86
6	المليحات/ أبو فزاع	رام الله	6	47
7	الرضيم/ السموع	الخليل	3	32
8	برية الرشايدة	كيسان/بيت لحم	4	16
9	العقبات/حزما	القدس	7	51
10	القانوب	الخليل	17	77
11	المزرعة الغربية	رام الله	2	9
12	شرق الطيبة	رام الله	6	37
13	بدو المعرجات	رام الله	21	138
14	جنوب عين شبلة	طوباس	3	28
15	خربة الطيبة	الخليل	11	53
16	خلة الحمرا	بيت لحم	2	11
17	خربة تل الحمة	طوباس	2	13
18	الفارسيةالغزال	طوباس	1	7
19	خربة سمرا	طوباس	2	13
20	جنوب النصارية	نابلس	1	7
21	مقتل مسلم	الخليل	1	8
22	عنيزان	الخليل	4	35
23	البويب	الخليل	4	41
24	القبون	رام الله	11	84
25	عين سامية	رام الله	34	176
	المجموع		**266**	**1517**

* الخانات باللون الأصفر: تجمعات جرى ترحيلها قبيل الحرب في السابع من أكتوبر 2023.

أبرز نماذج عمليات الترحيل القسري في العام 2023

أولاً: ترحيل وادي السيق/ شرقي رام الله/ محافظة رام الله

بعيد بدء الحرب على الشعب الفلسطيني في السابع من تشرين أول، بدأت سلسلة التهديدات المسلحة من قبل مستعمرين مسلحين لسكان التجمع ولكادر هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الذي رابط في المكان لأكثر من 45 يوماً، كانت تسكن في المكان 30 عائلة تعدّ، بما يعادل 180 شخصاً بينهم 40 قاصراً. في ساعات المساء من يوم 10 تشرين أول، 2023 بدأت عائلات التجمُّع بإخلاء المكان في أعقاب تهديدات المستعمر ين.

- يعيش سكان التجمع في مساحة كيلو متر مربع تقريباً.
- يحتوي التجمع على مدرسة بناها السكان تضم 120 طالباً.
- السكان يعيشون في الموقع منذ سبعينيات القرن الماضي، ويعتمدون في معيشتهم على تربية الأغنام.
- منذ العام 1996 يتلقى السكان إخطارات هدم المنشآت والخيم والبركسات بشكل متواصل، بدعوى وجودهم بمنطقة عسكرية، رغم إثبات أنها خارج منطقة الرماية المخصصة للتدريبات.

ابرز الاعتداءات التي تعرض لها التجمع في الفترة الماضية:

- يوم 13 آب 2023: اقتحم مستعمر ون، مدرسة التحدي في تجمع وادي السيق البدوي شرق رام الله، وخربوا العديد من محتوياتها بعد أن اقتحموا المدرسة، وقاموا بتخريب نوافذها، ومحتوياتها، وممتلكاتها وتحطيمها.
- يوم 12 أيلول، 2023: هجم مستعمر ون مسلحون ليلاً على خيمة التضامن التي تم إقامتها من أجل مساندة الأهالي والوقوف على احتياجاتهم، وقاموا بترويع وتهديد وتفتيش المتواجدين بشكل عنيف.
- يوم 20 أيلول، 2023: هاجم مستعمر ون مسلحون، وفدا دبلوماسيا أوروبيا خلال جولته في تجمع وادي السيق البدوي. الوفد الدبلوماسي الذي ضم دبلوماسيين من 10 دول من الاتحاد الأوروبي، تعرض لهجوم من قبل مستعمرين مسلحين هاجموا المشاركين في الجولة والمواطنين الفلسطينيين الذين يقطنون التجمع.
- في كانون ثاني، 2023: أقام مستعمر ون بؤرة استيطانية رعوية جديدة قرب تجمع "وادي السيق" ما اضطر 3 عائلات للنزوح خوفاً من انتهاكات العصابات الاستيطانية ضدهم.

ثانياً: ترحيل خربة زنوتة، الظاهرية/ محافظة الخليل

بشكل مباشر بعد مجموعة من الاعتداءات والتهديد العنيف للمستعمرين بالقتل في حال عد المغادرة، تم تهجير 36 أسرة فلسطينية يبلغ عدد أفرادها 400 شخصًا، نصفهم من الأطفال، من خربة زنوتا في جنوب الضفة الغربية .وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قامت الأهالي بتفكيك نحو 50 مبنى خيمة وبركس، وإخلاء المنطقة بمواشيهم التي يبلغ عددها 4700 رأس غنم.

- تبلغ مساحة أراضي خربة زنوتا جنوب محافظة الخليل 12 ألف دونم
- مصنفة جميعها أراضي ج، محاطة بالشارع الالتفافي الاستيطاني من جهتها الغربية، ويحاصرها من الجهة الشرقية المنطقة الصناعية الاستيطانية، وجدار الضم والتوسع من الجهة الجنوبية، ومن الجهة الشمالية للخربة الأثرية تطوقها مستعمرات "ميتار وتيما وشمعة."
- رحيل العائلات يمنح الاحتلال السيطرة على أكثر من 20 ألف دونم من الأراضي المحيطة بالخربة.
- تضم المدرسة 43 طالبا وطالبة، بما فيهم 10 أطفال في رياض الأطفال، إلى جانب عدد من المعلمين والمعلمات. وتشمل المدرسة التي استهدفت بالهدم والمشيدة بألواح "الزينكو" والطوب، على 6 غرف ومرافق ووحدة صحية.
- هناك قرار محكمة إسرائيلي احترازي يحمي مباني التجمع من الهدم صدر في العام 2016
- صدر بحق التجمع مجموعة من إخطارات الهدم، لم تنفذ، بحق مبنى المجلس البلدي والعيادة الصحية.

ابرز الاعتداءات التي تعرض لها التجمع في الفترة الماضية:

- يوم 12 تشرين أول الماضي اقتحم جيش الاحتلال، المدرسة وهي المدرسة رقم (7) ضمن مدارس التحدي وحطم بوابتها واعتدى على مواطنة وابنتها، تلا ذلك اعتداء مستعمرين على المواطنين أدى لإصابة 4 مواطنين برضوض جراء الاعتداء..
- وفي يوم 2 آب 2023 قام مستعمر بحرق 20 خلية نحل تعود للمهندس يوسف الشرحة صاحب مناحل "الرحيق المختوم" وهي 20 خلية من أصل 50 خلية يمتلكها المواطن.

ثالثاً: ترحيل خربة عين الرشّاش/ ظهر الجبل/ شرق رام الله

كانت تسكن في المكان 15 عائلة تعدّ، 95 شخصاً بينهم 21 قاصراً. في يوم 9، تشرين أول،2023 أغلق المستعمر ون الطريق المؤدّي إلى التجمُّع، والذي سبق أن أغلقه الجيش عدّة مرّات في الماضي وفتحه السكّان. منع المستعمر ون صهريج مياه من الوصول إلى المكان وفي أعقاب ذلك اضطرّ السكّان إلى نقل 1,500 رأس من الأغنام إلى قرية دوما. في بتاريخ 13 تشرين أول، 2023انتقلت النساء والأطفال جميعًا إلى قرية دوما، وفي يوم 16 تشرين اول، 2023 التحق رجال التجمع بالنساء إلى المنطقة الواقعة بالقرب من قرية دوما.

رابعاً: ترحيل خربة جبعيت/ شمال رام الله:

كانت تسكن في المكان 8 عائلات تعدّ، معًا، 25 نفراً بينهم 10 قاصرين. في 13.10.23غادر التجمع جميع سكانه بسبب تهديدات المستعمر ين. ترك السكان في المكان معظم أمتعتهم لأنهم كانوا يخشون العودة لأخذها بسبب تهديدات المستعمرين ولأن المستعمرين أغلقوا الطرق المؤدية إلى التجمع.

ابرز الاعتداءات التي تعرض لها التجمع في الفترة الماضية:

- في يوم 9 أيلول، 2023: اقتحم ثمانية مستعمرين على متن سيارة جيب وتراكتور صغير إلى مزرعة المواشي الموسمية التي يملكها فضل أبو عليا (53 عاماً) في خربة جبعيت وقاموا بتدمير جزء من الممتلكات. وكذلك قاموا بتدمير غطاء الخيام، المرحاض، المغسلة ولوحين للطاقة الشمسية.
- يوم 8 تشرين أول، 2023: قام أحد المستعمرين المسلحين برعي أغنامه في أراضي المواطنين في قرية جبعيت
- يوم 11 تشرين أول، 2023: قام أحد المستعمرين المسلحين بالشروع بتجريف مساحات من أراضي المنطقة الغربية المغير/جبعيت لصالح البؤرة الاستيطانية المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة.

ت: نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، وفي مجمل العام **2023**، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه **50,524.66** دونماً (**الدونم 1000 متر مربع**) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد). أصدرت من خلالها **32** أمراً لوضع اليد استهدفت (**618.965**) دونماً، وأصدرت أربعة أوامر استملاك صادرت ما مجموعه (**433.362**) دونما، وأمري إعلان أراضي دولة استهدف (**515.5**) دونماً، وأربعة أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية صادرت من خلالها (**48,959**) دونماً.

وبالمقارنة على صعيد السنوات، ومنذ العام 2015، وحتى نهاية العام 2023، نلحظ تزايداً انفجارياً في معدلات مصادرة الأراضي في السنوات الأخيرة وتحديداً في العاميين الأخيرين، لتشكل ذورة كبيرة من ذروات مصادرة أراضي الفلسطينيين منذ مطلع الاحتلال،

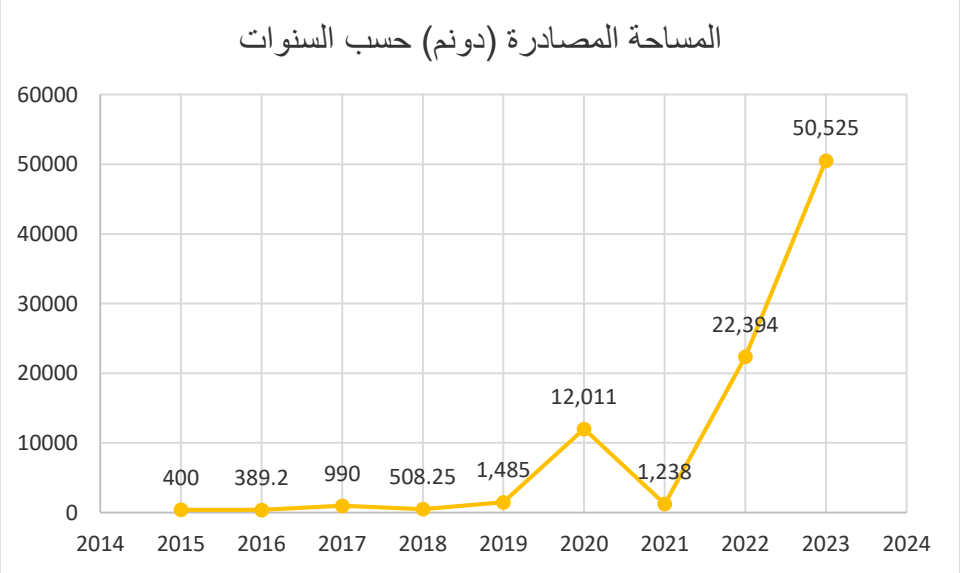

تفاصيل الأوامر العسكرية

أولاً: تعديل حدود محمية طبيعية

في مجمل العام 2023 أصدرت سلطات الاحتلال 4 أوامر عسكرية تختص بمصادرة الأرض بحجة المحميات الطبيعية،[30] 3 منها قضت بتعديل حدود محميات طبيعي، والأخير قضى بتحويل غابة إلى محمية طبيعية بغرض بسط السيطرة عليها، واستهدفت هذه الأوامر ما مجموعه 48,959 دونم من أراضي المواطنين في محافظات القدس وأريحا وجنين. جاءت وفق التفاصيل التالية. مع أبرز الأمثلة التوضيحية بخصوصها.

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	تعديل حدود محمية طبيعية	---	43,699	أريحا/ القدس	أريحا القدس
2	تعديل حدود محمية طبيعية	---	4,621	أريحا /عين فشخة	أريحا
3	تعديل حدود محمية طبيعية	---	140	قمران	أريحا
4	تحويل غابة إلى محمية	---	499	دوتان	جنين
المجموع			**48,959 دونماً**		

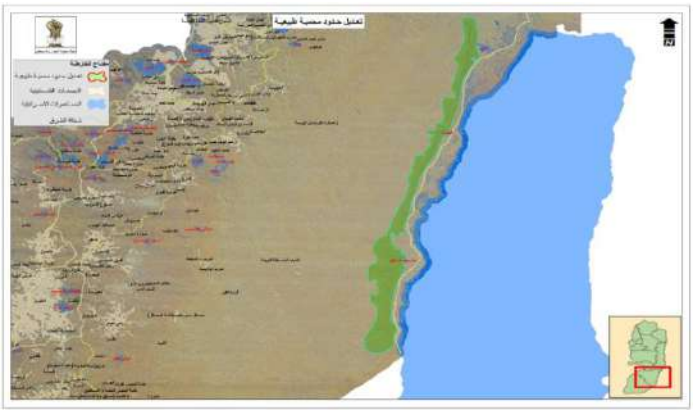

بتاريخ 2022/10/20 وقع رئيس الادارة المدنية وبموافقة وزير دفاع الاحتلال في الضفة الغربية امراً يقضي بتعديل حدود محمية طبيعية والتي تسمى (وادي درجة) والتي كانت مساحتها 40,950 دونما **انظر الخريطة رقم (1)**. معنى ذلك الاعلان هو اضافة قيود قانونية على استخدامات الأراضي والتخطيط والبناء وبالتالي لا يمكن لأصحاب الأراضي الزراعية في هذه الاراضي المعلنة الرعي أو البناء فيها وهذه المسألة لا تتعلق في الحفاظ على الاراضي ولكن تعتبر احد الادوات الرئيسية لدى الاحتلال في الاستيلاء والسيطرة على هذه الاراضي.

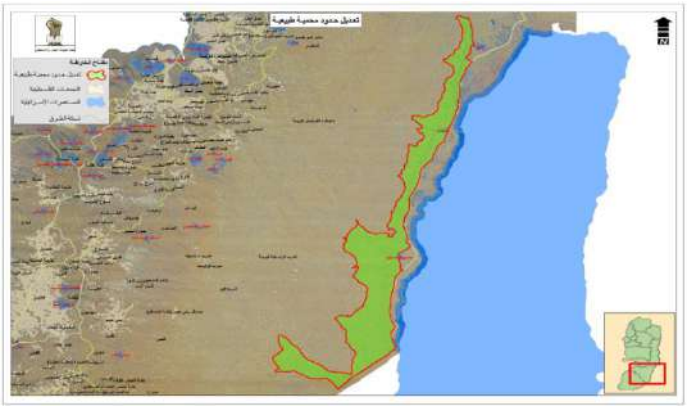

نتيجة هذا التعديل اصبح مساحة المحمية 84,649 دونما اي انه تم مصادرة 43,699 دونما جديدا تحت هذا المسمى، **انظر الخريطة رقم (2)** والتي تمثل المساحة المصادرة وفقاً لإعلان تعديل حدود المحمية الطبيعية في واردي درجة الواقعة بين محافظتي القدس وأريحا..

[30] أنظر قسم الملفات التحليلية للأطلاع أكثر على آلية مصادرة الأرض بحجة المحميات الطبيعة كوسيلة للسيطرة على الأرض الفلسطينية.

ثانياً: إعلانات أراضي الدولة

في مجمل العام 2023 أصدرت سلطات الاحتلال أمرين عسكريين يقضيان بإعلان وبالتالي مصادرة 515.5 دونماً كأراضي دولة، في محافظتي القدس ونابلس، موضحة وفق الجدول التالي:

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	إعلان أراضي دولة	---	14.5	فرعتا /وتل	قلقيلية
2	إعلان أراضي دولة	---	501	جبع	القدس
المجموع			**515.5 دونماً**		

ولعل أبرزها إعلان سلطات الاحتلال مصادرة 501 دونما من أراضي المواطنين في جبع في محافظة القدس بحجة أنها أراضي دولة، الأراضي التي أستهدفها الأمر العسكري تقع في الحوض رقم 3 طبيعي من وادي النمر والحوض رقم 4 طبيعي من عرقان الجحش من أراضي قرية جبع.

سلطات الاحتلال تحاول من خلال تحويل هذه الأراضي إلى ما يسمى بأراضي الدولة أن تحدث تواصلاً جغرافياً بين مستعمرتي "آدم" و"جيفع بنيامين" في محافظة القدس، نظراً لوقوع هذه الأراضي المستهدفة في المساحة الفاصلة بين المستعمرتين، مما يساهم مستقبلاً في تمدد المستعمرات على أراضي المواطنين دون مراعاة لحقوقهم الأساسية ودون التفات لموقف القانون الدولي الذي يجرم هذه المخالفات الجسيمة الصادرة عن القوة القائمة بالاحتلال في الأرض المحتلة.

خارطة الأمر العسكري، المناطق الحمراء هي المستهدفة

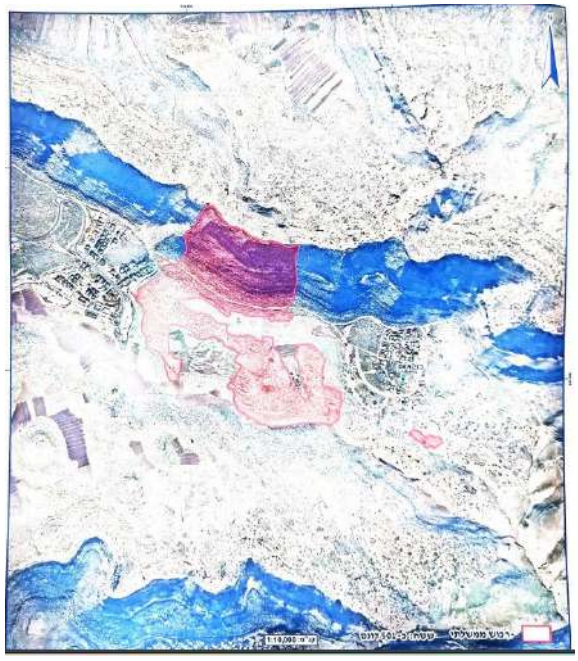

ثالثاً: أوامر وضع اليد[31]:

منذ مطلع العام 2023 أصدرت سلطات الاحتلال 32 أمراً لوضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية قضت بمصادرة ما مجموعه 618.965 دونماً من أراضي المواطنين في مجمل المحافظات، وكذلك، فقد استغلت سلطات الاحتلال فترة الحرب والعدوان، أي بعيد السابع من أكتوبر، بتكثيف إصدارها لما بات يعرف بأوامر وضع اليد المستعجلة او الطارئة والتي تحدد مدتها بـ60 يوماً قابلة للتجديد، وتقلص من خلالها فترة الاعتراض عليها بإصدارها 21 أمراً مستعجلاً من مجمل أوامر وضع اليد المعلنة في العام 2023.

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	وضع يد	ت/10/23	217.946	حجة، الفندق، جنصافوط	قلقيلية
2	وضع يد	ت/8/23	19.749	نعلين	رام الله
3	وضع يد	ت/12/23	52.597	سنيريا، ك. برا، كفر ثلث	قلقيلية
4	وضع يد	ت/13/23	0.3	عزون	قلقيلية
5	وضع يد	م.د/2/23	1.181	صفا	رام الله
6	وضع يد	م.د/5/23	5.804	شوفا	طولكرم
7	وضع يد	ت/3/23	143.861	عربونة، المزار، الجلمة	جنين
8	وضع يد	ت/18/23	6.916	جيوس	قلقيلية
9	وضع يد	ت/19/23	0.153	المغير	رام الله
10	وضع يد	ت/23/23	5.592	عرب التعامرة	بيت لحم
11	وضع يد	ت/33/23	2.492	حوارة بورين	نابلس
12	وضع يد	ت/9/23	0.766	عرب التعامرة	بيت لحم
13	وضع يد	ت/25/23	0.402	جيوس	قلقيلية
14	وضع يد	م.د/8/23	7.5	العوجا	اريحا
15	وضع يد	م.د/9/23	12.4	النويعمة	اريحا
16	وضع يد	م.د/10/23	10.5	النويعمة	اريحا
17	وضع يد	م.د/11/23	15	اريحا	اريحا
18	وضع يد	م.د/12/23	0.6	النبي موسى	اريحا
19	وضع يد	م.د/13/23	8.67	كفر الديك	سلفيت
20	وضع يد	م.د/14/23	21.75	عزون	قلقيلية
21	وضع يد	م.د/15/23	15.85	عزون	قلقيلية
22	وضع يد	م.د/20/23	0.1	سلواد، عين يبرود	رام الله
23	وضع يد	م.د/27/23	0.941	قلقيلية	قلقيلية
24	وضع يد	م.د/31/23	2.616	بيت دجن	نابلس
25	وضع يد	م.د/34/23	4.516	دورا القرع	رام الله
26	وضع يد	م.د/35/23	2.8	سلواد	رام الله
27	وضع يد	م.د/23/23	5.761	برقا	نابلس
28	وضع يد	م.د/40/23	4.810	حوارة	نابلس
29	وضع يد	م.د/51/23	5.047	الساوية	نابلس
30	وضع يد	م.د/52/23	3.203	عرب التعامرة	بيت لحم
31	وضع يد	م.د/53/23	31.886	دير استيا	سلفيت
32	وضع يد	م.د/41/23	7.256	البيرة	رام الله
المجموع			**618.965 دونماً**		

[31] أنظر قسم الملفات التحليلية وتحديداً الملف التحليلي المتعلق بإعلانات وضع اليد لأغراض عسكرية.

أبرز أوامر وضع اليد في العام 2023:

1. **الأمر (ت/23/10)** استهدف ما مجموعه 218 دونماً من أراضي قرى جينصافوط والفندق وحجة من محافظة قلقيلية بحجة شق طريق لأغراض عسكرية، بالعودة إلى القرار العسكري الذي جاء تحت مسمى أمر وضع يد على أراضي جينصافوت والفندق وحجة والذي قضى بمصادرة/وضع اليد على 218 دونم لأغراض شق طريق، بالعادة يتم السيطرة على الأراضي تحت مسمى أمر استملاك لكن هذه المرة صدر قرار وضع يد محدد زمنيا (حتى تاريخ 2027/12/31) وبعد مراجعة مجموعة من المراجع والوسائل تبين أن جيش الاحتلال يتحايل على المواطنين الذي سيعترضون في المحكمة ضد القرار بالادعاء أن المصادرة جاءت لاعتبارات أمنية، ولكن في حقيقة الأمر أن الشارع المنوي شقه يخدم المستعمرين وتحديدا مستعمرات شافي شمرون كدوميم يتسهار براخا ايتمار ألون موريه وهي تحتوي على مستعمرين متطرفين، فكرة وجود وزير مالية الاحتلال سموتريتش في مستعمرة كدوميم هو من عجل في أمر هذا الشارع تحديداً.

خارطة تبين الأراضي المستهدفة من الأمر العسكري (ت/23/10)

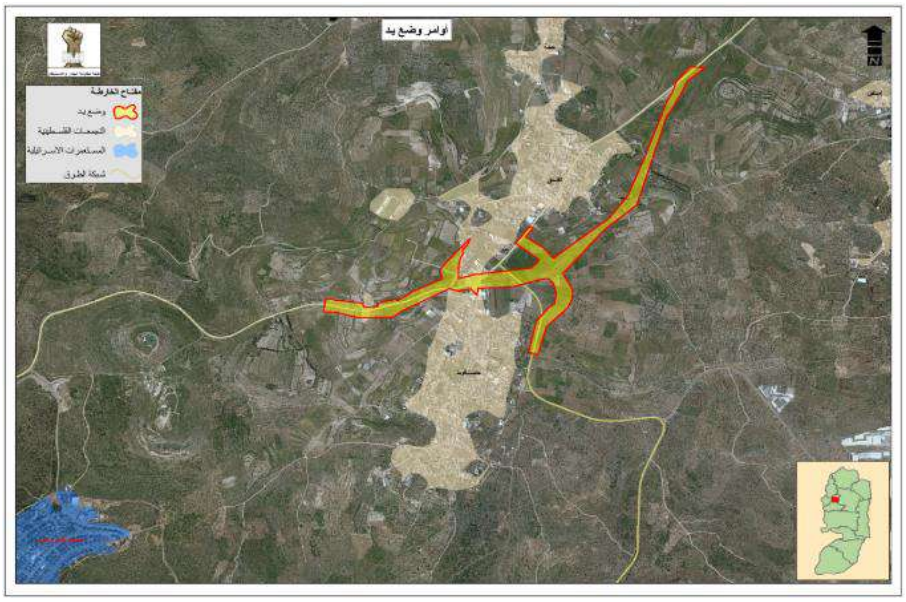

2. أصدرت سلطات الاحتلال قرارا عاجلاً **بوضع اليد حمل رقم (م.د/23/53)** على أرضٍ بمساحة 31.886دونما من أراضي محافظة سلفيت وتحديداً أراضي قرية دير استيا، ولعل الأبرز في هذا القرار هو في طبيعته التي تستجيب لفكرة المناطق العازلة التي اقترحها وزير مالية الاحتلال المتطرف بتسلائيل سموترتيش، وعند النظر إلى طبيعة الأراضي المستهدفة، وهي الأراضي التي تحيط بمستعمرة رفافا (انظر الخارطة) المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت، فإننا نلحظ أنها تعزل مساحات شاسعة من الأراضي داخل الأمر العسكري نفسه، يحظر على المواطنين الدخول إليها[32].

خارطة أمر وضع اليد (م.د/53/23) دير استيا

32 راجع الملف التحليلي حول المناطق العازلة في جزء الملفات التحليلية بعنوان: مناطق سموترتش "الآمنة": كانتون آخر للفلسطينيين

ثالثاً: أوامر الاستملاك[33]:

تدّعي سلطات الاحتلال من خلال أوامر الاستملاك أنها تقوم بمصادرة أراضي فلسطينية لصالح مشروع عام يخدم الجمهور، وعند تفكيك مفردة الجمهور وفق دلالات وشواهد الميدان، يتبين أن المقصود هنا هو الجمهور "الإسرائيلي" وتحديداً المستعمرون.

منذ مطلع العام 2023، أصدرت سلطات الاحتلال أربعة أوامر استملاك قضت بمصادرة ما مجموعه 433.362 دونماً من أراضي المواطنين في محافظتي القدس وأريحا وسلفيت، إذ استهدف أمر الاستملاك الأول ما مجموعه 252 دونماً من أراضي قرية حزما لصالح توسيع شارع لاستخدام المستعمرين ، في حين استهدف الأمر الثاني ما مجموعه 139 دونماً من أراضي محافظة أريحا من أجل إنشاء موقع أثري واستهدف الأمر الثالث 42 دونماً من أراضي المواطنين في محافظة سلفيت.

	نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	الموقع	المحافظة
1	أمر استملاك	هـ/02/23	139	أريحا	أريحا
2	أمر استملاك	هـ/1/23	252	حزما	القدس
3	أمر استملاك	هـ/03/23	42	سرطة/ بروقين	سلفيت
4	أمر استملاك	هـ/23/5	0.362	حوارة	نابلس
المجموع			**433.362 دونماً**		

الأمر الأول (هـ/01/23) الذي صدر هذا العام، صادر بموجبه 252 دونماً من أراضي قرية حزمة تحت ذريعة توسيع الشارع الرئيسي ما بين بلدة حزما وبلدة جبع، لتصبح الأراضي المهددة بالمصادرة بتلك الذريعة اكثر من ٥٠٠ دونم تعود ملكيتها للمواطنين من أبناء بلدة حزما جزء منها واقع ضمن حدود ما يسمى بلدية الاحتلال والجزء الاخر ضمن حدود الإدارة المدنية.

خارطة أمر الاستملاك (هـ/23/1) حزما/ جبع

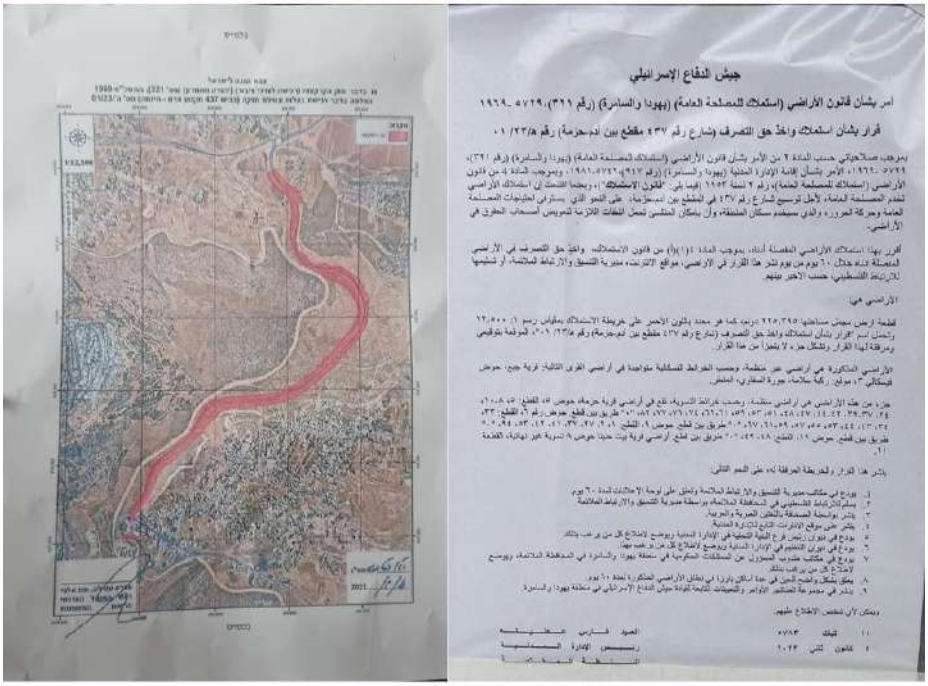
جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٩)، ٥٧٢٩-١٩٦٩

قرار بشأن استملاك وأخذ حق التصرف (شارع رقم ٤٣٧ مقطع بين ادم-حزمة) رقم هـ/٢٣/٠١

واستهدف أمر **الاستملاك الثاني** (هـ/**2/23**) ما مجموعه 139 دونماً من أراضي محافظة أريحا من أجل إنشاء موقع أثري.

خارطة الأمر الاستملاك (هـ/23/2) أريحا

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم 321)-5729-1969

قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف (موقع ارخيلانيس) رقم هـ/23/ 02

بموجب صلاحياتي حسب المادة 2 من الأمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) (يهودا والسامرة) (رقم 321)، 5729 -1969، الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية (يهودا والسامرة) (رقم 947)-5742-1981، وبموجب المادة 4 من قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة)، رقم 2 لسنة 1953، وبعدما اقتنعت بأن استملاك الأراضي المفصلة فيما يلي (فيما يلي: "الأراضي")، تعود لمصلحة عامة لأجل ترميم والمحافظة لي الموقع الأثري ارخيلانيس وأنه بإمكان الجهة المسؤولة تحمل المصاريف المطلوبة لأجل تعويض أصحاب الحقوق في الأراضي.

أقرر بهذا استملاك الأراضي، واخذ حق التصرف فيها من يوم نشر هذا القرار في الأراضي، موقع الانترنت، مديرية التنسيق والارتباط للعلامة، أو تسليمها للارتباط الفلسطيني، حسب الأخير بينهم.

يتم استملاك الأراضي واخذ حق التصرف فيها لمدة خمسة سنوات، لغاية يوم 20 شباط 2027.

الأراضي هي:

قطعة أرض مجمل مساحتها 193.292 دونم، كما هو محدد باللون الأحمر على خريطة الاستملاك بمقياس رسم 1: 5.000 وتحمل اسم "قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف (موقع ارخيلانيس) رقم هـ/23/ 02"، الموقعة بتوقيعي ومرفقة لهذا القرار وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا القرار. الأراضي المذكورة هي أراضي منظمة وحسب خريطة التسوية للقرى في أراضي قرية العوجا، حوض 2، القطع 1، 2، 4، 5، 9 و10، والحوض 4، قطعة 1.

ينشر هذا القرار والخريطة المرفقة له، على النحو التالي:

1. يودع في مكاتب مديرية التنسيق والارتباط للعلامة وتعلق على لوحة الإعلانات لمدة 60 يوم.
2. يسلم للارتباط الفلسطيني في المحافظة للعلامة، بواسطة مديرية التنسيق والارتباط للعلامة.
3. ينشر بواسطة الصحافة باللغتين العبرية والعربية.
4. ينشر على موقع الانترنت التابع للإدارة المدنية.
5. يودع في ديوان رئيس فرع البناية القطعية في الإدارة المدنية ويوضع لاطلاع كل من يرغب بذلك.
6. يودع في ديوان التنظيم في الإدارة المدنية ويوضع لاطلاع كل من يرغب بهذا.
7. يودع في مكاتب مندوب المسؤول عن الممتلكات الحكومية في منطقة يهودا والسامرة في المحافظة للعلامة، ويوضع لاطلاع كل من يرغب بذلك.
8. يعلق بشكل واضح للعين في عدة أماكن بارزة في نطاق الأراضي المذكورة لمدة 60 يوم.
9. ينشر في مجموعة الصنانير الأوامر والتعيينات التابعة لقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة.

ويمكن لأي شخص الاطلاع عليهم.

29 شباط 5783 الجنرال افي عطيه
20 شباط 2023 رئيس الإدارة المدنية
السلطة المختصة

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

- أ: عمليات الهدم
- ب: اخطارات الهدم
- ت: الاخلاء المؤقت "بحجة التدريبات العسكرية

أ: عمليات الهدم

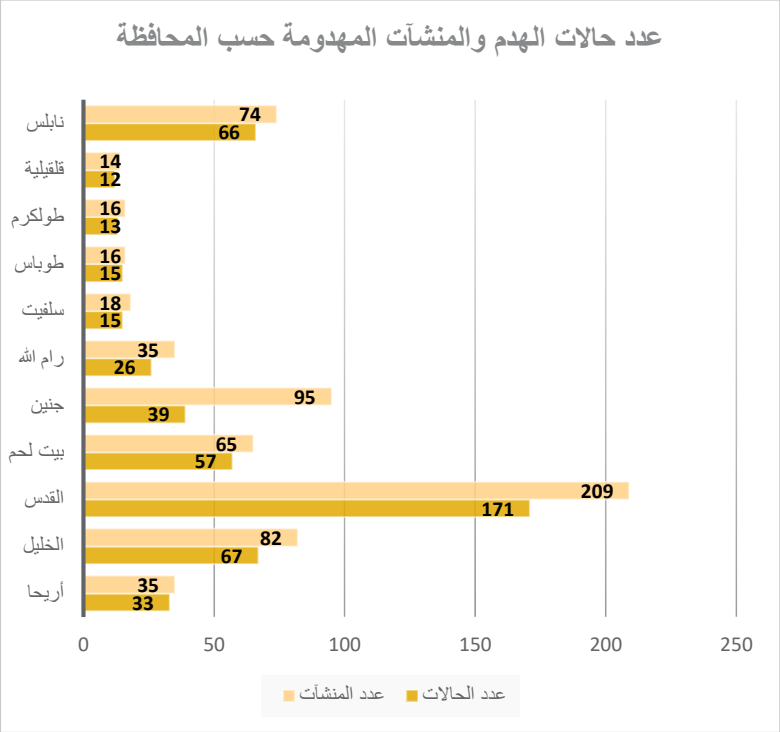

نفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2023 ما مجموعه 514 عملية هدم، هدمت خلالها 659 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ171 عملية هدم خلفت 209 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تليها محافظة الخليل بـ67 عملية هدم خلفت 82 منشأة مهدومة، ثم محافظة نابلس ب 66 عملية هدم خلفت 74 منشأة مهدومة. يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تركز عمليات الهدم في منطقة وسط وجنوب الضفة الغربية في عمليات الهدم (راجع جزء الإخطارات أيضاً) ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري. شملت عمليات الهدم للعام المنصرم 2023، المنشآت التالية: المساكن المأهولة، المساكن غير المأهولة، وقيد الانشاء، والمنشآت الزراعية، والبيوت المتنقلة (الكرفانات)، والبركسات التجارية والصناعية، وآبار المياه.

جدول: يوضح عدد المنشآت التي هدمت موزعة على المحافظات ونوع المنشأة

المحافظة	نوع المنشأة					المجموع
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	مصادر رزق	زراعي	اخرى	
أريحا	24	3	2	6	-	**35**
الخليل	50	3	-	28	1	**82**
القدس	119	5	45	40	-	**209**
بيت لحم	17	3	4	36	5	**65**
جنين	21	-	57	1	16	**95**
رام الله	11	3	3	17	1	**35**
سلفيت	2	3	4	8	1	**18**
طوباس	12	2	-	1	1	**16**
طولكرم	5	2	1	4	4	**16**
قلقيلية	2	-	-	12	-	**14**
نابلس	39	2	1	29	3	**74**
المجموع	**302**	**26**	**117**	**182**	32	**659**

هدم المدارس

مدرسة جب الذيب، بيت تعمر، بيت لحم:

يوم 9 آذار 2023 بدأت سلطات الاحتلال المتمثلة بالإدارة المدنية باجراءات ما قبل الهدم لمدرسة تحدى (5) (جب الذيب) الأساسية المختلطة في برية زعترة في محافظة بيت لحم من خلال إصدار قراراً يقضي بالطلب من المواطنين الفلسطينيين بالتوقف عن استخدام المبنى الذي يستخدم كمدرسة تمهيداً لهدمه وفقاً للقرار الجائر الذي تم إصداره يوم 17 أيار 2017 والذي يقضي بوقف البناء ووقف الاستخدام للمبنى، وتتذرع سلطات الاحتلال هذه المرة أن المبنى يشكل خطراً على الطلبة وأنه قابل للانهيار في أية لحظة، لكن في حقيقة الأمر، تثبت الإدارة المدنية والمحكمة الاحتلالية على حدا سواء أنها انصاعت لاوامر مؤسسة رجافيم الاستيطانية التي يترأسها المتطرف الإرهابي سموترش والذي يتعاون مع الإدارة المدنية في مسألة حصار البناء الفلسطيني في الضفة الغربية ويسعون دائماً لتفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها الأصليين. صبيحة يوم 7 أيار 2023، شرعت قوات الاحتلال بأعمال الهدم للمدرسة من خلال إخراج التلاميذ والهيئة التدريسية وإغلاق المنطقة، وبالرغم من إقامة خيام مكان المدرسة المهدومة حتى يتسنى للتلاميذ إكمال العام الدراسي، إلا أنها وفي صبيحة يوم 10 أيار 2023 قامت بهدم الخيام التي وضعت وأبقت على التلاميذ في العراء، المدرسة تخدم 40 طالباً وطالبة ولا زال مصيرهم معلقا.

مدرسة راس التين، شرق رام الله:

يوم 17 آب 2023: هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، صباح اليوم الخميس، مدرسة "رأس التين" في تجمع القبون البدوي ببلدة كفر مالك، شرق رام الله (وسط الضفة). قوات إسرائيلية، معززة بجرافات عسكرية، اقتحمت تجمع القبون البدوي شرق البلدة، وهدمت المدرسة الوحيدة فيها. سكان التجمع البدوي، اضطروا مؤخرا إلى مغادرة المنطقة إثر اعتداءات المستوطنين المتكررة عليهم وعلى ممتلكاتهم. علما أن المدرسة كانت تستوعب حوالي 50 طالبا، من الصف الأول حتى التاسع، وهم موزعون على 5 غرف صفية. واحتضن تجمع القبون البدوي حوالي 500 نسمة من عائلتي كعابنة وأبو كباش، قبل أن يضطروا إلى الرحيل عنه قسرا بفعل اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، إلى أطراف قرى المغير وكفر مالك وخربة أبو فلاح شرق رام الله.

ب: اخطارات الهدم

في كامل العام 2023، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (1333) اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظتي الخليل (356) إخطار ومحافظة بيت لحم بـ(246) إخطار. في حين تركز ما تبقى من الإخطارات في محافظات سلفيت والقدس وأريحا ونابلس.[34]

المحافظة	عدد الإخطارات
اريحا	121
الخليل	356
القدس	103
بيت لحم	246
جنين	41
رام الله	83
سلفيت	217
طوباس	29
طولكرم	3
قلقيلية	42
نابلس	92
المجموع	1333

ولعل المتتبع لجغرافيا توزيع الإخطارات سيلحظ كثافة كبيرة في منطقة جنوب الخليل وتحديداً في منطقة مسافر يطا المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان والتي تكاد أن تحاصر مبانيها بالكامل بالإخطارات (انظر الخارطة أدناه)، وتالياً في الجنوب أيضاً في محافظة بيت لحم، إذ تشهد المنطقة هناك الكثير من المخططات الاستعمارية والتي بات يطلق عليها مخطط E2 والتي تهدف إلى عزل القرى والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض وعن سياقها الفلسطيني وتهدف أيضاً إلى إحداث ترابط جغرافي بين المستعمرات القائمة هناك.

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل 61% من مساحة االضفة لغربية وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل.

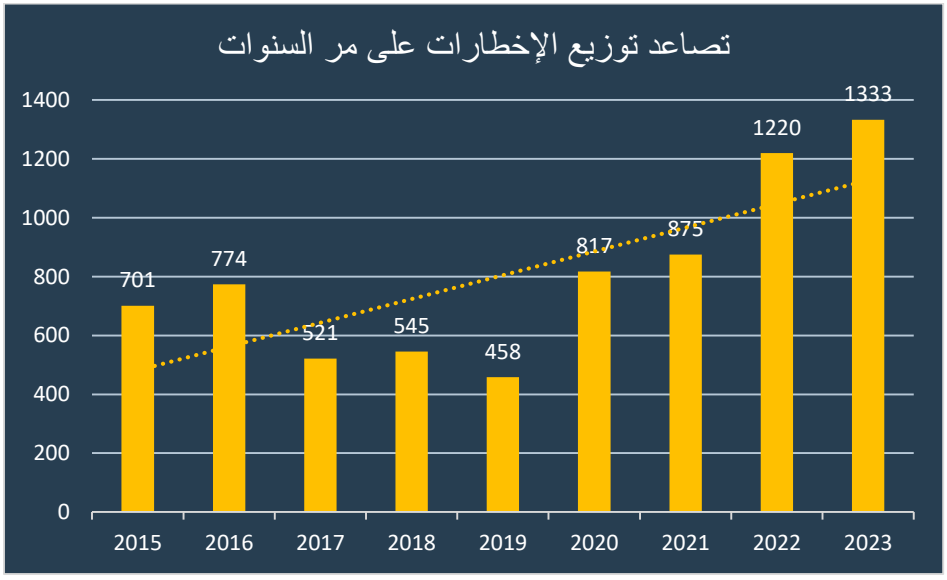

[34] تجربة الهيئة العملية تشير الى أن هناك اعدادا من الاخطارات لا تصل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقه برصد الانتهاكات والمتابعات القانونية، وبالتالي فهي لا تدخل في الاحصائيات الواردة في هذا التقرير.

الخارطة: توضح التوزيع الحراري لإخطارات الهدم في مجمل محافظات الضفة الغربية والقدس

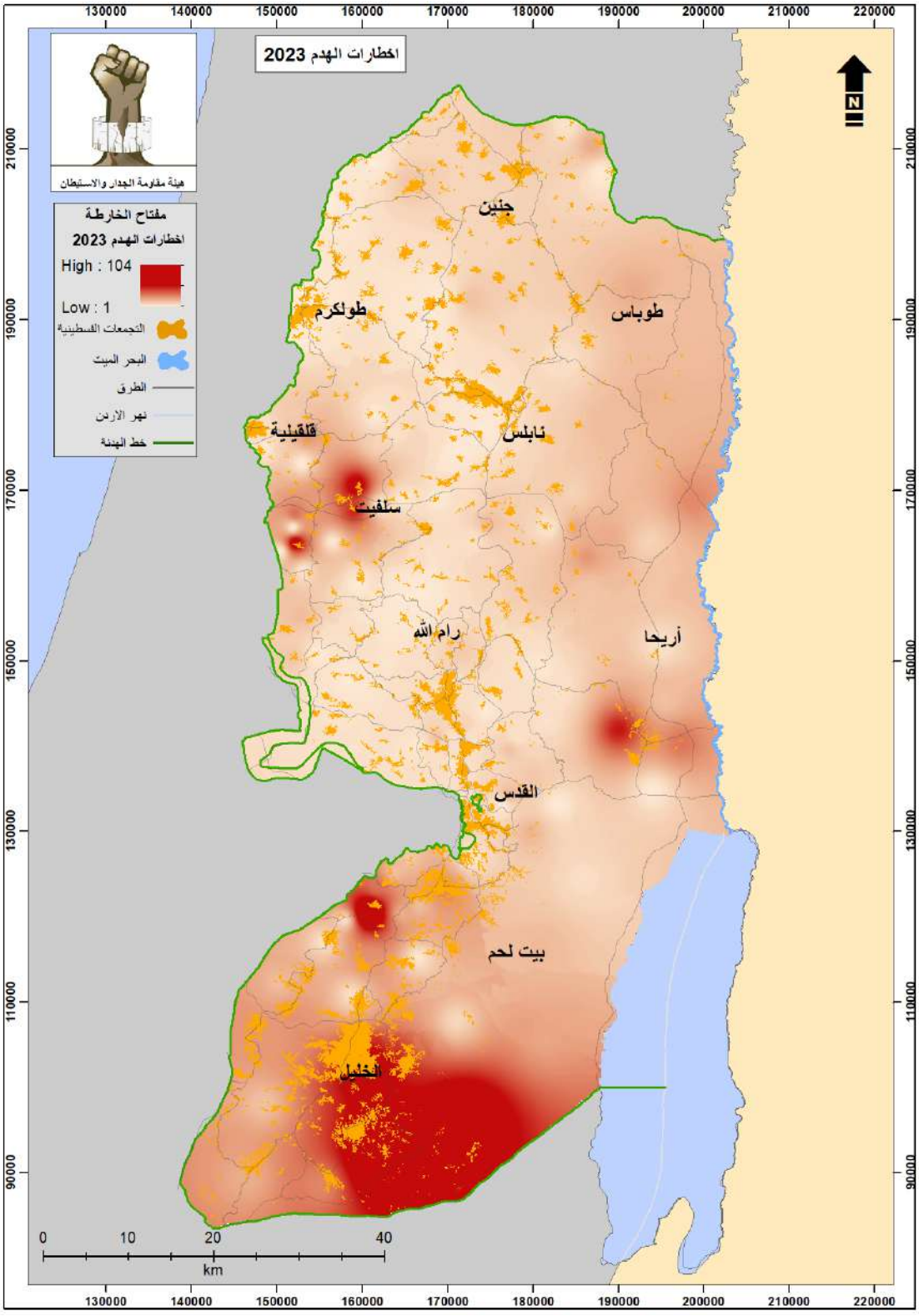

ت: الاخلاء المؤقت "بحجة التدريبات العسكرية

الإخلاء القسري يعرف بوصفه طردا دائما أو مؤقتا لأفراد الأسرة أو مجتمعات محلية ضد إرادتهم من المنازل أو الأراضي التي يشغلونها دون أن توفر لهم الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية، أو تيسر لهم سبل الحصول عليها، حيث يدخل ضمن التعريف الطرد من المنزل أو الأرض أو كليهما بصورة دائمة او مؤقتة.

تمثل هذه الأوامر إحدى الأدوات التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ التهجير القسري في الأغوار والسفوح الشرقية من خلال خلق البيئة القسرية، وبذريعة التدريبات العسكرية يتم تخريب مزارع المواطنين المقيمين في تلك المناطق، ويتم خلق حالة من عدم الاستقرار، في ظروف المناخ الصعبة هناك، ناهيك عن مخلفات الذخائر التي تخلِّف ضحايا من الأهالي ومن مواشيهم. وفيما يلي جدول بأوامر الإخلاء في محافظة طوباس للعام 2023:

أوامر الإخلاء في محافظة طوباس في العام 2023

تاريخ الاخلاء	المحافظة	المنطقة	عدد العائلات	المدة
2023/01/31	طوباس	حمصه الفوقا	7	اخطار بطرد يشمل 7 عائلات، لمدة 10 ايام متفرقه تمتد بين تاريخي 2023/2/5 و 2023/3/1 بحجة التدريبات العسكرية.
2023/02/09	طوباس	حمصه الفوقا	4	أخطر العائلات الأربع المكونة من 32 مواطنا معظمهم من الأطفال، بإخلاء مساكنهم ليوم الخميس من الساعة 8:30 صباحا وحتى الساعة 11:30 ظهرا
2023/05/14	طوباس	حمصه الفوقا	4	اخطار بطرد 4 عائلات من الساعه الرابعه عصرا من يوم الثلاثاء للاسبوع القادم، حتى الساعه السادسه من صباح اليوم التالي، بحجة التدريبات العسكرية.
2023/05/22	طوباس	حمصه الفوقا	4	اخطار 4 عائلات بحجة التدريبات العسكرية ليوم كامل، بحجة التدريبات العسكرية.
2023/06/08	طوباس	خربة ابزيق	1	اخطار عائلة مكونة من 9 افراد في الثاني عشر من الشهر نفسه من الساعه 12 ظهرا حتى السادسه مساءً، بحجة التدريبات العسكرية.

نصت المادة 8 من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن نقل السلطة القائمة بالاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر لشرائح من سكانها المدنيين إلى المناطق التي تحتلها أو ترحيل أو نقل جميع سكان الإقليم المحتل أو شرائح منهم إلى داخل الإقليم أو خارجه يشكل جريمة حرب، كما نصّت المادة 7 من نظام روما الأساسي على أن ترحيل السكان أو نقلهم قسرا يشكلان جريمة ضد الإنسانية.

الفصل الخامس: اعتداءات المستعمرين وأجهزة دولة الاحتلال على المواطنين وممتلكاتهم

- أ: اعتداءات المستعمرين
- ب: عمليات الاعتداء على الأفراد
- ت: عمليات الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية
- ث: عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات
- ج: عمليات الاعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية

مجمل انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

رصدت طواقم التوثيق والنشر لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه **12161 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم**، كان منها 9751 اعتداء على يد الجيش الاسرائيلي، و 2410 على يد ميليشا مستعمريه، و 206 اعتداء مشترك " مستعمرين بحماية الجيش الاسرائيلي".

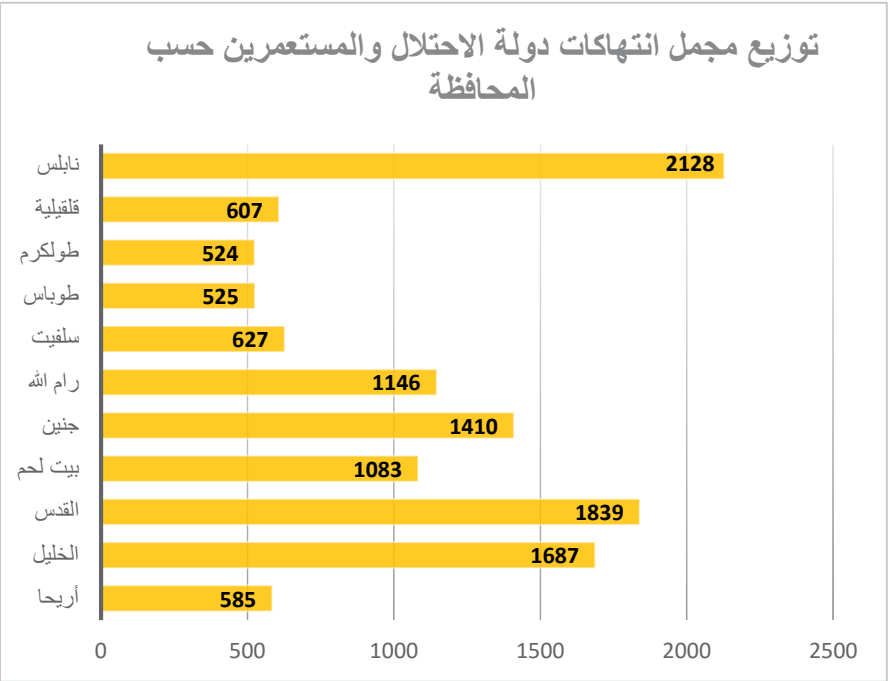

تراوحت هذه الاعتداءات ما بين الإصابات الجسدية سواء بالاعتداء بالرصاص الحي والغاز، وكذلك اقتحامات المدن والقرى وتخريب الممتلكات بما فيها تجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة ممتلكات، وقد تركزت هذه الاعتداءات في محافظة نابلس بـ 2128 عملية اعتداء، تليها محافظة القدس بـ 1839 عملية اعتداء ثم محافظة الخليل بـ 1687 اعتداء، ثم محافظة جنين بـ 1410 اعتداء. حيث شهدت هذه المحافظات اعتداءات بشكل مكثف بما يعادل (59%) من مجمل هذه الاعتداءات. أما باقي المحافظات فلم يكن حالها أفضل، حيث تعرضت كل من محافظات رام الله وبيت لحم لأكثر من ألف اعتداء لكل منها، أما باقي المحافظات مثل قلقيلية وطولكرم وسلفيت وطوباس وأريحا فلم يقل عدد الاعتداءات فيها عن خمسمئة اعتداء لكل محافظة.

وتوزعت هذه الاعتداءات ما بين 3808 اعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية، و707 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية، و7646 اعتداء على الأفراد.

أ. اعتداءات المستعمرين:

تمكنت طواقم التوثيق والنشر من رصد وتوثيق ومتابعة مجمل اعتداءات المستعمرين خلال العام المنصرم، 2023، حيث بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها المستعمرون ما مجموعه **2410 اعتداءً**، تراوحت ما بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران، وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي كما حدث في أراضي قرى بورين وقصرة وجالود وكفر الديك وآماتين وعقربا وقريوت وبتير وكيسان وبرقة وياسوف وترقوميا و جيت ومادما وعزون ومسحه وام صفا واللبن الغربية وترمسعيا ودير نظام والتوانة و اليانون وحارس ومسافر يطا و الخضر وحوسان والمغير و رأس كركر.

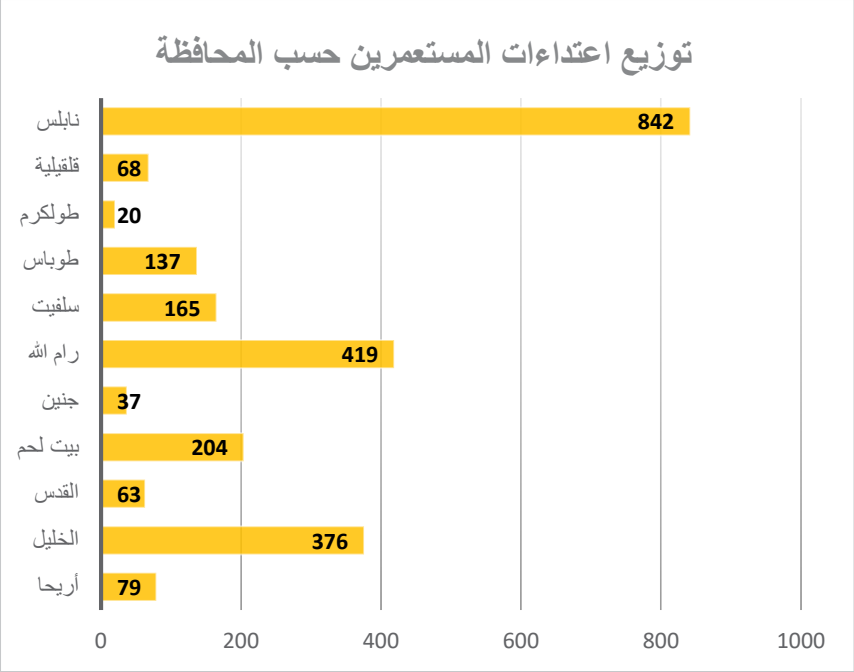

وأيضا الاعتداء على المركبات من قبل المستعمرين من أعطاب للسيارات وتكسير وحرق، حيث تم رصد وتوثيق حوالي 483 عملية اعتداء على المركبات، بالاضافة لكتابة شعارات عنصرية عليها معادية للعرب. ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الجغرافي، سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظات نابلس ورام الله والخليل، إذ نفذ المستعمرون 842 اعتداء في محافظة نابلس، تليها محافظة رام الله بـ419 اعتداء ثم محافظة الخليل بـ376 اعتداء، تليها محافظة بيت لحم بـ 204 اعتداء. أما محافظات طوباس و سلفيت فكانت اعتداءات المستعمرين فيها لا تقل عن مئة اعتداء لكل محافظة. (الشكل الجانبي، يوضح تصاعد اعتداءات المستعمرين للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير مقارنة مع الفترات الزمنية الماضية).

كل ذلك الى جانب تصعيد وتيرة الاعتداءات على الأماكن المقدسة، **والتي يأتي أبرزها الاقتحامات لباحات المسجد الاقصى في مدينة القدس المحتلة، خاصة فترة اعيادهم اليهودية وإقامة طقوس تلمودية في المكان، حيث سجلت عدد الاقتحامات للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير للعام المنصرم 2023، حوالي 246 عملية اقتحام، بلغ عدد المستعمرين المشاركين فيها 51,342 مستعمر.**

نماذج

أبرز حالات اعتداءات المستعمرين على المواطنيين الفلسطينيين

- حالة اعتداء (1): الاعتداء على ترمسعيا وقرى شمالي رام الله وجنوبي نابلس
- حالة اعتداء (2): الاعتداء على حوارة وقرى جنوب نابلس (المحرقة)
- حالة اعتداء (3): اختطاف طاقم الهيئة وتعذيبهم في وادي السيق
- حالة اعتداء (4): مجزرة قصرة

أبرز نماذج اعتداءات المستعمرين

أولاً: الاعتداء على ترمسعيا وقرى شمالي رام الله وجنوبي نابلس

يوم 21حزيران، 2023: نفذت مليشيات المستعمرين التابعة لشبيبة التلال الإرهابية التي انطلقت من مستعمرة شيلو المقامة على أراضي المواطنين في قرية ترمسعيا شمالي محافظة رام الله، مجموعة من الهجمات الإرهابية المنظمة طالت ترمسعيا في أكبر هجوم إرهابي تتعرض له الأراضي الفلسطينية على يد مستعمرين منذ فترة طويلة.

أدت هذه الاعتداءات والتي نفذت بحماية كاملة من قوات جيش الاحتلال، وبعد عملية حصر الأضرار التي نفذتها طواقم الهيئة، إلى إحراق عدد من المنازل والمركبات.

فقد هاجم نحو 376 مستعمر البلدة، وأحرقوا 12 منزل بشكل كلي، و23 منزل بشكل جزئي، وحطموا زجاج وأبواب 24 منزلا، وأكثر من 36 مركبة تم إحراقها وتحطيم زجاجها، واستشهد شاب وأصيب 13 مواطنا برصاص الاحتلال بالإضافة إلى إحراق 70 دونماً من الأراضي الزراعية التابعة للبلدة. (**صورة منزل محروق في ترمسعيا**)

وفي عوريف، في محافظة نابلس، أحرق مستعمر ون صفا دراسيا في مدرسة عوريف الثانوية المختلطة بعد أن هاجم البلدة مجموعة تجاوزت ال 150 مستعمر ، فيما تصدى أهالي البلدة للاعتداء الذي حاول المستعمر ون من خلاله إحراق المحاصيل والاعتداء على بيوت المواطنين، وخلف الاعتداء إصابة سيدة فلسطينية تبلغ من العمر 60 عاماً بالرصاص الحي، وأصيب مجموعة من المواطنين بالاختناق جراء إطلاق جيش الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة. .(**الصورة صف دراسي محروق من مدرسة عوريف**).

وفي اللبن الغربي تسببت الاعتداءات بإصابة (34 مواطناً)، والاعتداء على 140 مركبة بالتحطيم (136) والحرق (4) كان من بينها احراق مركبة إسعاف ومركبة لمواطن من حوارة، وتمكنت طواقم الدفاع المدني من إخماد حريق مركبتين وغرفة حراسة داخل محطة وقود في قرية اللبن الشرقية، جراء اعتداءات المستعمر ين.

ثانياً: الاعتداء على حوارة وقرى جنوب نابلس (المحرقة)

هاجم المستعمر ون مساء يوم الأحد الموافق 26 شباط 2023، قرية حوارة جنوبي نابلس، الهجوم المنظّم الذي شنه أكثر من 450 مستعمر مسلح بحماية جيش الاحتلال تسبب بإحراق 13 منزل بشكل جزئي وكلي، وتسبب بإحراق 27 سيارة تعود لمواطنين، وإحراق 1200 سيارة متواحدة داخل مواقف سيارات(مشاطب).

في ذات الليلة، 26 من شباط، استشهد المواطن سامح أقطش برصاص مستعمر أثناء هجوم نفذه المستعمرون بشكل متزامن في نفس الليلة على بلدة زعترة في محافظة نابلس.

خمس قرى من قرى جنوبي محافظة نابلس تعرضت في ذات اللحظة لاعتداءات متزامنة من قبل المستعمر ين، أشد الاعتداءات ضراوة كانت في حوارة، ولعل الناظر إلى جغرافيا الاعتداءات التي تتمركز بالمجمل في قرى جنوبي نابلس يدرك أن تكتل المستعمرات المحيطة بهذه المنطقة وعلى رأسها مستعمرة يتسهار، هي أداة التفريخ الأساسية لعصابات المستعمرين أو ما بات يطلق عليها بشبيبة التلال، التي تتمركز وتنطلق من هذه المستعمرة على وجه التحديد،

ثالثا: اختطاف طاقم الهيئة وتعذيبهم في وادي السيق

يوم 12 تشرين أول، 2023: اختطف وعذب مستعمرون مسلحون طاقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بالإضافة إلى مواطن، واستمرت عملية الاعتداء على الموظفين لمدة يوم كامل تقريبا. اعتقل جنود ومستعمرون ثلاثة فلسطينيين وأجبروهم في قرية وادي السيك، وقاموا لساعات، بحسب شهاداتهم، بضربهم ضربا مبرحا، وجردوهم من ملابسهم، وصوروهم عراة وبملابسهم الداخلية. وقاموا بالتبول على اثنين منهم وإطفاء سجائر مشتعلة عليهما، بل وحاولوا إدخال جسم ما في جسد أحدهما.

رابعاً: مجزرة قصرة

يوم 11 تشرين أول، 2023 هاجم المستعمر ون المنطقة الجنوبية الشرقية بقصرة مطلقين الرصاص الحي باتجاه المنازل والمواطنين الذين تصدوا لهم، ما أدى لاستشهاد 4 مواطنين ووقوع إصابات بعضها وصفت بالخطيرة.

قبلها بيومين أرسل المستعمر ون هذه (انظر الصورة الجانبية) الرسالة لأهالي البلدة، مما يدلل على النية المبيتة للهجوم.

وفي اليوم التالي 12 تشرين أول 2023: شن مستعمرون هجوما إرهابياً على جنازة شهداء قصرة، بإشراف جيش الاحتلال على جنازة شهداء قصرة في اليوم الذي سبق، وتم إطلاق النار بشكل مباشر على المواطنين، مما تسبب باستشهاد مواطنين (أب وابنه).

قبيل الجنازة التي تمت عملية الاعتداء عليها جرى التنسيق لموكب الشهداء عبر الارتباط الفلسطيني وكان لدى سلطات الاحتلال علم بأن الموكب سيخرج من سلفيت عن طريق حاجز زعترة ومن ثم إلى قصرة، ولكن قبل وصول الموكب إلى حاجز زعترة ورد إليهم اتصال من الارتباط يبلغهم بوجود مستعمرين مجهزين للاعتداء عليهم عند حاجز زعترة.

عندها قرر الأهالي الرجوع بالموكب واتخاذ طريق بديل من سلفيت إلى عمورية ومنها إلى قرى اللبن والساوية على طريق رام الله – نابلس، للمرور عبر الطريق الالتفافي إلى قبلان ومن ثم لبلدتهم.

لكن وصل مستعمرون مسلحون للمنطقة قبل موكب الشهداء، وجهّزوا أنفسهم واختبأوا بين الشجار وعلى أطراف الطريق، وما إن وصل الموكب حتى هاجموا المركبات بالحجارة وحاولوا الاعتداء على سيارات الإسعاف، وعندما نزل المواطنين من مركباتهم للاحتماء أطلقوا الرصاص بشكل مباشر، فقتلوا المسن إبراهيم وادي ونجله أحمد.

وتظهر المحادثة المسربة (انظر الصورة) تنسيق عصابات المستعمرين مسبقاً للهجوم المسلح على الجنازة، وفق ترتيبات وتنسيقات محددة بينهم

ب. الاعتداء على الأفراد

تمكنت طواقم التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم 2023، من **تسجيل 7646 اعتداء على الأفراد**، أدت إلى استشهاد 530 مواطناً فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس، منهم 319 شهيداً بعيد بدء العدوان في السابع من أكتوبر بالإضافة إلى أكثر من 21 ألف شهيد في قطاع غزة.

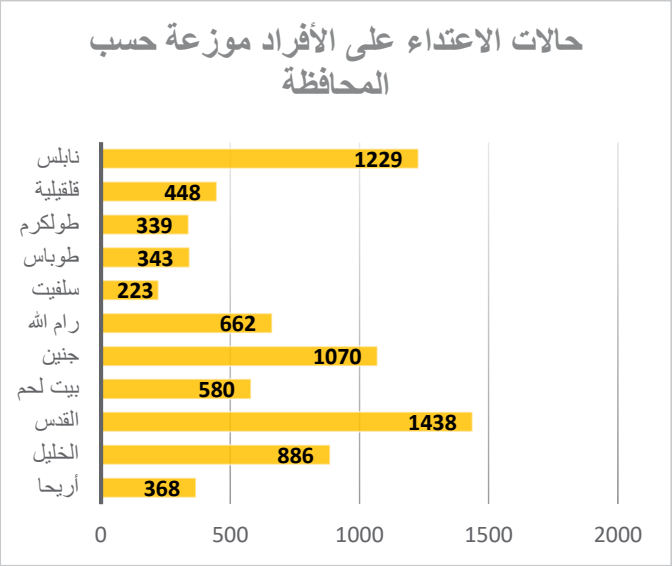

تركزت اعتداءات سلطات الاحتلال ومليشيات المستعمرين على المواطنين الفلسطينيين في محافظة نابلس بواقع 1229 اعتداءً، تلتها محافظة القدس بـ1438 اعتداء، ثم محافظة جنين بـ1070 اعتداء، وتراوحت هذه الاعتداءات ما بين القتل والدهس والضرب إطلاق النار وحملات الاعتقالات وإغلاق الحواجز والتضييق المروري على المواطنين والترهيب بكافة أشكاله. وفي الفترة المذكورة أعلاه، تم تسجيل وضع 1259 حاجزاً أعاقت وصول وحركة المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية، وكذلك نفذت قوات الاحتلال أكثر من 2630 حملة اعتقال طالت مواطنين فلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم.

جدول: يوضح الاعتداءات على الافراد موزعة حسب المحافظة

المحافظة / نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
شهداء	19	49	35	13	150	42	5	24	68	17	89	**511**
حالات اعتقال	164	219	903	159	327	170	51	136	161	103	237	**2630**
إطلاق نار	32	107	92	83	103	112	17	33	38	102	191	**910**
تقييد حركة ومنع وصول	54	146	143	97	241	98	54	64	61	96	205	**1259**
ضرب	16	100	60	45	36	42	29	25	6	22	114	**495**
دهس	1	7	1	1	6	-	1	-	1	4	10	**32**
حالات اختناق	18	96	47	52	69	48	11	5	25	50	193	**614**
تخويف وترهيب	64	162	157	130	138	150	55	56	39	54	190	**1195**
المجموع	**368**	**886**	**1438**	**580**	**1070**	**662**	**223**	**343**	**339**	**448**	**1229**	**7646**

جدول: يوضح الشهداء على يد المستعمرين حسب المحافظة

المحافظة	المنطقة	تاريخ الاستشهاد	اسم الشهيد
الخليل	سعير	2023/10/7	مجاهد نمر الفروخ
جنين	صندلة	2023/5/7	ديار عمار
رام الله	كفر نعمة	2023/1/21	طارق معالي
	ترمسعيا	2023/6/21	عمر جبارة أبو القطين
	برقة	2023/8/4	قصي جمال معطان
	سلواد	2023/8/7	رمزي فتحي حامد
	دورا القرع	2023/10/18	محمد عبد الرحمن فواقة
	راس كركر	2023/10/30	احمد نوفل
سلفيت	قراوة بني حسان	2023/2/12	مثقال سلمان ريان
		2023/12/2	احمد عاصي
قلقيلية	سنيريا	2023/3/10	عبد الكريم بديع الشيخ
نابلس	قوصين	2023/1/29	كرم سلمان
	حوارة	2023/2/26	سامح حمدالله اقطش
		2023/10/5	لبيب ضميدي
	عوريف	2023/6/20	مهند شحادة
	قصرة	2023/10/11	حسن مهند عودة
		2023/10/11	معاذ رائد عودة
		2023/10/11	مصعب أبو ريدة
		2023/10/11	عبيدة أبو سرور
	الساوية	2023/10/12	إبراهيم وادي/ قصرة
		2023/10/12	احمد وادي/ قصرة
		2023/10/28	بلال صالح

ت. عمليات الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية:

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه **707 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية** تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات من مليشيات المستعمرين طالت أراضي المواطنين، وتركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ 171 عملية اعتداء تلتها محافظة الخليل بـ 116 عملية اعتداء ثم محافظة رام الله بـ 100عملية اعتداء، أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. وشهدت الفترة المذكورة، أي منذ مطلع العام 2023 محاولة مجموعات المستعمرين في 74 مناسبة إقامة بؤر استعمارية على أراضي المواطنين، حالت مقاومة المواطنين ووقوفهم في وجه هذه المحاولات من نجاح إنشاء هذه البؤر. وكذلك قامت قوات الاحتلال وميليشيات مستعمرية بـ194عملية تجريب، تركزت في محافظات نابلس بـ53 عملية، ومحافظة الخليل بـ 29، ومحافظة سلفيت بـ 27 عملية تجريف للأراضي.

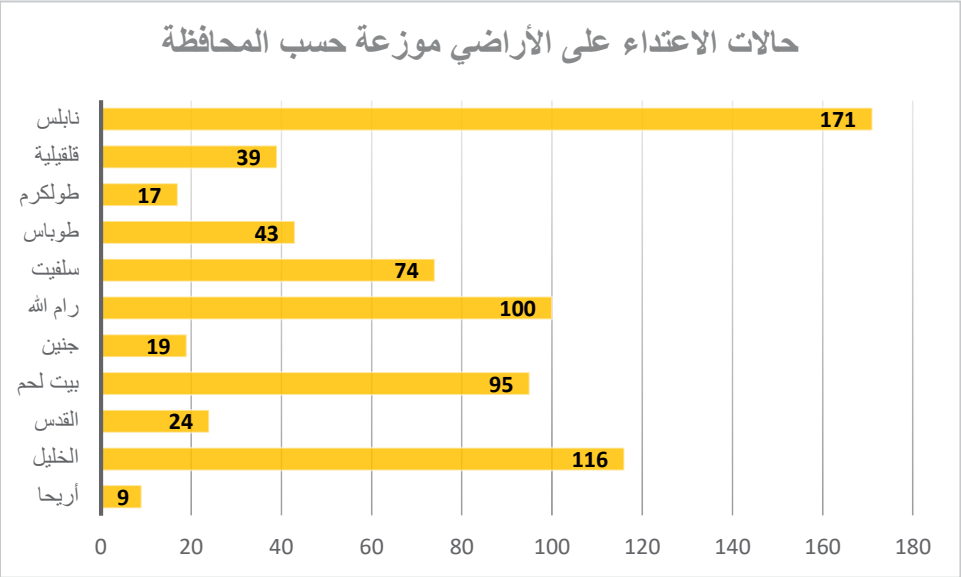

جدول: يوضح نوع الاعتداءات على الأراضي والمزروعات موزعة حسب المحافظة

المحافظة / نوع الاعتداء	نابلس	قلقيلية	طولكرم	طوباس	سلفيت	رام الله	جنين	بيت لحم	القدس	الخليل	أريحا	المجموع
إجراءات على الارض	6	7	1	3	2	1	3	8	1	1	1	**34**
محاولات إقامة البؤر الاستعمارية	17	1	2	9	10	13	-	7	3	9	3	**74**
تجريف أراضي	53	9	7	8	27	17	8	21	11	29	4	**194**
تخريب مزروعات	93	20	7	21	34	68	8	47	5	75	1	**379**
مصادرة	2	2	-	1	1	1	-	8	4	2	-	**21**
الثروات الطبيعية	-	-	-	**1**	-	-	-	**4**	-	-	-	**5**
المجموع	171	39	17	43	74	100	19	95	24	116	9	**707**

ث. **عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات:**

بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه **379 عملية اعتداء** استهدفت 21731 شجرة، من ضمنها 18964 شجرة زيتون.

تركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ93 عملية تسببت بتضرر واقتلاع 4352شجرة، تلتها محافظة الخليل بـ75عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 4910 شجرة، ثم محافظة رام الله بـ68 عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 5811 شجرة.

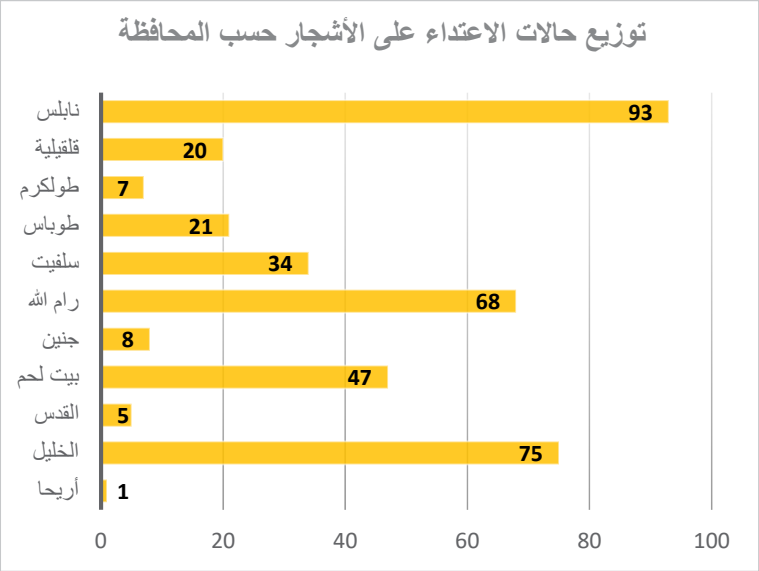

جدول: يوضح توزيع أعداد الأشجار المتضررة موزعة حسب المحافظة

المحافظة	عدد الاشجار
الخليل	4910
القدس	150
بيت لحم	3027
جنين	220
رام الله	5811
سلفيت	1574
قلقيلية	1687
نابلس	4352
المجموع	**21,731 شجرة**

ج. عمليات الاعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم، 2023، ما مجموعه **3808 عملية اعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية** تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات من مليشيات المستعمرين ، وتركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ 728 عملية اعتداء تلتها محافظة الخليل بـ 685 عملية اعتداء، ثم محافظة بيت لحم بـ 408عملية اعتداء.

في العام المنصرم 2023، شنت قوات الاحتلال وميليشيا المستعمرين حملات كبيرة لمصادرة وتخريب وتكسير وسرقة ممتلكات مواطنين، تركزت هذه العمليات بشكل مكثف في محافظة نابلس ب 567 اعتداء، تلتها محافظات رام الله وجنين والخليل بأكثر من مئتي اعتداء لكل محافظة. (الشكل الجانبي، يوضح توزيع هذه عدد العمليات حسب المحافظة للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير).

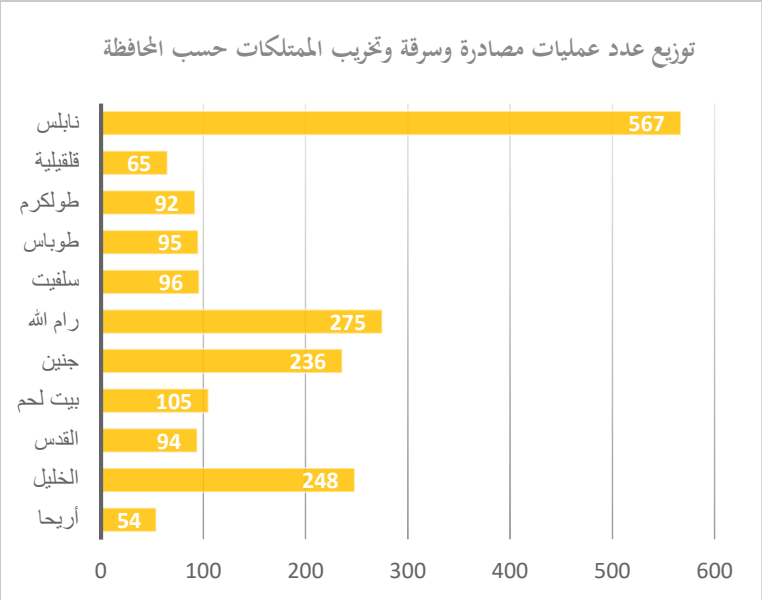

جدول: يوضح نوع الاعتداءات على الممتلكات والأماكن الدينية موزعة حسب المحافظة

المحافظة / نوع الاعتداء	نابلس	قلقيلية	طولكرم	طوباس	سلفيت	رام الله	جنين	بيت لحم	القدس	الخليل	أريحا	المجموع
إخطار	92	42	3	29	217	83	41	246	103	356	121	**1333**
تخريب وتكسير ممتلكات	473	35	69	54	62	220	163	68	67	146	40	**1397**
مصادرة ممتلكات	46	21	21	33	23	27	71	28	25	79	11	**385**
سرقة ممتلكات	48	9	2	8	11	28	2	9	2	23	3	**145**
هدم	66	12	13	15	15	26	39	57	171	67	33	**514**
الأماكن الدينية	**3**	**1**	–	–	**2**	–	**5**	–	**9**	**14**	–	**34**
المجموع	728	120	108	139	330	384	321	408	377	685	208	**3808**

وبحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بلغ عدد الممتلكات المصادرة والمسروقة من قبل سلطات الاحتلال وميلشيات مستعمرية 711 ممتلكاً موزعة حسب المحافظة ونوع الممتلك وكانت على النحو الآتي :

جدول: يوضح عدد الممتلكات المصادرة والمسروقة موزعة حسب المحافظة ونوع الممتلك

المحافظة / نوع الممتلك	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
بيت متنقل	2	3	1	8	-	-	-	1	-	-	6	21
جرار زراعي	1	10	-	-	2	6	2	16	-	2	4	43
مركبة	8	102	22	31	26	15	1	16	2	20	50	293
أدوات زراعية	-	6	-	-	-	10	1	-	1	6	12	36
جرافة	4	13	-	4	5	1	12	1	1	6	3	50
شاحنة	1	-	-	5	2	6	6	2	1	2	7	32
تسجيلات كاميرا		3	1		12	5	3		11	2	12	49
أموال	1	6	4	1	5	3	2	1	-	3	8	34
أخرى	1	33	5	16	22	19	10	7	8	4	28	153
المجموع	**18**	**176**	**33**	**65**	**74**	**65**	**37**	**44**	**24**	**45**	**130**	**711**

ملفات تحليلية

- أولاً: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في قطاع غزة في ظل الحرب
- ثانياً: المصادرة بحجة الدواعي الأمنية: بوابة أخرى للاستيطان
- ثالثاً: أوامر الاستملاك: مصلحة الجمهور تعني المستعمرين فقط
- رابعاً: المحميات الطبيعية الفلسطينية: طمع الاحتلال المتواصل في الأرض
- خامساً: مناطق سموترتش "الآمنة": كانتون آخر للفلسطينيين

أولاً: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في قطاع غزة في ظل الحرب

نتيجة للعدوان الإسرائيلي المستمر والذي بدء في السابع من أكتوبر 2023، وحتى كتابة هذا التقرير، عانى قطاع غزة، وتفاقمت معاناته من أزمة إنسانية مستمرة غير مسبوقة، فقد فرضت إسرائيل حصارًا شاملاً على القطاع، مما أدى إلى نقص كبير في الوقود والغذاء والأدوية والمياه والإمدادات الطبية الأساسية. وأدى هذا الحصار إلى انخفاض توفر الكهرباء بنسبة 90%، مما أثر على إمدادات الطاقة في المستشفيات ومحطات الصرف الصحي وإغلاق محطات تحلية المياه. وانتشرت حالات تفشي الأمراض على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة. وقد أدى القصف العنيف من قبل الغارات الجوية الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار كارثية بالبنية التحتية في غزة، والذي بدوره أدى إلى تفاقم الأزمة.

وإذ يتعرض حاليا سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.4 مليون فلسطيني[35]، لاسوأ هجمة استعمارية في العصر الحديث، وعلى مستوى العالم، فقد سجل رسميا وحتى هذه اللحظة ارتكاب سلطات الاحتلال لـ 1825 مجزرة إسرائيلية بحق المدنيين،[36] وحتى كتابة هذا التقرير، بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة جراء العدوان المستمر 21.978 شهيداً بالإضافة إلى 56.697 جريحاً، توصف معظم الإصابات بالخطيرة نظراً لعدم توافر الأدوية والعلاجات المناسبة ووصف 70% من ضحايا العدوان من الاطفال والنساء.[37] في حين بلغ عدد المفقودين الذين تم التبليغ عنهم أكثر من 7,000 مفقوداً، منهم 67% من الاطفال والنساء، كما نزح ما يقارب 1,900,000 مواطن داخل القطاع بعيداً عن أماكن سكناهم.[38]

وعلى صعيد البنية التحتية، فقد تم تسجيل تدمير ما لا يقل عن 65 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، إضافة الى تدمير أكثر من 290 ألف وحده سكنية بشكل جزئي[39]. 60% من الوحدات السكنية في قطاع غزة تأثرت بالعدوان ما بين هدم كلي وغير صالح للسكن وهدم جزئي، في حين بلغ عدد المساجد المدمرة تدميراً كلياً (88) مسجداً، وبلغ عدد المساجد المدمرة تدميراً جزئياً (174) مسجداً، إضافة إلى استهداف (3) كنائس[40].

تعرض قطاع التعليم إلى الاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حروبه الستة على قطاع غزة، حيث دمر الاحتلال أكثر من (266) مدرسة بشكل كلي أو جزئي[41]، حيث استخدمت بعض هذه المدارس كملاجئ للناس. وسجل كذلك أكثر من 4300 طالبة وطالبة شهداء في كافة المدارس

وعلاوة على ذلك فقد تم تسجيل استشهاد أكثر من 101 صحفي وفقاً لسجلات وزارة الصحة الفلسطينية، بالإضافة إلى استشهاد 326 من الكوادر الصحية وتدمير 104 سيارة اسعاف مما أدى إلى خروجها عن الخدمة. وتعمد الاحتلال الاسرائيلي إلى استهداف 150 مؤسسة صحية أدى إلى خروج 30 مستشفى و53 مركز صحي عن الخدمة في كافة مناطق قطاع غزة.

هذه المعطيات فاقمت من الوضع الإنساني في القطاع إلى درجات غير مسبوقة، حيث تشير مصادر مختصة إلى تدني المؤشرات الصحية والانسانية لاكثر من 1.9 مليون نازح إلى مستويات كارثية جعلتهم وبشكل متعاظم في عرضة مباشرة لمخاطر المجاعة وانتشار الاوبئة والامراض المعدية نتيجة انعدام الماوى المناسب والماء والطعام والدواء في الاماكن التي نزحوا اليها.

ولعل أبرز مؤشرات تعاظم الكارثة الصحية تعرض أكثر من 50 الف سيدة حامل لسوء التغذية والمضاعفات الصحية وخاصة ذوات الحمل الخطر نتيجة عدم توفر مياه الشرب والنظافة والطعام والرعاية الصحية في مراكز الايواء. بالإضافة إلى تعرض أكثر من

[35] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كانون اول، 2023.
[36] وسائل إعلام
[37] وزارة الصحة، رام الله، تقرير (عدد الشهداء في قطاع غزة)، 2023م.
[38] الاحصاء المركزي الفلسطيني، اوضاع الفلسطينيين خلال العام 2023م.
[39] نفس المصدر السابق.
[40] وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، تقرير، ديسمبر 2023م
[41] مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في فلسطين، وضع التعليم في غزة، تقرير، ديسمبر 2023م.

900 الف طفل في مراكز الايواء لمخاطر البرد الشديد والجفاف وسوء التغذية والامراض التنفسية والجلدية المعدية والاضطرابات النفسية.

وقد بلغ عدد الجرحى الذين غادروا للعلاج بالخارج 645 جريح فقط وهذا يبين أن الالية المتبعة لمغادرة الجرحى مقيدة وتساهم في قتل مئات الجرحى. [42] في حين ظل أكثر من عشرة الاف مريض سرطان في ظروف قاهرة وغير انسانية وبلا توفر لأي نوع من الأدوية الخاصة بعلاج السرطان في قطاع غزة.

وحتى لحظة كتابة هذا التقرير بقيت 9 مستشفيات من اصل 36 مستشفى، بشكل جزئي، وبثلاث اضعاف طاقتها، في حين تواجه نقصا حاد في الامدادات الاساسية والوقود. [43] وفي ظل هذه المؤشرات والمعطيات، أصبح القطاع الصحي في قطاع غزة يعاني مزيدا من النقص الطبي، حيث وصل نقص الأدوية إلى (99 %) من القائمة الأساسية، أي أن هناك (500) صنفا من الأدوية الأساسية غير متوفرة من أصل (532). [44]

وقد ساهمت أيام الحرب الطويلة، والقصف العنيف غير المسبوق، ومستويات التعرض للموت المتواصلة في التدمير الحالة النفسية للأطفال في غزة. مما أدى إلى إصابة شرائح واسعة منهم بصدمات شديدة وعميقة، شملت أعراضها التشنج والعدوان والتبول في الفراش والعصبية. وان 90% من الأطفال في مستشفيات الأطفال ظهرت عليهم أعراض القلق، وظهرت على الأغلبية أعراض الإجهاد اللاحق للصدمة.

[42] وزارة الصحة، تقرير (عدد الشهداء في قطاع غزة)، 2023م.
[43] وزارة الصحة، غزة، التقرير الطبي العام، 2023م.
[44] منظمة الصحة العالمية، 2023/12/17م.

ثانياً: المصادرة بحجة الدواعي الأمنية: بوابة أخرى للاستيطان

يشكل نموذج مستعمرة بيت إيل المقامة على أراضي محافظتي رام الله والبيرة وتحديداً أراضي بلدات البيرة ودورا القرع وعين يبرود نموذجاً فاقعاً في تجيير الاحتلال لمنظومة القوانين المتعلقة بحالة الاحتلال لخدمة مشروع الاستيطان طويل الأمد، قصة المستعمرة بدأت حين أعلن الحاكم العسكري حينها وتحديداً في العام 1970 أمراً للاستيلاء على ما مجموعه 2400 دونما من أراضي المواطنين الخاصة بحجة الدواعي الأمنية والعسكرية، جزء من المنطقة التي تمت عملية وضع اليد عليها استخدمها الجيش الأردني كموقع عسكري قبل العام 1967، لكن الإعلان الاحتلالي تجاوز المساحة المستخدمة من قبل الجيش الأردني إلى اكثر من ثلاثة أضعافها، قدم المواطنون مجموعة من الالتماسات لمحكمة العدل العليا الاحتلالية باعتبار إقامة مستعمرة تخدم المستعمرين، لا تعتبر حجة أمنية بحسب إعلان وضع اليد تستدعي مصادرة هذه الأراضي، إلا أن المحكمة ردت الالتماس بالرفض وأبقت على فعالية الأمر العسكري وبالتالي مصادرة الأراضي الخاصة.

هذا النموذج، يشكل مدخلاً لفهم كيف أن كل الادعاءات الأمنية في مسالة السيطرة على الأرض وما يليها من إجراءات في إطار التضييق على المواطنين الفلسطينين لا يعدو كونها حجة من حجج كثيرة تستخدمها دولة الاحتلال لإمعان السيطرة وفرض آليات التقسيم والتفتيت الجغرافي.

في الإطار الأعم فقد نظم القانون الدولي مسألة السيطرة على الأرض بحجة الدواعي الأمنية والعسكرية للقوة القائمة بالاحتلال من خلال الاشتراط بأن يكون وضع اليد مؤقتاً ويستخدم فقط لغرض عسكري مستعجل وحدد أن يكون الضرر الحاصل من وضع اليد على الأرض متناسباً مع فائدته الأمنية وأمر كذلك بالتعويض عن الضرر اللاحق، واشترط، أخيراً، أن يعيد الاحتلال الأرض لأصحابها عند انتهاء استعمالها كما كانت عند السيطرة عليها.

لكن عند فحص سلسلة الأوامر التي قضت بوضع اليد على أراضي الفلسطينيين بحجة الدواعي الأمنية والعسكرية، نرى أنها تتناقض تماماً أولاً مع الحجة الأمنية وثانياً وهي أخطرها مع فكرة البعد المؤقت لهذه السيطرة، إذ استندت دولة الاحتلال على عنصر السيطرة المستدام أو بعيد الأمد، من خلال جملة التجديدات التي تواصل إصدارها على فعالية هذه الأوامر، حيث تشير المعطيات أنها وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2014 وحتى العام 2022 أصدرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 227 قراراً لتجديد أوامر وضع يد صدرت في سنوات سابقة تسيطر على مساحة تقدر بأكثر من 23 ألف دونم[45]، جزء من هذه الأوامر صدر أمرها الأول منذ عقد او عقدين وأبقت دولة الاحتلال سيطرتها عليها بحجة الدواعي الأمنية والعسكرية وواصلت تجديد فعاليتها بحجة الدواعي الأمنية، مما ينفي عنها شرطها المؤقت. كان آخرها تجدد أمرا وضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية لمساحة 350 دونم من أراضي المواطنين في قرى قطنة والقبيبة وبيت عنان شمال القدس وبيت لقيا غربي رام الله، كانت قد استولت عليها في العام 2004، أن المساحة المستهدفة من الأمر العسكري الذي حمل الرقم (ت/87/04) تم مصادرتها في العام 2004 لأغراض إقامة مقاطع من جدار الضم والتوسع على أراضي

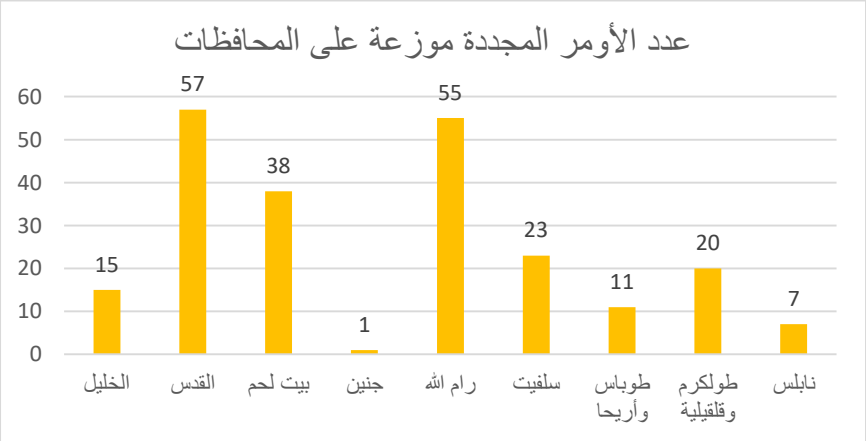

[45] كيرم نيفوت

قرى محافظتي القدس ورام الله[46]، باعتبار أن جدار الضم والتوسع يلبي حاجة أمنية مؤقتة لدولة الاحتلال، لكن استمرت دولة الاحتلال بالادعاء أن المقتضى الأمني لا زال مستمراً وبالتالي تستمر في وضع يدها على أراضي المواطنين الفلسطينيين في واحدة من المخالفات الجسيمة لأبسط قواعد القانون الدولي والقرارات الدولية التي جرمت الاستيطان وجرمت السيطرة على أراضي المواطنين الواقعين تحت سيطرة الاحتلال.

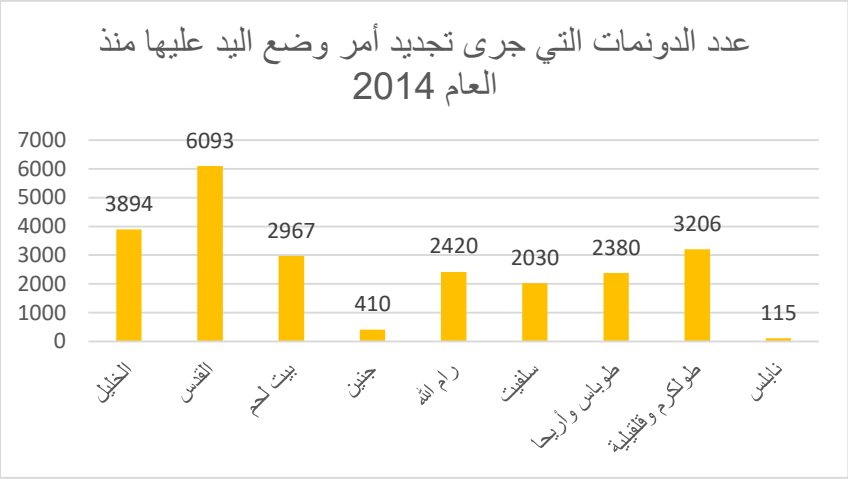

وتشير الإحصائيات أن أكثر من 45% من أوامر التجديد استهدفت أراضي محافظتي رام الله والقدس بمجموع 112 أمراً، استهدفت أكثر من 6000 دونماً من أراضي محافظة القدس وحدها.

وتشير الاحصائيات أنه وفي الأعوام 1969–2014، أصدر جيش الاحتلال نحو 1150 أمراً لوضع يد ، 868 منها ما زالت سارية حتى اليوم، أي أنها لم تلتزم بشرطها المؤقت وبلغت المساحة الإجمالية لهذه الأوامر هي 104،500 دونم، وبعد خصم التداخلات بين أوامر وضع اليد التي صدرت على مر السنين، تصل المساحة الإجمالية لجميع الأوامر إلى 101،380 دونماً، منها أكثر من 40 ألف دونم تم مصادرتها لصالح الاستيطان، أي أنه لم يكن لها أي تأثر أمني بالمطلق[47].

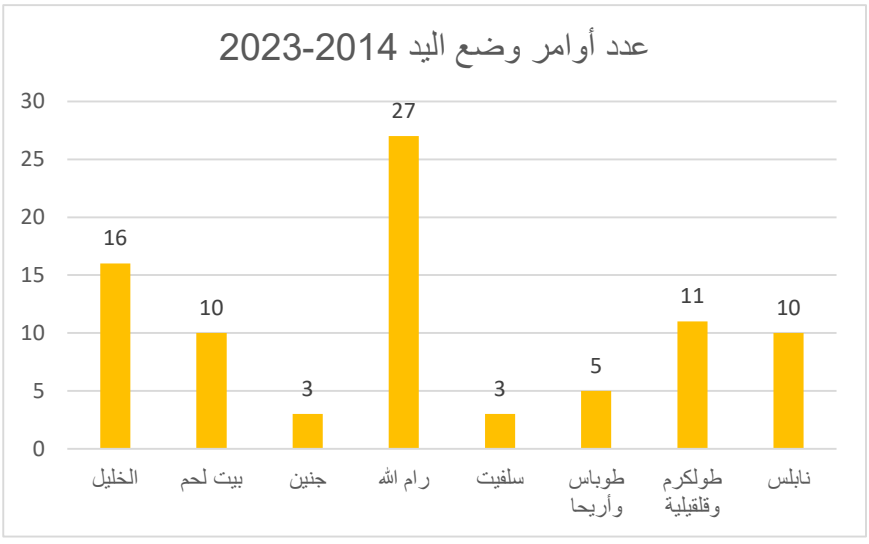

وفي الفترة الممتدة بين عامي 2014 وحتى منتصف العام 2023 أصدرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 85 أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد على مساحات أراض بحجة الدواعي الأمنية والعسكرية بلغت 1822 دونماً[48] تركزت من حيث عدد الأوامر في محافظة رام الله ب27 أمراً لوضع اليد في حين تركزت من حيث مساحة الأراضي المستهدفة في محافظة طوباس والأغوار بـ659 دونماً من الأراضي.

[46] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
[47] كيرم نيفوت
[48] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

ثالثاً: أوامر الاستملاك: مصلحة الجمهور تعني المستعمرين فقط!

تصادر سلطات الاحتلال اليوم الأرض الفلسطينية دون رقيب أو حسيب، الكثير من المسميات التي جيّرتها دولة الاحتلال من قوانين كانت سارية في فلسطين قبل الاحتلال نفسه، لخدمة مشروعها الاستيطاني ولصالح مشروعها التوسعي. أوامر الاستملاك واحدة من هذه المسميات، إلى جانب إجراءات أخرى مثل إعلانات أراضي الدولة وأوامر وضع اليد والإغلاق بحجة التدريبات العسكرية وإعلانات أخرى.

أوامر الاستملاك في الوضع الطبيعي، تمنح الدولة، أيا كانت، الحق باستملاك أية قطعة أرض إذا كانت مصلحة الجمهور تقتضي ذلك على أن يتم تقديم تعويضات لائقة للمواطنين أصحاب الأراضي، لكن في حالة القوة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، فإن أوامر الاستملاك بحجة مصلحة الجمهور أو العامة تذهب في تجاه آخر، وهي اتجاهات في جوهرها استيطاني يخدم المستعمرين والمشروع الاستيطاني في شكله الأعم، المواطن بدوره يرفض التعويض، لأن أي تعويض يتم قبوله من القوة القائمة بالاحتلال هو تسليم بآداتها وتسليم بأهدافها.

وإذا كانت أوامر الاستملاك التي أصدرتها دولة الاحتلال ومنذ إحكام سيطرتها على الضفة الغربية بما فيها القدس واحدة من شواهد تجيير القوانين القائمة قبل الاحتلال لصالح التوسعة الاستيطانية، بالرغم من النص الواضح في قانون لاهاي رقم 43 الذي ينظم إدارة أحوال الأشخاص الواقعين تحت الاحتلال بما فيها تطوير بنيتهم التحتية وأحوالهم الحياتية، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الأوامر التي تصدرها الجهات التابعة للإدارة المدنية واحدة من وسائل كثيرة للسيطرة على الأرض الفلسطينية، ومن الناحة التاريخية فقد استندت حكومة الاحتلال في موضوع الاستملاك للمصلحة العامة أو الجمهور إلى قانون الأراضي الأردني للعام 1953 والذي ينظم وضع الأراضي التي تريد الدولة أن تستولي عليها بحجة أنها تخدم مصلحة السكان المحليين، مثل شق الطرق وأدارة البنية التحية وتطويرها والإضافة عليها، إلا أن دولة الاحتلال، لوَت عنق القانون من أجل فرض المزيد من إجراءات السيطرة على أراضي الفلسطينيين، وتحويلها لصالح المستعمرين حصراً، ولصالح المشروع الاستيطاني.

وعلى مدار سنوات الاحتلال الطويلة، فقد أصدرت سلطات الاحتلال ومنذ سنواتها الأولى وحتى كتابة هذا المقال ما مجموعه 315 أمراً لاستملاك أراضي الفلسطينيين بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الجمهور، ألغت منها 11 أمراً، وأبقت على 304 أوامر نفذت معظمها على الأرض في حين بقي مجموعة منها تنفذ لاحقاً وفقاً لرغبات المتحكمين في الإدارة المدنية التابعة للاحتلال، صادرت هذه الأوامر ما مجموعه 75 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، ولعل الفترة الممتدة ما بين العامين 1968 والعام 1975 كانت من حيث عدد الدونمات المصادرة الأكثر أثراً، نظراً لأنها صادرت نصف عدد الدونمات الإجمالي من مجمل أوامر الاستملاك المدونة. في حين كانت الفترة الممتدة بين الأعوام 1977 و 1984 وهي فترة حكم حزب الليكود الأولى الفترة الأعظم من حيث عدد أوامر الاستملاك التي تم إصدارها وبلغت في هذه الفترة 179 أمراً، [49] في حين أصدرت في الفترة الممتدة بين 2014 ومنتصف 2023 ما مجموعه 30 أمراً تصادر من خلالها أكثر من 2000 دونماً[50].

ولعل سلوك دولة الاحتلال في العقود الخمسة الماضية من الاحتلال منح الكثير من الشواهد على تجييرها لقانون الاستملاك لصالح دولة المستعمر ين، حيث كان نموذج مستعمرة معاليه أدوميم، أكثر النماذج الفاقعة في نقض نظرية مصلحة الجمهور على هذا الصعيد، إذ أن المستعمرة التي تعتبر من كبريات مستعمرات الضفة الغربية، أقيمت في العام 1975 وفق أمر يقضي بمصادرة ما

[49] كيرم نيفوت.

[50] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

مجموعه 50 ألف دونم بداعي الاستملاك للمصلحة العامة، من أجل بناء المستعمر ة، وتشير الخرائط والمخططات الهيكلية إلى أن مساحة بناء المستعمرة تبلغ 7200 دونم (بما فيها مستعمرات ميشور أدوميم ومتسبيه يريحو التابعة لها)، في حين خصصت حوالي 43 ألف دونما كمناطق نفوذ تابعة لهذه المستعمر ة، بمعنى أن المساحات المتبقية يحرم منها الفلسطينيين وتخصص في المستقبل من أجل كل عمليات التوسعة اللاحقة للمستعمرة والتي ستجري في هذه المساحات (انظر الخارطة)[51].

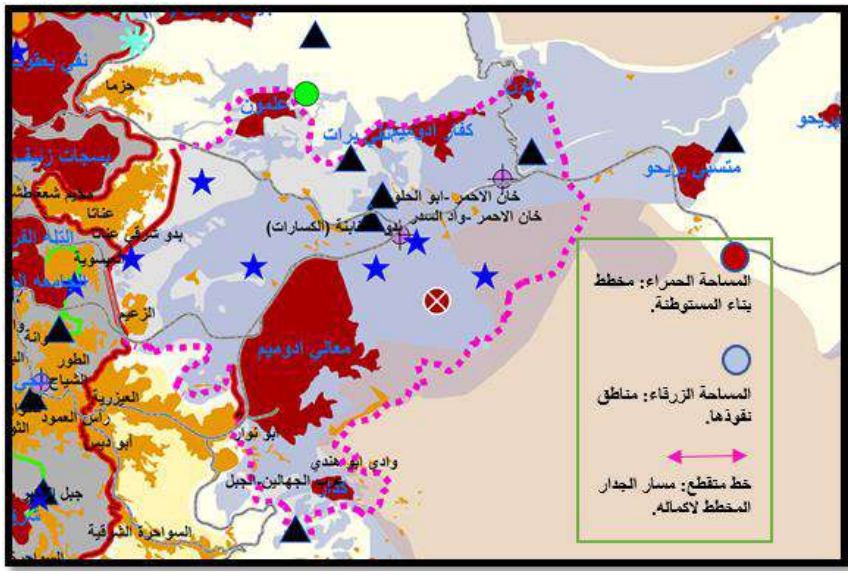

لم تتوقف حدود الاستغلال الفج للقانون الذي جاء في جوهره من أجل تطوير حياة السكان وبناهم التحتية عند هذه الحدود، بل أمعنت دولة الاحتلال في استغلال ما تم إعلانه إبان الحكم الأردني للبلاد، أي قبيل العام 1967، وتحديداً في أوامر الاستملاك لصالحها ولصالح مشروعها الاستيطاني، وهنا يكمن الحديث عن مستعمرة عوفرا المقامة على أراضي المواطنين في محافظة رام الله، لكن قبل إقامة المستعمرة في العام 1975، كانت الأرض عبارة عن موقع عسكري تملكه الجيش الأردني بأمر استملاك على مساحة تقدر بـ208، وتم إخلاؤه قبيل الاحتلال، وبقي لوقت طويل كمكان مهجور، إلا أن دولة الاحتلال أعادت استملاكه ونزعت ملكيته من أصحابه الذين لم يعترضوا على استملاك الجيش الأردني للموقع، لكنهم تابعوا القضية امام محكمة الاحتلال التي قضت بتثبيت تملكه لصالح جيش الاحتلال بمساحة تقدر 265 دونماً، أي أن دولة الاحتلالة سلبت فوق أمر الاستملاك الأردني ما مساحته 57 دونماً[52].

وإذ تتضارب هذا النوع من القوانين بشكل فج مع القانون الدولي الذي يمنع بل ويجرم، وفق مقتضيات اتفاقيات جنيف، من نقل السكان، سكان الدولة القائمة بالاحتلال، إلى الأرض الواقعة تحته، نظراً لما يمكن أن يحدث من تضارب مصالح بين واجبها في رعاية مصلحة السكان المحليين الخاضعين لنظامها العسكري، وبين طموحها في حماية ورعاية مصالح سكانها أي المستعمر ين، فإن دولة الاحتلال وبالرغم من ذلك نقلت وأعادت موضعة سكانها داخل الأراضي المحتلة ولم تكتف بذلك بل جيرت وصاغت القوانين في خدمة ذلك كله، وفي حالات أخرى خلطت بشكل قصدي بين لإعلانات من أجل التحايل على قدرة المواطنين في الاعتراض امام محاكمها.

ومن المعروف أن محاكم الاحتلال لا تنظر في القضايا ذات الصبغة الأمنية أو العسكرية مثل إعلانات وضع اليد لأغراض عسكرية، لكنها تنظر مثلاً في اعتراضات المواطنين على أوامر الاستملاك نظراً للطابع المدني الذي يحيطها، وهو ما حدث مطلع العام 2023 حين تحايلت على المواطنين بعد إعلان السيطرة على أراض فلسطينية بحجة أنها سيطرة لأغراض عسكرية، حيث استهدف أمر وضع اليد رقم (ت/23/10) ما مجموعه 218 دونماً من أراضي قرى جينصافوط والفندق وحجة من محافظة قلقيلية بحجة شق طريق لأغراض عسكرية، لكن، وعند العودة إلى القرار العسكري الذي جاء تحت مسمى أمر وضع يد على أراضي جينصافوت

[51] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
[52] بيتسيلم

والفندق وحجة في محافظة قلقيلية لأغراض شق طريق، وبعد مراجعة مجموعة من المراجع والخرائط الخاصة بالأمر العسكري تبين أن جيش الاحتلال يتحايل على المواطنين الذي سيعترضون في المحكمة ضد القرار بالادعاء أن المصادرة جاءت لاعتبارات أمنية، ولكن في حقيقة الأمر أن الشارع المنوي شقه يخدم المستعمرين وتحديدا مستعمرات شافي شمرون كدوميم يتسهار براخا ايتمار ألون موريه وهي تحتوي على مستعمرين متطرفين، وحقيقة وجود وزير مالية الاحتلال سموتريتش كساكن في مستعمرة كدوميم في المنطقة هو من عجل في أمر هذا الشارع تحديداً.

رابعاً: المحميات الطبيعية الفلسطينية: طمع الاحتلال المتواصل في الأرض

تسيطر دولة الاحتلال اليوم على 48 محمية طبيعية فلسطينية تبلغ مساحتها ما مجموعه 167 كم^2 من مساحة الضفة الغربية والقدس. بالعادة يصدر القرار العسكري الذي يقضي بوضع اليد على هذا النوع من المساحات الشاسعة من الأراضي عن رئيس الإدارة المدنية الاحتلال ويحمل توقيعاً لوزير دفاع الاحتلال يقضي بمصادرة أراضي كمحميات طبيعية، تستند دولة الاحتلال في هذا النوع من الإعلانات إلى سلسلة من القوانين التي كانت سارية في الأراضي الفلسطينية قبيل احتلالها في العام 1967 والتي كان الهدف منها تعزيز قدرة الدولة على تنظيم الاستخدامات المكانية للأراضي وحماية المقدرات والتنوعات الطبيعية بما يضمن توازناً طبيعية في مسألة استخدام الأرض.

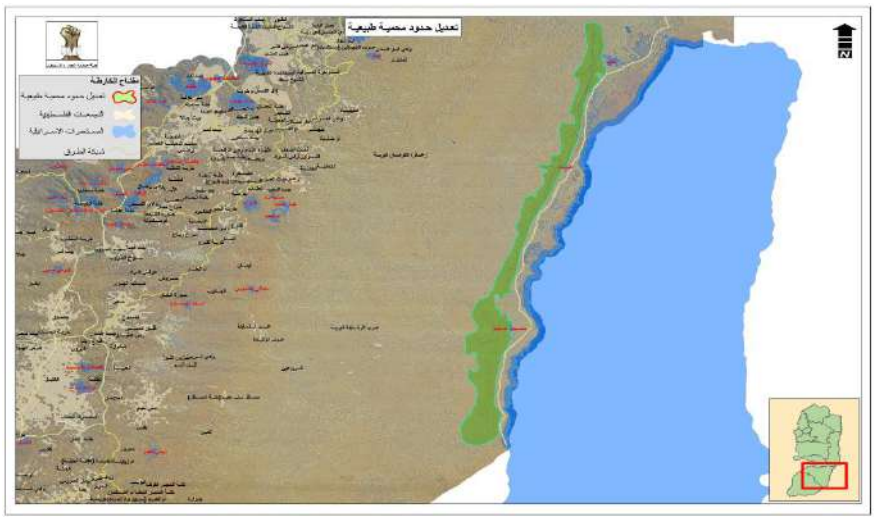

لكن دولة الاحتلال، لم تكن يوماً تنظر إلى الأرض الفلسطينية إلى بوصفها منهلاً للمصادرة وخزاناً استراتيجياً لعمليات التوسع الاستيطاني بهدف العبث التام في جغرافيا الفلسطينيين من خلال منظومة إحكام السيطرة المعمول بها من قبل القوة القائمة بالاحتلال.

وتشير الإحصائيات أنه وفي الأعوام القليلة الماضية وتحديداً منذ العام 2021 صادرت سلطات الاحتلال أكثر من 90 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين الخصبة بحجة أنها محميات طبيعية، ففي يوم **2022/4/10** وقع رئيس الادارة المدنية وبموافقة وزير دفاع الاحتلال في الضفة الغربية أمر يقضي بإعلان 21,959 دونما كمحمية طبيعة من أراضي محافظتي القدس وأريحا.

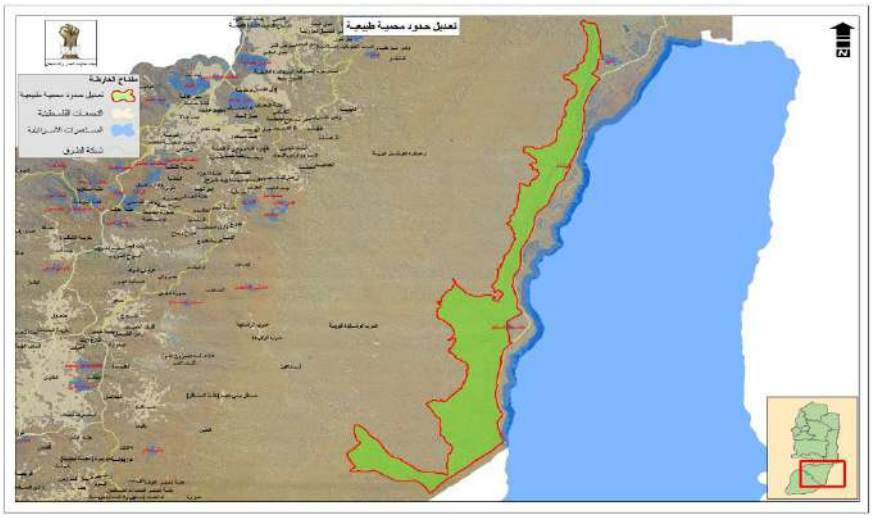

تعتبر هذه المصادرة أكبر عملية مصادرة منذ 25 عام والتي أطلق عليها محمية "ناحل اوغ" استهدف منها حوالي 6,280 دونما أراضي خاصة.

معنى ذلك الإعلان هو إضافة قيود قانونية على استخدامات الأراضي والتخطيط والبناء وبالتالي لا يمكن لأصحاب الأراضي استصلاحها أو زراعتها أو الرعي أو البناء فيها وهذه المسألة لا تتعلق في الحفاظ على الأراضي ولكن تعتبر أحد الأدوات والذرائع لدى الاحتلال في الاستيلاء والسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

يأتي هذا الإعلان بعد ان أعلن نفتالي بينيت (رئيس وزراء الاحتلال الأسبق) عام 2020 عندما كان وزيرا للأمن عن مخطط إعلان سبع محميات طبيعية أعلن منها ثلاث في العام 2020 على مساحة 11 الف دونم وقال "اليوم نعطي قوة كبيرة إلى أرض إسرائيل

خارطة (2): المنطقة المعلنة كمحمية طبيعية رقم 363 في وادي المكلك

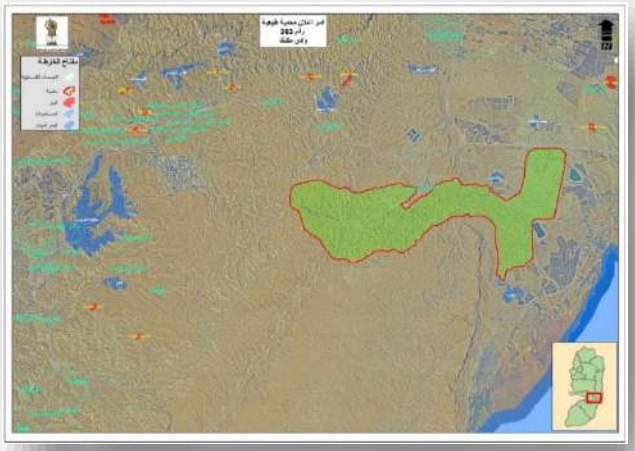

ونواصل تطوير المستعمرات وتوسيعها في المنطقة (ج). بالأفعال، وسوف نوسع المو اقع الموجودة ونفتح أماكن جديدة أيضًا. وتابع قائلا" أدعو جميع مواطني إسرائيل للقدوم للضفة الغربية لاستمرار المشروع الصهيوني ".

منذ احتلال الضفة الغربية اعلنت سلطات الاحتلال حوالي 50 محمية طبيعية على مساحة 374 الف دونم منها 330 الف دونم في مناطق C والتي تمثل حوالي 9% من هذه المناطق.

وبتاريخ 2022/10/20 وقع رئيس الادارة المدنية وبموافقة وزير دفاع الاحتلال في الضفة الغربية امراً يقض بتعديل حدود محمية طبيعية والتي تسمى (وادي درجة) والتي كانت مساحتها 40,950 دونما **انظر الخريطة الجانبية 2**. معنى ذلك الاعلان هو اضافة قيود قانونية على استخدامات الأراضي والتخطيط والبناء وبالتالي لا يمكن لأصحاب الأراضي الزراعية في هذه الاراضي المعلنة الرعي أو البناء فيها وهذه المسألة لا تتعلق في الحفاظ على الاراضي ولكن تعتبر احد الادوات الرئيسية لدى الاحتلال في الاستيلاء والسيطرة على هذه الاراضي.

نتيجة هذا التعديل اصبح مساحة المحمية 84,649 دونما اي انه تم مصادرة 43,699 دونما جديدا تحت هذا المسمى، **انظر الخريطة (3)** والتي تمثل المساحة المصادرة وفقاً لإعلان تعديل حدود المحمية في واردي درجة الواقعة بين محافظتي القدس وأريحا.

وتمتاز الأراضي التي تستهدفها سلطات الاحتلال بهذا النوع من الأوامر العسكرية بخصوبتها وطبيعتها الخاصة من حيث المزروعات والخصائص الطبيعية الأمر الذي يجلعها عرضة في أي لحظة لإعلانها محمية طبيعية أو حدائق وطنية، بالرغم من كون هذه الأراضي يتم زراعتها وحراثتها باستمرار من قبل أصحابها، وبمجرد أن يتم إعلان هذه الأراضي كمحميات طبيعية يمنع على الفلسطينيين من دخولها وزراعتها واستصلاحها وحتى رعيّ الأغنام فيها، لكن الأخطر في هذا كله، أن أمر هذا النوع من الأوامر العسكرية، أصبح مكشوفاً، من حيث أنه يشكل تمهيداً لتسليم هذه الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني، كما حدث سابقاً مع محمية جبل أبو غنيم وكيف وصل بها الحال لتصبح واحدة من أكبر المستعمرات التي تقضم أراضي القدس مستعمرة هار حوما.

يقع الجبل على ارتفاع 775 متراً فوق مستوى البحر تم إعلانه كمحمية طبيعية في العام 1960 من قبل دائرة الأراضي إبان الحكم الأردني للبلاد، وبلغت أشجار الجبل حينها 16 ألف شجرة، لكن وبعيد الاحتلال في العام 1967 وتحديداً في العام 1970 أعلنت سلطات الاحتلال وضع اليد على الجبل باعتباره محمية طبيعية إسرائيلية، ومنعت على الفلسطينيين دخوله واستخدامه تماماً، لكن في العام 1991 أصدر وزير مالية الاحتلال حينها يتسحاق موداعي أمراً بمصادرة 1850 دونماً من الأراضي القريبة وتحديداً أراضي بيت ساحور وصور باهر وأم طوبا، تمهيداً لاتخاذ حكومة الاحتلال في العام 1997 قرارها بالشروع البناء الاستيطاني في محيط الجبل وتحويله إلى منطقة استيطانية بقيت تتوسع حتى هذه اللحظة.

لم تكن قصة جبل أبو غنيم الوحيدة في دلالتها على تحويرات دولة الاحتلال في مسألة تسخير الأرض والمسميات لصالح المشروع الاستيطاني، بل كان هناك نماذج أخرى مثل وادي قانا بين محافظتي قلقيلية وسلفيت، ورغم أن الاحتلال قد بنى على أجزاء من هذه المحميات أكثر من مستعمرة ، مثل مستعمرة الكناة في محافظة سلفيت ومستعمرات ريحان وشاكيد وحومش وغيرها المقامة على محميات طبيعية في محافظة جنين، ومستعمرة ألون موريه في محافظة نابلس.

خامساً: مناطق سموترتش "الآمنة": كانتون آخر للفلسطينيين

يبدو وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموترتيش ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى مقعد الحكومة في دولة الاحتلال مطلع العام 2023 مهووساً بكل ما يتعلق بالتضييق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، يكاد يكون الرجل غائباً تماماً عما يحدث في غزة الآن، بل وعما يحدث في أي مكان في العالم، لكنه لا ينفك يتصرف وفقاً لعقلية رجل العصابة أو رجل الجمعية الإرهابية، بالنظر إلى الخطط المتتابعة التي مرة تريد ان تحسم الصراع مع الفلسطينيين بالعناوين الثلاث: إما أن يستسلم، يرحل، أو يموت، وأخرى بالاقتطاعات الضريبية التي باتت السيف المسلط على الشريحة الأكبر من الفلسطينيين، والتي أصبح الاحتلال وعبر بوابتها يتفنن في شكل وطريقة وحصص الاقتطاعات من خلالها.

ينطلق الرجل وفق هذه الإجراءات باعتباره يمتلك مفتاحين رئيسيين في التحكم برقاب الفلسطينيين، أولهما كونه وزيراً في وزارة جيش الاحتلال ومسؤولا عن ملف الإدارة المدنية تحديداً التي تتحكم في سياسات البناء والحياة في الضفة الغربية لا سيما المناطق المصنفة "ج"، والتي تبلغ مساحتها 61% من مجمل مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى مسؤوليته المباشرة عن ملف التوسع الاستيطاني، وثانيها أنه وزير المالية في الحكومة وهو الذي يقرر كل ما يتعلق بالحوالات المالية المخصصة للفلسطينيين.

يمكن فهم ذهنية الرجل المسكونة بأوهام السيطرة والتحكم، باعتباره لم يغادر حتى اللحظة خيالاته وتصوراته التي رافقته منذ العام 2006 أثناء نشاطه في منظمة "رغافيم" الصهيونية المهووسة في حصار الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية والتحريض عليه، والتي بنت كل أدبياتها على ضرورة التضييق والمحاصرة لهذا الوجود، بلا بادرت إلى إصدار تقارير تقول أن الفلسطينيين لا ينفكون عن فرض وقائع في أراضي "يهودا والسامرة" محذرين الجيش والمؤسسة الرسمية بضرورة التحرك قبل فوات الأوان.

الآن، وقد تغير الحال، فقد غادر الرجل وظيفياً مربع "رغافيم" لكنه بقي رهين الذهنية التي حكمت المنظمة منذ اليوم من إنشائها في وظيفته الثانية مسؤولاً مباشراً عن المال والتخطيط في أراضي الفلسطينيين.

اليوم، تبدو العناوين المرتبطة بمآلات الضفة الغربية تعج بالمسمى الجديد الذي اخترعه الوزير "مناطق آمنة يمنع على الفلسطينيين الاقتراب منها". وإذا كان المسمى جديداً في بنيته اللغوية، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعدو كونه قديماً ومستهلكاً بالنظر إلى الأحلام والأوهام المستمرة والمتكررة منذ اللحظة الأولى من الاحتلال في العام 1967، بدءاً من مخطط إيغال ألون في العام 1967 بشأن السيطرة على القدس والسفوح الشرقية، مروراً بخطة متتياهو دروبلس 1978 بشأن السيطرة على ما سبق وتعزيز التكتلات الاستيطانية كمساحات استيطانية لا يمكن تفكيكها مستقبلاً، وسياجاً مروعاً لحصار المدن والقرى الفلسطينية، منذ ذلك الحين لم تغادر ذهنية السيطرة هذه المربعات، اقتراح سموترتيش االجديد الذي تمحور حول إنشاء مناطق آمنة جديدة حول المستعمرات في الضفة الغربية يحاول أن يبتز الذهن مرة أخرى بمقاربة ما حدث في غزة يوم السابع من تشرين، وأنه قابل للتحقق مرة أخرى في مستعمرات الضفة الغربية، وبالتالي يبدو الحدث في السابع من الشهر الماضي فرصة لا تتكرر لانتهازها والإجهاز على المزيد من الأراضي.

تأتي خصوصية المقترح في أنه ترافق مع موسم الزيتون الفلسطيني الذي انخفض نشاطه هذا العام إلى حدوده الدنيا نظراً لمنع الاحتلال المزارعين الفلسطينيين في معظم مواقع الضفة الغربية من الذهاب إلى أراضيهم لا سيما الأراضي المعزولة خلف جدار الضم والتوسع والتي تبلغ مساحتها في حال اكتمل بناؤه أكثر من نصف مليون دونم، وتلك القريبة من المستعمرات والبؤر الاستيطانية والتي بقدر مساحتها بأكثر من 200 ألف دونم ، وهي المناطق التي يستهدفها المخطط على وجه الخصوص، ناهيك عن اكثر من 390 اعتداء مسجل نفذه مستعمر ون مسلحون حالوا أولاً دون وصول المواطنين إلى أراضيهم وصادروا محاصيلهم في حال وصلوا، وأطلقوا النار عليهم أثناء القطاف.

تبدو فكرة المناطق الآمنة حول المستعمرات تأكيداً لفرضية أن المشروع الاستيطاني في جوهره مثل كرة الثلج/النار المتدحرجة لا تتوقف عند حد معين، ولا تكتفي من التهام الأرض، إذ أن دولة الاحتلال اخترعت مسميات تحيط مستعمراتها قديماً مثل مناطق نفوذ المستعمرة التي تتحجج بها من أجل توسع المستعمرة في المستقبل، ثم الأحزمة الأمنية داخل حدود المستعمر ة، انتهاءً بالمناطق الأمنية التي تاتي خارج حدود المستعمر ة.

وإذا كانت فكرة "المناطق الآمنة" محض مسمى مختلق رهين انتهازية سياسية لظروف هذه الأيام إلا أنه في حقيقة الأمر محض تعبير واضح لسلسلة من الإجراءات لم تتوقف عملية تنفيذها على أرض الواقع في إطار المصادرة وإحكام القبضة على مفاصل الضفة الغربية في إطار عنوانين لا ثالث لهما: أنها استكمال لمخططات السيطرة على الضفة الغربية المعلنة من قبل هذه الحكومة وهي عملية مستمرة ولم تتوقف، واخيراً: هو استغلال حكومة الاحتلال بما فيهم جمهور المستعمرين لحالة الحرب والطوارئ في استكمال السيطرة على المفاصل الجغرافية في الضفة من خلال تعزيز وضع التكتلات الاستيطانية والشوارع الالتفافية التي تحدث تواصلاً جغرافياً بين المستعمرات وتؤدي بالضرورة إلى عزل شكل الوجود الفلسطيني (قرية، مدينة، مخيم) في معازل محاصرة ومحاطة بالاستيطان والشوارع الالتفافية، معازل صغيرة، مرهقة، وبالكاد تتنفس.

الملاحق

- أولاً: المخططات الهيكلية التي تمت دراستها (إيداع ومصادقة) في العام 2023
- ثانياً: مخططات المستعمرات الجديدة و / أو التوسعات الاستعمارية في القدس
- ثالثاً: مخططات لزيادة الوحدات السكنية داخل المستعمرات القائمة أو المخطط لاقامتها في القدس
- رابعاً: العطاءات النشطة.
- خامساً: عمليات التجريف

ملحق رقم (1)

جدول المخططات الهيكلية التي تمت دراستها (إيداع ومصادقة) في العام 2023

اسم المستعمر ة	رقم المخطط	المحافظة	مصادقة	الموافقة على إيداع	وحدات سكنية جديدة	المساحة بالدونم
معاليه افرايم	יוש/ 1/ 3/ ת/ 310	أريحا				
الون موريه	יוש/ 8 /107	نابلس	100		100	201.3
الون موريه	יוש/ 1 /8/ 107	نابلس		186	186	90.3
الون شفوت	יוש/ 2/ 6/ 6/ 405	بيت لحم	18		18	0
اليعزر	יוש/ 2 /404	بيت لحم		433	433	293.3
افرات	יוש/ 76/ 5/ 410	القدس	16		16	2
بيت اريه	יוש/ ת/ 202	رام الله				
بيتار عيليت	יוש/ 19/ 3/ 1/ 426	بيت لحم	221		221	303
جفع بنيامين	יוש/ 1 /1/ 240	القدس		356	356	141.6
جفعات زئيف	יוש/ 31/ 220	القدس		486	486	54.9
جفعات سلعيت	יוש/ 1/ 2/ 301	طوباس		2	2	
دوليف	יוש/ 4 /1/ 234	رام الله	90		90	22
فيرد يريحو	יוש/ 4 /603	أريحا	45		45	56.89
حننيت	יוש/ 2 /6/ 166	جنين	10		10	3.57
تلمون	יוש/ 1 /7/ 235	رام الله	189		189	193.847
طنا عمريم	יוש/ 7 /515	الخليل	68		68	26.2
كوخاف يعقوب	יוש/ 2 /242	القدس		627	627	254
كفار ادوميم	יוש/ 1 /7/ 227	القدس	6		6	3.2
كفار تفوح	יוש/ 6 /131	سلفيت		136	136	24.47
ميفو حورون	יוש/ 1 /2/ 212	رام الله	210		210	258.5
مفوؤت يريحو	יוש/ 330	أريحا	181		181	0
ميتساد	יוש/ 1/ 3/ 414	الخليل	204		204	499.6
ميتساد	יוש/ 5/ 2/ 414	الخليل		6	6	3.08
معليه ادوميم	יוש/ 47/ 4/ 1/ 420	القدس	32		32	6.512
معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1119	1119	1458.86
معاليه عاموس	יוש/ 2/ 4/ 413	بيت لحم		76	76	112.2
معاليه عاموس	יוש/ 1/ 5/ 413	بيت لحم		409	409	0
متسبيه يريحو	יוש/ 5 /228	أريحا		346	346	0
نوفيم	יוש/ 3 /10/ 119	سلفيت				211.74
نكوديم	יוש/ 3/ 4/ 6/ 411	بيت لحم	32		32	0
نكوديم	יוש/ 12 /411	بيت لحم		308	308	239.2
سنسانة	יוש/ ב/ 522	الخليل		100	100	236
عطيرت	יוש/ 1 /8/ 204	رام الله		5	5	7.79
عيناف	יוש/ 1 /2/ 110	طولكرم	179		179	276.7
عمنوائيل	יוש/ 13/ 120	سلفيت		96	96	12.476
عيتس افرايم	יוש/ 14/ 126	سلفيت		5	5	0
تسوفيم	יוש/ 14/ 149	قلقيلية		74	74	0

كدوميم	יוש/ 3/ 13/ 113	قلقيلية	380		380	153.196
كريات اربع	יוש/ 1/ 3/ 22/ 510	الخليل	8		8	4.9
كريات اربع	יוש/ 3/ 14/ 510	الخليل		140	140	44
كريات اربع	יוש/ 2/ 6/ 510	الخليل		234	234	56
رحاليم	יוש/ 1 /171	نابلس	212		212	689.3
ريمونيم	יוש/ 3 /224	رام الله		114	114	0
شعري تيكفا	יוש/ 7 /122	قلقيلية		6	6	0
جفعات زئيف	יוש40/2/215	القدس		2	2	
ايتمار	יוש/ 2/ א/ 4/ 3/ 163	نابلس		1	1	2.07
بيت أريه	יוש/ 30/ 3/ 201	رام الله		2	2	1.3
جبل الخليل/ كرمل	יוש/ 2/ 1/ 507	الخليل	42		42	57.182
جبل الخليل/ تيلم	יוש/ 1/ 1/ 501	الخليل		196	196	144.418
ادورا/ جبل الخليل	יוש/ 1/ 3/ 516	الخليل		310	310	205.745
أرئيل	יוש/ 15/ 130	سلفيت		98	98	61.495
الكانا	יוש/ 25/ 125	سلفيت	351		351	110.22
جفعات زئيف	יוש/ 28/ 220	القدس		228	228	34.39
جفعات زئيف	יוש/ 28/ 10/ 220	القدس	98		98	34
جفعات زئيف	יוש/ 31/ 220	القدس	486		486	54.88
جفعات زئيف	יוש/ 16/ 10/ 220	القدس	58		58	58
معاليه أدوميم	יוש/ 25/ 6/ 1/ 420	القدس		340	340	262
كريات أربع	יוש/ 3/ 22/ 510	الخليل		120	120	31.5
موفي دوتان	יוש/ 1/ 2/ 104	جنين				
حرميش	יוש/ 1/ 2/ 144	جنين				
مجدليم	יוש/ 4/ 142	نابلس		184	184	157.2
عيتس افرايم	יוש/ 16/ 126	سلفيت		12	12	5.82
عيتس افرايم	יוש/ 6/ 126	سلفيت		252	252	104.109
رفافا	יוש/ 5/ 170	سلفيت	399		399	259
بيلجاي مايم/ عيلي	יוש/ 8/ 237	نابلس	152		152	30
بيلجاي مايم/ عيلي	יוש/ 6/ 237	نابلس	347		347	382.8
بؤرة جديدة/ عيلي	יוש/ 5/ 237	نابلس	650		650	638
هيوفيل/ حاريم: عيلي	יוש/ 4/ 237	نابلس	407		407	351.4
حشمونئيل/ متي بنيامين	יוש/ 3/ 3/ 208	رام الله		150	150	111.19
حلميش/ نيفي تسوف	יוש/ 7/ 203	رام الله		330	330	980.3
معاليه عاموس	יוש/ 1/ 1/ 5/ 413	بيت لحم		152	152	27.87
اصفر/ جوش عتصيون	יוש/ 1/ 1/ 2/ 414	الخليل		78	78	10.65
بيتار عيليت	יוש/ 16/ ב/ 7/ 426	بيت لحم		46	46	7.25
بيتار عيليت	יוש/ 17/ ב/ 7/ 426	بيت لحم		68	68	5.4
بيتار عيليت	יוש/ 21/ 3/ 1/ 426	بيت لحم		198	198	12.25
كرني شومرون	יוש/ 2/ 5/ 116	قلقيلية		68	68	31.5
كرني شومرون	יוש/ 1/ 5/ 1/ 117	قلقيلية		36	36	2.532
معاليه أدوميم	יוש/ 1/ 1/ 11/ 4/ 1/ 420	القدس				
بيت أريه	יוש/ 24/ 3/ 201	رام الله				0.5

يتسهار	יוש/ 1/ א/ 4/ 3/ 163	نابلس				
نوفيم	יוש/ 3/ 5/ 119	سلفيت				1
اوارانيت	יוש/ 6/ 9/ 3/ 121	قلقيلية				0.672
كفار تفوح	יוש/ 6/ 131	سلفيت		136	136	24.5
كفار ادوميم	יוש/ 9/ 227	القدس		52	52	120.7
كفار تفوح	יוש/ 6/ 131	سلفيت		136	136	24.47
بركان	יוש/ 6/ 128	سلفيت				4.56
معاليه أدوميم	יוש/ 1/ 36/ 1/ 1/ 420	القدس				0.478
محولا	יוש/ 1/ 2/ 301	طوباس		2	2	22.35
افرات	יוש/ 32/ 3/ 410	بيت لحم				
افرات	יוש/ 29/ 3/ 410	بيت لحم				
افرات	יוש/ 67/ 4/ 410	بيت لحم				1.4
اليعازر	יוש/ 2/ 404	بيت لحم		293	293	433
افرات	יוש/ 81/ 5/ 410	بيت لحم				0.7
افرات	יוש/ 1/ 10/ 410	بيت لحم				
افرات	יוש/ 29/ 2/ 410	بيت لحم				17.78
افرات	יוש/ 31/ 3/ 410	بيت لحم				
معاليه ادوميم	יוש/ 63/ 3/ 1/ 420	القدس				
معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 20/ 1/ 420	القدس				27.8
معاليه ادوميم	יוש/ 79/ 16/ 1/ 420	القدس				
مجداليم	יוש/ 7/ 142	نابلس				10.2
نفيه دانيال	יוש/ 2/ 3/ 402	بيت لحم	310	310		
نوفيم	יוש/ 4/ 5/ 119	سلفيت		1	1	0.518
كفار تفوح	יוש/ 1/ 3/ 131	سلفيت				
معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 11/ 4/ 1/ 420	القدس				
ميفو دوتان	יוש/ 6/ 104	جنين				6.4
معاليه ادوميم	יוש/ 1/ 11/ 7/ 1/ 420	القدس				
بيت اريه	יוש/ 30/ 3/ 201	رام الله		2	2	1.3
معاليه ادوميم	יוש/ 31/ 6/ 1/ 420	القدس				
شدمات محولا	יוש/ 3/ 2/ 302	طوباس				
معاليه ادوميم	יוש/ 4/ 14/ 1/ 420	القدس				227
غوش عتصيون	יוש/5/2/414	الخليل				3.08
جفعات زئيف	יוש/43/2/215	القدس				0.609
جفعات زئيف	יוש/28/220	القدس		228	228	34.39
جيتيت	יוש/4/311	أريحا				206.26
جفعات زئيف	יוש/28/10/220	القدس	98	98		33.916
جفعات زئيف	יוש/16/10/220	القدس	58	58		58
نوفيم	יוש/3/10/119	سلفيت				211.74
بيتار عيليت	יוש/1/3/426	بيت لحم				
معليه أدوميم	יוש/1/14//4/1/420	القدس				0.238
معليه أدوميم	יוש/ 61/ 7/ 1/ 420	القدس			0	78
مودعين عيليت	יוש/ 3/ 8/ 210	رام الله	0			40

مودعين عيليت	יהש/ 8/ 1/ 6/ 210	رام الله		0		4
مودعين عيليت	יהש/ 1/ 17/ 210	رام الله		0		4000
مودعين عيليت	יהש/ 4/ 2/ 6/ 210	رام الله		0		6.6
مودعين عيليت	יהש/ 3/ 2/ 6/ 210	رام الله		0		8.36
جفعات زئيف	יהש/ 16/ 10/ 220	القدس	58		58	58
عيتس افرايم	יהש/ 16/ 126	سلفيت		12	12	5.8
شعاري تيكفا	יהש/ 7/ 122	سلفيت		6	6	
جفعات زئيف	יהש/ 31/ 220	القدس	486		486	54.8
كرميل	יהש/ 2/ 1/ 507	الخليل	42		42	57
جفعات زئيف	יהש/ 28/ 10/ 220	القدس	98		98	34
ريمونيم	יהש/ 3/ 224	رام الله		114	114	63.84
هار جيلو	יהש/ 3/ 2/ 401	الخليل		0	0	
جوش عتصيون	יהש/ 5/ 2/ 414	الخليل		0	0	3
افرات	יהש/ 49/ 5/ 410	بيت لحم				.65
متسبي يريحو	יהש/ 5/ 228	أريحا		365	365	169.3
ارئيل	יהש/ 9/ 6/ ת/ 130	سلفيت		_	_	5.557
الون موريه	יהש/ 1/ 8/ 107	نابلس		186	186	90.3
معليه أدوميم	יהש/ 10/ 4/ 2/ 420	القدس		_	_	3.2
شدمات محولاه	יהש/ 3/ 2/ 302	طوباس			_	_
متسبي يريحو	יהש/ 228/5	أريحا		365	365	169.3
كرني شومرون	יהש/ 117/1/4/11	قلقيلية				0.506
جني موديعين	יהש/ 8 /208/1/13	رام الله		46	46	13.63
بيتار عيليت	יהש/ 16/ ב/ 7/ 426	بيت لحم		46	46	7.01
بيتار عيليت	יהש/ 17/ ב/ 7/ 426	بيت لحم		68	68	5.37
غوش عتصيون	יהש/ 400/1	بيت لحم		0	0	0
اريئيل	יהש/ 130/22	سلفيت		0	0	0
مجدال عوز	יהש/ 407/2/6	بيت لحم		0	0	0
اريئيل	יהש/ 130/21	سلفيت		0	0	0
جبعات زئيف	יהש/ 215/2/45	القدس				0.609
علي	יהש/ 237/8	رام الله		152	152	92.793
معاليه عاموس	יהש/ 413/4/2	القدس		76	76	112.2
تصوفيم	יהש/ 149/4/11	قلقيلية		820	820	300
مشواة	יהש/ 312/1/1	نابلس				
معاليه عاموس	יהש/ 413/5/1	القدس		409	409	
ريمونيم	יהש/ 224/2	رام الله		184	184	253.44
مجدال عوز	יהש/ 1/ 3/ 407	الخليل			----	303.05
بيتار عيليت	יהש/ 426/1/3/21	بيت لحم		198	198	12.25
اورانيت	יהש/ 6/ 9/ 3/ 121			0	0	0.672
معاليه أدوميم	יהש/ 1/ 11/ 7/ 1/ 420			0	0	
معاليه أدوميم	יהש/ 4/ 14/ 1/ 420			0	0	227
معاليه أدوميم	יהש/ 15/ 420			0	0	
أرئيل	יהש/ 11/ 6/ ת/ 130			0	0	

عيتس افرايم	יהש/ 6/ 126			252	252	104.109
عمنوئيل	יהש/ 14/ 120			0	0	
موديعين عيليت	יהש/ 2/ 2/ 6/ 210			0	0	8.618
المجموع			8,137 وحدة مودع	10,486 وحدة مصادق	**18,625 وحدة جديدة**	17,881.6 دونماً

ملاحظة: الخلايا الصفراء تشير إلى المخططات التي تمت عملية المصادقة عليها فعلاً.
ملاحظة: الخلايا البرتقالية تشير إلى المخططات التي ستشرعن بؤر استيطانية جديدة.

ملحق رقم (2)

مخططات المستعمرات الجديدة و / أو التوسعات الاستعمارية:

المستعمرة	المخطط	الوحدات	مرحلة المصادقة	ملاحظات
كيدمات صهيون	TPS 808840	38	من المقرر أن تناقش اللجنة المحلية للتخطيط توصية لايداع المخطط	مستعمرة جديدة في حي فلسطيني
تل بيوت الجديدة	TPS 657593	3500	من المقرر أن تناقش اللجنة المحلية للتخطيط توصية لايداع المخطط	مستعمرة جديدة/ توسيع جفعات حاماتوس
رامات ألون A	TPS 921353	1318	من المقرر أن تناقش اللجنة الاقليمية للتخطيط توصية لايداع المخطط	توسيع مستعمرة
رامات ألون B	TPS 921239	600	من المقرر أن تناقش اللجنة الاقليمية للتخطيط توصية لايداع المخطط	توسيع مستعمرة
بسغات زيئف		140	من المقرر أن تناقش اللجنة الاقليمية للتخطيط توصية لايداع المخطط	توسيع مستعمرة
القناة السفلى	TPS 808840	1465	عقدت اللجنة الاقليمية للتخطيط مناقشات على الاعتراضات	مستعمرة جديدة
جيلو		284	عقدت اللجنة الاقليمية للتخطيط مناقشات على الاعتراضات	توسيع مستعمرة
نوف زهاف	TPS 773184)	275+100 غرفة فندقية	كان من المقرر ان تناقش اللجنة الاقليمية للتخطيط هذا المخطط للإيداع ولكن تمت إزالته من جدول الأعمال	توسيع مستعمرة نوف صهيون في حي فلسطيني
بسغات زيئف	TPS 759894	730	تم ايداعها للمراجعة العامة	توسيع مستعمرة
جفعات شاكيد	TPS 969162	695	صادقت اللجنة الاقليمية للتخطيط على إيداع وثائق المخطط المعدلة	مستعمرة جديدة
حار حوما		150	من المقرر أن تناقش اللجنة المحلية للتخطيط توصية لايداع المخطط	توسيع مستعمرة

ملحق رقم (3)

مخططات لزيادة الوحدات السكنية داخل المستعمرات القائمة أو المخطط لاقامتها:

المستعمرة	المخطط	الوحدات	مرحلة المصادقة	ملاحظات
جفعات حاماتوس A	TPS 1190537	1200	كان من المقرر ان تناقش اللجنة المحلية للتخطيط المخطط للإيداع. من غير الواضح ما إذا كان قد حدث ذلك	زيادة الطاقة الاستيعابية للوحدات السكنية
جيلو		274	ناقشت اللجنة المحلية للتخطيط المخطط للايداع	التجديد العمراني
تل بيوت الشرقية		692	مناقشة اللجنة الاقليمية للتخطيط	التجديد العمراني
راموت	TPS 991406	1035	اوصت اللجنة المحلية للتخطيط بايداعه وفق شروط معينة	التجديد العمراني
جبل المشارف (جبل المشهد أو جبل الصوانة) التلة الفرنسية		1039	تم ايداعه للمراجعة العامة	منطقة مبنية بدلاً من مساكن الطلبة
راموت ألون	TPS 921239	120	اوصت اللجنة الاقليمية للتخطيط بايداعه وفق شروط معينة	منطقة مبنية
جبل المشارف (جبل المشهد أو جبل الصوانة) التلة الفرنسية		500	تم ايداعه للمراجعة العامة	منطقة مبنية بدلاً من مساكن الطلبة
جيلو		330	اوصت اللجنة الاقليمية للتخطيط بايداعه وفق شروط معينة	التجديد العمراني
جيلو		617	تم ايداعه للمراجعة العامة	التجديد العمراني
التلة الفرنسية	TPS 890442	156	صادقت عليه اللجنة الاقليمية للخطيط للايداع	التجديد العمراني
تل بيوت الشرقية		621	ناقشته اللجنة الاقليمية للتخطيط للايداع	التجديد العمراني

ملحق رقم (4)

العطاءات التي نشرت قبل العام 2023، ولا زالت حتى اللحظة فعالة (لم يتم إغلاقها)

المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الأخير لإيداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء
كرني شومرون	22	21/08/2023	361/2021	02/07/2023	24/10/2021	بناء مكثف	مناقصة عادية
أرئيل/ غرب	313	21/08/2023	369/2021	16/07/2023	24/10/2021	بناء مكثف	سعر مستهدف
بيت اريه، عوغريم	0	14/08/2023 12:00	14/2020	11/06/2023	01/01/2020	مكاتب تجارية	مناقصة عادية
عوفريم	159	14/08/2023	2/2021	19/06/2023	18/01/2021	بناء منخفض/	مناقصة عادية
كرني شومرون	8	07/08/2023	19/2020	18/06/2023	01/01/2020	بناء مكثف	مناقصة عادية
معليه أدوميم	0	07/08/2023	173/2022	04/06/2023	26/05/2022	مكاتب تجارية	مناقصة عادية
الفي منشه	78	31/07/2023	115/2017	26/06/2023	11/05/2017	بناء مكثف	مناقصة عادية
معليه أدوميم	0	31/07/2023	509/2018	11/06/2023	26/12/2018	فنادق	مناقصة اسهلال
بيت إيل.	346	24/07/2023 12:00	360/2021	25/06/2023	24/10/2021	بناء مكثف	سعر مستهدف
عمنوئيل	57	24/07/2023 12:00	367/2021	11/06/2023	24/10/2021	بناء مكثف	سعر مستهدف
بيت اريه، عوفريم	200	17/07/2023 12:00	6/2021	لم تحدد بعد	18/01/2021	رعاية مسنين	مناقصة عادية
ادم/ جفع بنيامين	20	17/07/2023 12:00	23/2021	17/05/2023	18/01/2021	بناء منخفض/ قريب من الأرض	مناقصة عادية
ارئيل/ غرب	58	17/07/2023 12:00	368/2021	17/05/2023	24/10/2021	بناء منخفض/	مناقصة عادية
متي بنيامين/ شفوت راحيل	98	17/07/2023 12:00	89/2022	08/06/2023	31/03/2022	بناء مكثف	سعر مستهدف
الفي منشيه	41	10/07/2023 12:00	10/2020	لم تحدد بعد	01/01/2020	بناء منخفض/ قريب من الأرض	مناقصة عادية
افرات	0	10/07/2023 12:00	21/2020	لم تحدد بعد	01/01/2020	مكاتب تجارية	مناقصة عادية
ارئيل/ غرب	252	10/07/2023	365/2021	22/06/2023	24/10/2021	بناء منخفض	مناقصة عادية
اورنيت	111	26/06/2023	91/2019	لم تحدد بعد	04/04/2019	بناء مكثف	مناقصة عادية
الكاناة	10	28/08/2023	164/2023	26/06/2023	31/05/2023	بناء منخفض	مناقصة عادية
المجموع	**1773 وحدة**						

تابع للملحق السابق

العطاءات التي نشرت في العام 2023 ولا زالت فعالة حتى اللحظة

المستعمر ة	عدد الوحدات	رقم العطاء	التاريخ الأخير لإيداع المخطط	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين
افرات/ هاتامار	83	88/2023	12/06/2023 12:00	08/05/2023	22/03/2023	بناء مكثف
بيتار عيليت	20	89/2023	03/07/2023 12:00	08/05/2023	22/03/2023	بناء مكثف
افرات/هاتمار	110	90/2023	24/07/2023 12:00	25/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
بيتار عيليت	727	92/2023	07/08/2023 12:00	27/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
كريات اربع/ جفعات هامارا	156	134/2023	17/07/2023 12:00	12/06/2023	27/04/2023	بناء مكثف
ادام/ جيا بينامين	60	135/2023	17/07/2023 12:00	17/05/2023	27/04/2023	بناء مكثف
معاليه افرايم	44	136/2023	21/08/2023 12:00	20/06/2023	27/04/2023	بناء مكثف
كرمي شومرون التلة الغربية	48	138/2023	26/06/2023 12:00	22/05/2023	02/05/2023	بناء مكثف
غيلو	89	81/2023	08/05/2023 12:00	03/04/2023	20/03/2023	بناء مكثف
	1337 وحدة					

ملحق رقم (5)

ملحق القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في العام 2023

مشروع القانون	تاريخ النقاش	الرقم المرجعي	القراءة	تفاصيل
تمديد صلاحية أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة	23 كانون الثاني 2023	מ/1589-א'	مصادقة بالقراءة الثالثة	إن اقرار القانون يعني سريان القوانين القضائية وبقية القوانين الاسرائيلية بشكل شخصي على المستعمرين اليهود في الضفة الغربية، وتسري هذه القوانين لمدة 5 أعوام.
ثلاثة مشاريع قوانين متطابقة، تقضي بطرد ابن عائلة مقاوم فلسطيني، من المناطق الواقعة تحت ما تسمى "السيادة الإسرائيلية"،	13/شباط/2023	פ/25/316 +פ/25/729 +פ/25/1299	التمهيدية	بمعنى مناطق 1948، وأيضا القدس المحتلة، كان يعرف مسبقا عن نية ابن العائلة تنفيذ عملية، أو أنه نشر بعد التنفيذ مديحا وتشجيعا للعملية ومجمل العمليات، فإن على وزير الداخلية طرده من مناطق إسرائيل، أو المناطق الواقعة تحت سيطرتها.
مشروع قانون حول تطبيق سيادة دولة إسرائيل في مناطق يهودا والسامرة ، 2023-2023	29 آذار 2023	פ/3156/25	تم وضعه للقراءة المبكرة	**
قانون تنفيذ خطة فك الارتباط (تعديل رقم 7) ، 2023 (K / 951)	20 آذار 2023	פ/69/25	مصادقة بالقراءة الثالثة	تعديل قانون فك الارتباط مما يسمح بعودة الاستيطان إلى المستعمرات الأربع المخلاة
مشروع قانون حول المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الوطنية والمواقع التذكارية	6 آذار 2023	פ/2738/25	للقراءة المبكرة	(تعديل – منع السرقة وتدمير المواقع التراثية وتعزيز البنية التحتية في صحراء يهودا ويهودا والسامرة ووادي الأردن) ، 2023-2023
مشروع قانون متروبوليس القدس ، 2023-2023 (P / 2573/25)	27 شباط 2023	פ/2645/25	للقراءة المبكرة	قانون القدس الكبرى ، 2023
مشروع قانون حول وضع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل	20 شباط 2023	פ/2446/25	للقراءة المبكرة	(تعديل – إدارة وتخصيص الأراضي في منطقة يهودا والسامرة من قبل قسم الاستيطان) ، 2023-2023

مشروع قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل	20 شباط 2023	ع/2437/25	للقراءة المبكرة	(تعديل – حظر فتح بعثة دبلوماسية أجنبية)
مشروع قانون سلطة الآثار	13 شباط 2023	ع/2346/25	للقراءة المبكرة	(تعديل – سلطة الآثار في يهودا والسامرة) ، 2023-2023
مشروع قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل	9 كانون الثاني 2023	ع/1430/25	للقراءة المبكرة	(تعديل – حظر فتح بعثة دبلوماسية أجنبية)
مشروع قانون رد الحقوق في الأراضي التي تمت مصادرتها في يهودا والسامرة قبل قيام الدولة ، 2023-2023	9 كانون الثاني 2023	ع/1414/25	قراءة مبكرة	
مشروع قانون بلوك غرب السامرة ، 2023- P/ 2023	2 كانون الثاني 2023	ع/1223/25	قراءة مبكرة	1224/25فاتورة غوش ليف هاسومارية ، 2023-2023
مشروع قانون يقضي بمضاعفة العقوبة والغرامة، على من يرتكب جريمة اغتصاب.	17/أيار/2023	ع/2639/25	التمهيدية	يعلن أنها على خلفية قومية، أو أنه تم اتهامه بأنها على هذه الخلفية، بحيث تعد جريمة إرهابية، وفق التفسير الإسرائيلي للإرهاب.
مشروع قانون حظر رفع العلم الفلسطيني.	أيار 2023 10 أيار 2023 17	ع/25/617 ع/25/2963	التمهيدية	قانون لفرض غرامة مالية على من يرفع العلم الفلسطيني
قدمت خمسة مشاريع قوانين من أجل التقاضي أمام المحاكم الاحتلالية	إيداع 19 كانون الأول 2022 قرارة تمهيدية 7 أيار 2023	ع/544/25 + ع/545/25 + ع/546/25 + ع/ 547 /25 + ع/ 716 /25	قيد التشريع	تهدف إلى منع مراكز حقوقية، وأخرى تدافع عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام 1967، والفلسطينيين بشكل عام، من تقديم التماسات إلى المحاكم الإسرائيلية ضد قرارات الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها، أو ضد القوانين التي يقرها الكنيست.
قدم مشروعا قانون يقضيان بفصل منتخب جمهور أو صاحب منصب تمثيل عام رسمي،	إيداع 12كانون الأول 2022 7 أيار 2023	ع/230/25 + ع/ 233/25	قيد التشريع	في حال عبّر عن موقف مؤيد للكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.
مشروع قانون (مشروع القانون تحت تسمية "جمعيات خارجية" والقصد بها الجمعيات التي تمويلها الأساسي من دول	7 أيار 2023	ع/ 1070/25	قيد التشريع	يفرض مشروع القانون على كل جمعية أن تقدم تقارير دورية عن حجم التبرعات التي تتلقاها بشكل خاص من جهات خارجية،يتم فرض 37% ضريبة من الحجم الكلي للتبرعات في العام الواحد.

ومؤسسات في العالم) يهدف لفرض ضرائب باهظة على المراكز الحقوقية				
مشروع قانون يقضي بشطب ترشيح قائمة لانتخابات الكنيست في حال امتدحت مقاومين فلسطينيين وعرب، وحسب وصف مشروع القانون: "قتلة يهود."	7 أيار 2023	פ /739/25	قيد التشريع	
مشروع قانون لمصادرة أموال ضرائب فلسطينية بقيمة الاضرار الإسرائيلية من عمليات فلسطينية	25 حزيران 2023 إيداع: 19 حزيران 2023	פ/3491/25	قيد التشريع	مشروع قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية بأن تحجز شهريًا قسمًا من أموال الضرائب الفلسطينية، يوازي ما أنفقته مقابل أضرار تكبدتها من عمليات فلسطينية في نواحٍ مختلفة.
مشروع قانون يمنع بموجه المحاكم الإسرائيلية من معالجة التماسات ضد قوانين وقرارات حكومية ومؤسساتية	إيداع 12 حزيران 2023	פ/3450/25	قيد التشريع	يستهدف المراكز الحقوقية الإسرائيلية والفلسطينية التي تتقدم عادة بالتماسات ضد قوانين ومشاريع قوانين قيد المعالجة، وضد أنظمة وقرارات حكومية ورسمية.
مشروع قانون لإلغاء التمييز في شراء العقارات في يهودا والسامرة ، 2023	إيداع 12 حزيران 2023	פ/3468/25	قيد التشريع	مشروع قانون يجيز للحكومة الإسرائيلية بيع أراض في الضفة للمستعمر ين
قانون "الإرهاب"، وفق المفهوم الإسرائيلي لـ "الإرهاب"، تقديم دعاوى تعويضات من الجهات الداعمة للعمليات، وأولها، بحسب ذكر مشروع القانون، السلطة الوطنية الفلسطينية.	31 يوليو 2023	ב/ 25/ 2967	الأولى	يجيز لمتضرري أعمال المقاومة وعائلاتهم مقاضاة السلطة الفلسطينية وتغريمها بتعويضات باهظة
قضي بمحاكمة من يُدان بتأييد المقاومة الفلسطينية، أو مقاوم فلسطيني، أو يرفع علماً لمنظمة تعتبرها إسرائيل "إرهابية"، بموجب قانون	23 تموز 2023	ב/ 25/ 2227	الأولى	مشروع قانون يقضي بمحاكمة المؤيد للمقاومة أو من يرفع علماً بموجب قانون منع الإرهاب وليس القانون الجنائي

"مكافحة الإرهاب"، وليس بموجب القانون الجنائي، وما يترتب على هذا من عقوبات أشد.				
مشروع قانون بتأييد الحكومة، يقضي بفصل كل طالب في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، عبر عن موقفه السياسي المؤيد للحق الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية،	23 تموز 2023	ב/ 25/ 2368	الأولى	قانون لفصل طالب جامعي مؤيد للمقاومة الفلسطينية وتفكيك خلايا سياسية في الجامعات والكليات
تقضي بأنه يجوز لوزير الداخلية، أن يطرد إلى خارج إسرائيل، أو إلى مناطق واقعة تحت سيطرتها، عائلة مقاوم، أو أحد أفراد العائلة، من الوالدين والأخوة والأبناء، في حال عرف الشخص مسبقاً عن العملية التي ينوي تنفيذها المقاوم، أو أنه عبّر عن تأييده العملية بعد وقوعها، ودعمه للمقاوم.	23 تموز 2023	ב / 25/ 729، ב / 25/ 1299 ב / 25/ 1700	الأولى	ثلاثة مشاريع قوانين لإبعاد عائلة مقاوم أو أحد أفرادها في حال الإعلان عن دعمه أو المعرفة بالعملية قبل وقوعها
مشروع قانون لحجب ميزانيات عن مدارس في القدس الشرقية تتبع المنهاج التعليمي الفلسطيني	12تموز 2023	ב / 25/ 3147	الأولى	مشروع قانون يحجب الميزانيات التي تتلقاها مدارس عربية في القدس الشرقية المحتلة، من الحكومة الإسرائيلية، إذا كانت تتبع المنهاج الدراسي الفلسطيني، وبزعم أنه منهاج "يحرّض" على ما تصفه إسرائيل "إرهاباً".
مشروع قانون لدفع غرامات باهظة جداً	12تموز 2023	ב / 25/ 3167	الأولى	يلزم المحاكم بفرض غرامات مالية باهظة على منفذ عملية، لصالح

لمتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من عمليات فلسطينية				المتضررين بشكل مباشر وغير مباشر من عمليات فلسطينية، وهي مبالغ خيالية. وبالربط مع مشاريع قوانين أخرى، فإن الاحتمال في حال تم إقرار هذا القانون، أن تتم جباية هذه الأموال من أموال الضرائب الفلسطينية.
مشروع قانون لحصول المستعمرات على ميزانيات استثنائية أسوة بالمجالس البلدية في إسرائيل	10تموز 2023	ب /3168/25	الأولى	تأييد الحكومة، مشروع قانون يقضي بأن تتعامل وزارة الداخلية الإسرائيلية مع جميع مستعمرات الضفة الغربية، كما يتم التعامل مع باقي المجالس البلدية والقروية في إسرائيل، من حيث تقاسم الميزانيات الاستثنائية وتوزيعها، وهذا أحد اشكال الضم الزاحف للضفة.
مشروع قانون يطلب فرض عقوبة السجن على أطفال لم يتجاوز عمرهم 14 عاماً	10تموز 2023	ب /3058/25	الأولى	مشروع قانون يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال لم يتجاوز عمرهم 14 عاماً، إذا كان في المخالفة ما يتم وصفه في إسرائيل على أنه "عمل إرهابي"، أو عمل على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.
قانون شرعنة البؤر الاستيطانية	1/ أيلول/2023	ب /25/1406	قراءة تمهيديّة	"لتجنُّب الضرر للمواطنين في الأحياء والبلدات المعدة للتسوية، نقترح في مقترح القانون بأن تكمل السلطات المسؤولة عن التخطيط في يهودا والسامرة عملية تسوية الأحياء والبلدات بملكية الدولة والتي هنالك حاجة لتسويتها. خلال فترة التسوية، يحصل المواطنون الذين يسكنون في هذه الأماكن على جميع الخدمات البلدية التي تحق لكل مواطن، بما

				يشمل الإتصال بشبكات الكهرباء والماء. يقترح أيضاً أن ترى المكاتب الحكومية بأن تعتبر هذه الأحياء والبلدات كمعترف بها بكل معنى الكلمة، بما يشمل الميزانيات، المساعدة بالبنى التحتية، وإقامة مباني تعليمية والمباني العامة الضرورية من أجل حياة المواطنين".
سحب المواطنة لمن أدين بالتماثل مع منظمة إرهابية	27 تشرين الثاني 2023	ס/25/ 4097	قراءة تمهيدية	مشروع قانون لسحب المواطنة وتغليظ العقوبات لمن أدين بالتماثل مع "منظمة إرهابية" في وقت الحرب
منع تحويل أموال الضرائب	27 تشرين الثاني 2023	ס/25/ 4095	قراءة تمهيدية	مشروع قانون لمنع تحويل أموال الضرائب الفلسطينية في وقت الحرب أو العمليات العسكرية
قانون لتجميد الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالإرهاب	4 كانون أول، 2023		قراءة تمهيدية	مشروع قانون لتجميد الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالإرهاب من الأموال المحولة إليها من حكومة إسرائيل (تعديل – إنشاء صندوق مخصص لصالح ضحايا الأعمال الإرهابية)،
منع منح لقب جامعي لمن أدين بـ "الإرهاب"			قراءة تمهيدية	مشروع قانون يمنع منح لقب جامعي لمن أدين بـ "الإرهاب" أو اتهمته لجنة تأديبية بالتماثل مع "الإرهاب" يستهدف هذا القانون، خاصة في مسألة اللجنة التأديبية، وهي ليست هيئة قضائية، فلسطينيي الداخل، لكن في حال إقراره سيشمل أسرى وسجناء سياسيين يواصلون تعليمهم خلال سجنهم.
فرض غرامة مالية على من أدين بـ "التماثل مع الإرهاب"		ס/25/ 4138	قراءة تمهيدية	مشروع قانون يفرض غرامة مالية قدرها 5 آلاف شيكل، على كل من أدين بـ "التماثل مع الإرهاب"، وبضمن ذلك تأييد "منظمة إرهابية" وفق التعريف الإسرائيلي، أو أعرب عن مديح لكفاحها أو عملية نفذتها. ويحق للمحكمة تقليص حجم الغرامة، لظروف

				خاصة، إلا أن 25% من الغرامة يتم تحويلها لمن رفع الدعوة والباقي يتم تحويله لخزينة الدولة لتعويض المتضررين من العمليات.
مشروع قانون يمنع الزيارات لأسرى من تنظيمات تحتجز رهائن إسرائيليين	18كانون أول، 2023	פ/ 25/ 4134	قراءة تمهيدية	مشروع قانون يمنع الزيارات في السجون، لأسرى من تنظيمات فلسطينية، تصفها إسرائيل بـ "الإرهابية"، وتحتجز لديها رهائن إسرائيليين.
مشروع قانون يقضي بإبعاد أبناء عائلات مقاتلين عن مكان سكناهم	18كانون أول، 2023	פ/ 25/ 4131	قراءة تمهيدية	مشروع قانون يقضي بأنه يجوز لوزير الداخلية، أن يطرد إلى خارج إسرائيل، أو إلى مناطق واقعة تحت سيطرتها، عائلة مقاوم، أو أحد افراد العائلة، من الوالدين والأخوة والأبناء، في حال عرف الشخص مسبقا عن العملية التي ينوي تنفيذها المقاوم، أو أنه عبّر عن تأييده للعملية بعد وقوعها، ودعمه للمقاوم .
مشروع قانون آخر لفصل ممثل جمهور يؤيد العمل المسلح	9كانون الثاني، 2023 الصيغة الأولى 18كانون أول، 2023 صيغة معدلة	פ/ 25/ 1519	قراءة تمهيدية	مشروع قانون يقضي بفصل منتخب جمهور أو صاحب منصب تمثيل عام رسمي، في حال عبّر عن موقف مؤيد للعمل المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي..
التطفل على مواد حاسوبية	6كانون أول، 2023	מ/1680	قراءة ثالثة	قانون السماح لجيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن العام بالتطفل على المواد الحاسوبية المستخدمة لتشغيل كاميرا ثابتة والتصرف بموجبها (أمر الجدولة – السيوف الحديدية)،
الحرمان من استحقاق تمويل خدمات صحية تحسن نوعية حياة السجين الأمني	20 تشرين ثاني، 2023	פ/2198/25	قراءة تمهيدية	مشروع قانون تعديل قانون السجون (الحرمان من استحقاق تمويل خدمات صحية تحسن نوعية حياة السجين الأمني)،
مقترح قانون العقوبات (تعديل – إعدام الإرهابيين)	20 تشرين ثاني، 2023	פ/1738/25	قراءة تمهيدية	مقترح قانون العقوبات (تعديل – إعدام الإرهابيين) 2023

ملحق رقم (6)

ملحق أبرز قرارات الحكومة الإسرائيلية في العام 2023

تاريخ	الرقم المرجعي	القرار
08.01.2023	23	مشروع قانون لتمديد سريان أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة – الفصل في المخالفات والمساعدة القضائية) ، 2023، مرتبط بقانون الكنيست رقم מ/1589-א'
12.02.2023	125	"تفويض اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (مجلس الوزراء السياسي – الأمني) بمناقشة والبت في مسألة إقامة المستعمرات أو تنظيمها في منطقة المستعمرات في يهودا والسامرة.
12.02.2023	116	"الإعفاء من مناقصة عامة لمنصب رئيس مديرية الاستيطان (تنظيم الخدمات المدنية في الدولة اليهودية) في وزارة الدفاع وإضافة المنصب إلى قائمة الوظائف في الملحق حسب البند 23 من قانون الخدمة المدنية (التعيينات)
5.03.2023	277	تعزيز المساعدة في تطوير البنى التحتية للنقل الحضري للسلطات المحلية من قبل وزارة الداخلية ""
9.03.2023	303	قانون العقوبات المقترح (تعديل – عقوبة الإعدام للإرهابيين) ، قانون عضو الكنيست ليمور سون هار مليش رقم 2023(1738 / P)
16.03.2023	344	قانون العقوبات المقترح (تعديل – حظر رفع علم كيان معاد) ، قانون عضو الكنيست ألمو كوهين رقم 2022 (ص / 617)
19.02.2023	137	تغيير اسم وزارة الاستيطان إلى "وزارة الاستيطان والمهام الوطنية" ونقل مناطق العمليات من وزارة إلى أخرى.
23.02.2023	168	الموافقة على تعيين رئيس ادارة التسوية (تنظيم الخدمة المدنية في يهودا والسامرة) في وزارة الدفاع
12.03.2023	312	نقل الصلاحيات الممنوحة بقانون من وزير المالية إلى وزير الداخلية
12.03.2023	ב\6	تنظيم الاستيطان في منطقة يهودا والسامرة[53]
3.2023019.	365	الامتيازات وفقًا لقانون أصول الدولة ، 1951-5771 – لموظف مكتب في وزارة القدس والتقاليد الإسرائيلية
21.05.2023	555	تعيين مدير عام وزارة التوطين والبعثات الوطنية
21.05.2023	561	تحديد مجالات الأولوية الوطنية فيما يتعلق بتقديم المزايا في مجال البناء والإسكان

[53] 53 راجع قسم أبرز الحوافز والتسهيلات والسياسات المخصصة من حكومة الاحتلال للمستعمرين

21.05.2023	541	"زيادة إطار الميزانية للخطة الخمسية لتحديث البنية التحتية وتشجيع الزيارات إلى ساحة الحائط الغربي القرار رقم 541
21.05.2023	543	تقوية وتمركز منطقة حوض البلدة القديمة في القدس
18.05.2023	515	مشروع قانون مكافحة الإرهاب (تعديل – غرامات رفع علم منظمة إرهابية) (أمر مؤقت) ، عضو الكنيست تسفي يديديا سوكوت قانون رقم 2023 (ص / 2963)
14.05.2023	511	تنفيذ الاتفاقيات الائتلافية والاتفاقيات السياسية ذات الأهمية المالية لعامي 2023 و 2024 وتعديل قرارات الحكومة
7.05.2023	491	ترميم منتزه (منتزه وطني) السامرة (سبسطية) تخصيص 32 مليون شيكل على مدار 3 سنوات لأغراض السياحة وحماية البيت والتراث والاستيطان والمهمات القومية وغيرها
03.05.2023	484	الموافقة على مبادئ اتفاقية إطارية بين دولة إسرائيل وشركة إعادة تأهيل وتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس المحدودة.
18.06.2023	657	تعديل أسس استخدامات الأراضي من أجل طرح مخططات بناء استيطاني في الضفة الغربية في "مجلس التخطيط الأعلى، التابع لوحدة "الإدارة المدنية".
20.8.2023	880	بالمصادقة على الخطة الخماسية لتطوير القدس الشرقية وتخصيص مبلغ 3.2 مليار شيكل. والتي تُعنى كما تدعي الخطة "بتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وبالتطوير الاقتصادي للقدس الشرقية"
27.8.2023	895	والمتعلق الحكومة تخصص أراضٍ جديدة للمستعمرات وتضفي الطابع الرسمي على عملية التخصيص من خلال شعبة الاستيطان: فقد قررت حكومة الاحتلال تخصيص أراض لمستعمر تي مفؤوت يريحو وعميحاي عن طريق شعبة الاستيطان على الرغم من التحديات القانونية والانتقادات المرتبطة بهذه الخطوة.
7.9.2023	909	القرار يقضي بموجبه تعيين عضو وعضو بالنيابة في مجلس أراضي دولة الاحتلال، يقرر: بموجب البند 4أ (أ) والبند 4أ (أ5) من قانون سلطة أراضي دولة الاحتلال، 1957-1960، يتم تعيين القائم بأعمال وعضو مجلس أراضي دولة الاحتلال على النحو التالي: 1. رعنان أمويل، مدير دائرة التخطيط والأراضي الزراعية القائم بأعمال ممثل وزير الزراعة والتنمية الريفية .2يتسحاق فاكنين، ممثل الصندوق القومي لإسرائيل تم اتخاذ القرار وفقًا للمادة 19 (ب) من أنظمة العمل الحكومي.
10.9.2023	918	القرار يقضي بتنفيذ الاتفاقات الائتلافية للعام 2023، والذي ينص على تخصيص ما يقرب من 5 مليون شيكل من الموازنة لصالح قرى الشباب الاستيطانية والتي تم وصفها بانها تتعرض للخطر، الأمر الذي يعتبر واحد من أوجه رعاية الأنشطة الاستيطانية الشبابية (بؤر رعوية وزراعية) على أراضي الضفة الغربية والقدس.

10.9.2023	919	القرار يقضي بموجبه بتجديد عمل تحديد المحليات والمناطق ذات الأولوية الوطنية وتجديد الدعم لها باعتبارها مناطق ذات أولوية وطنية حتى منتصف 2024
10.9.2023	920	بموجب القرار سيتم تحديد مناطق تقديم التخفيضات على وسائل النقل العام وعند النظر إلى المواصفات سنلحظ انطباقها على مجمل المستعمرات والمجالس الإقليمية للمستعمرات، مما يعني أن دولة الاحتلال ستقوم بإجراء تخفيضات عامة على وسائل النقل تقوم من خلالها بتسهيل عمليات الوصول من قلب دولة الاحتلال إلى كل مستعمرات الضفة الغربية.
30.10.2023	1011	كما هو محدد في قانون الدفاع المدني 1951-5771، في اليوم الثاني والعشرين (7 أكتوبر 2023)، هناك هناك حاجة فورية إلى أماكن احتجاز إضافية ولا يمكن الالتزام بالأحكام المتعلقة بمساحة المعيشة أو الأحكام المتعلقة بالاستحقاق في المبيت، بناء على توصية مفوض السجون، قرر مجلس وزراء الاحتلال تمديد صلاحية إعلان حالة الطوارئ في السجن ، لمدة شهر واحد، حتى (30 نوفمبر 2023).
27.10.2023	1005	فقا للمادة 19 (ب) من لائحة العمل الحكومي.وبموجب المادة 23(ب) من قانون سلطة الآثار 1989-559، الموافقة على موازنة سلطة الآثار لعام 2023 بمبلغ 399.8 مليون شيكل للمصاريف الجارية و76 مليون شيكل لموازنة التطوير.
26.10.2023	999	بخصوص أنظمة الطوارئ (المواعيد النهائية لعلاج المقاتلين غير الشرعيين أثناء الحرب أو العمليات العسكرية) (تعديل)، 2023، قرر مجلس وزراء الاحتلال وبموجب الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 39 من القانون الأساسي: تم تعديل الحدود الزمنية للتعامل مع المقاتلين غير الشرعيين أثناء الحرب أو العمليات العسكرية).
29.10.2023	1007	الموافقة على تعديل في قانون مكافحة الإرهاب سيسمح التعديل الذي ترعاه حكومة إسرائيل بتصنيف الأفراد، وليس فقط المنظمات، كنشطاء إرهابيين، والتأكد من خضوعهم لنفس العقوبات التي تم تطبيقها على المنظمات الإرهابية في الماضي. سيتم تقديمه للكنيست للمصادقة.
24.10.2023	989	يسمح القرار بتمديد فترة احتجاز المعتقلين المشتبه بهم، علاوة على إمكانية منع المتهمين بما يعرف بالٰ'جرائم أمنية' من الاجتماع بمحاميهم"، "التعليمات الجديدة تسمح بمنع لقاء المعتقل محاميه لمدة تصل إلى 30 يوما، دون موافقة قضائية.
20.10.2023	981	يستهدف القرار تقييد عمل الفضائيات ووسائل الإعلام التي تعتبرها دولة الاحتلال لا تفيد روايتها في زمن الحرب وبالتالي تسعى تتدعي في قرارها أن تقوم ب"تقييد مساعدات للعدو بواسطة وسائل إعلام"، وبحسب المسودة، فإن "مساعدة العدو بواسطة وسيلة إعلامية" ستوصف بأنها نشر أنباء من شأنها "تقويض روح جنود إسرائيل وسكانها لدى مواجهتهم العدو" أو أن "تستخدم كأساس لدعاية العدو، وبضمن ذلك نشر بيانات إعلامية للعدو"، أو من أجل "مساعدة العدو في حربه ضد إسرائيل وسكانها أو ضد اليهود."
14.10.2023	954	القرار ووفق أنظمة الطوارئ المعمول بها يتم تفويض جيش الاحتلال بتنفيذ عملية باستخدام أجهزة الكمبيوتر المستخدمة لتشغيل كاميرا ثابتة) بمعنى سهولة في تكليف الجنود الذين يمتلكون مهارة خاصة بعمليات اختراق تعتدي على الخصوصية.

مشروع قانون تعديل قوانين الإثبات (حماية الأطفال) (الأمر المؤقت – السيوف الحديدية) (سلطة التحقيق مع الطفل في جريمة تتعلق بعمل إرهابي أو عمل عدائي)، – TPDF-2023الموافقة على قرار اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية	1091	27.11.2023
تمديد إعلان حالة الطوارئ في السجون	1088	27.11.2023
تعديلات للتقارب مع الأطر المالية لعام 2023 – تعديل القرارات الحكومية	1094	27.11.2023
أطر الموازنة للعام المالي 2023 وما بعده	1095	27.11.2023
تنفيذ اتفاقيات الائتلاف في العام المالي 2023 – تعديل القرارات الحكومية	1096	27.11.2023
أطر الموازنة للعام المالي 2023 وما بعده	1097	27.11.2023
مشروع قانون الموازنة الإضافية للعام المالي 2023	1098	27.11.2023
مشروع قانون يسمح لقوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن العام بتنفيذ عمليات اختراق وتشغيل على مواد حاسوبية تستخدم لتشغيل كاميرا ثابتة (أمر زمني – سيوف حديدية)، 2023 – الموافقة على قرار اللجنة الوزارية للتشريع	1073	19.11.2023
تحديد مجالات الأولوية الوطنية فيما يتعلق بتوفير المزايا في مجال البناء والإسكان – تعديل قرار حكومي	1069	16.11.2023
أنظمة الطوارئ (السيوف الحديدية) (منع ضرر هيئة البث الأجنبية بأمن الدولة) (تعديل)، -TSFAD	1038	16.11.2023
أنظمة الطوارئ (سيوف حديدية) (اعتقال وإبعاد المقيمين بشكل غير قانوني من سكان قطاع غزة) 2023	1052	09.11.2023
أنظمة الطوارئ (سيوف حديدية) (تمديد اعتقال المشتبه بهم في مخالفات أمنية)، 2023	1047	07.11.2023
"مشروع قانون بشأن عقد جلسات الاستماع للمعتقلين والسجناء والنزلاء بتقنية الاتصال المرئي أثناء الطوارئ	1028	05.11.2023
مشروع قانون عقد جلسات مؤتمر مرئي بمشاركة المعتقلين والسجناء والمسجونين (النظام الزمني – السيوف الحديدية)	1033	05.11.2023
تمديد إعلان حالة الطوارئ في السجون	1011	30.10.2023
أنظمة الطوارئ (سيوف حديدية) (مواعيد معاملة المقاتلين غير الشرعيين أثناء الحرب أو العمليات العسكرية) (تعديل رقم 2)، هاشباد-2023	1111	05.12.2023
إعلان بشأن تطبيق أحكام القانون على سجن المقاتلين غير الشرعيين مع التغييرات الإلزامية المفصلة في المادة 10أ(أ) من القانون	1112	05.12.2023

دخول العمال العرب من يهودا والسامرة – صياغة توصية اقتصادية لمجلس الوزراء السياسي والأمني	1128	10.12.2023
مقارنة معايير جلب العمال العرب من سكان يوش وفحص استيعاب أساليب البناء المتقدمة في إسرائيل	1129	10.12.2023
الموافقة على مشروع قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين (التعديل رقم 4 والأمر المؤقت) لسنة 2023	1131	10.12.2023
مشروع قانون خفض العجز وتحديد نفقات الموازنة (تعديل رقم) لسنة 2023 – الموافقة على قرار اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية	1108	03.12.2023
مشروع قانون الخطة الاقتصادية (تعديلات على التشريعات الخاصة بتنفيذ السياسة الاقتصادية لموازنة عامي 2023 و 2024) (تعديل)، 2023 – 2023 – الموافقة على قرار اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية	1109	03.12.2023
أنظمة الطوارئ (سيوف حديدية) (مواعيد معاملة المقاتلين غير الشرعيين أثناء الحرب أو العمليات العسكرية) (تعديل رقم 2)، هاشباد–2023		05.12.2023

تفاصيل المساحات التي تم تجريفها موزعة حسب المحافظة

المحافظة	المساحة (دونم)
أريحا	130.5
الخليل	1015.17
القدس	0.225
بيت لحم	265.66
جنين	602.05
رام الله	272.1
سلفيت	4149.9
طوباس	25
طولكرم	2
قلقيلية	600
نابلس	89.2
المجموع	**7,151**

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان :هيئة مستقلة تتبع منظمه التحرير الفلسطينية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها ويرأسها حاليا الوزير مؤيد شعبان. تتطلع الهيئة إلى وطن خالٍ من الجدار والاستيطان ينعم بالحرية والاستقلال وتسعى في سبيل ذلك إلى العمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال وتثبيت حق شعبنا في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية .